الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الإجتماعية

شعبة الفلسفة

إشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي

– محمد الغزالي أنموذجا–

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص: فلسفة عربية وإسلامية

إعداد الطالبتين:

* سمية لخضاري

* نور الهدى بسكري

إشراف الأستاذ:

* د. خالد مرزوق

لجنة المناقشة

الأستاذ : أ.مخوخ ..... رئيسا

الأستاذ : د.مرزوق خالد.....مشرفا ومقررا

الأستاذ : أ.لوكيلي..... مناقشا

السنة الجامعية: 2018–2019.

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

سورة الإسراء ، الآية 85

وقل رب زدني علما

سورة طه، الآية 114

تشكر

الحمد لله الذي أتم نعمه علينا وأضاء لنا الدرب وأعاننا على طلب العلم، ربنا لك الحمد على جزيل نعائمك وآلائك ووافر عطائك، ولك الشكر على توفيقك وإحسانك حمدا وشكرا يبلغان رضاك ثم الصلاة والسلام على سيد خلقك وخاتم أنبيائك القائل"**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**" وعلى آله وأصحابه أجمعين، الحمد لله نشكره في البدء والختام وعلى مر الدوام.

واعترافا لأهل الفضل بالفضل نتقدم امتنانا عرفانا بالشكر الجزيل إلى الدكتور "**خالد مرزوق**" على كرم تواضعه بأن أشرف على مذكرتنا، وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة التي لم يبخل بها علينا، والذي منحنا من وقته وخبرته الكثير وأرشدنا وأمدنا بالرأي السديد، فله منا كل التقدير والاحترام، ونسأل الله أن يسدد خطاه، وأن يجعله علما يهتدى به، كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة: **بكير حاج سعيد، سي البشير**، وإلى جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا طيلة سنوات دراستنا.

وأخيرا ندعو الله التوفيق والسداد، فهذا جهد بشري يعتريه الصواب والخطأ، وحسبنا القول أننا اجتهدنا، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله " **من اجتهد وأخطأ فله أجر، ومن اجتهد وأصاب فله أجران** ".

سمية ، نور الهدى

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قالفيهما

المولى عز وجل:"وقل ربي

ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى أبي وأمي ،

وإلى كل أفراد عائلتي ، خاصة إخوتي وأخواتي:

"فاطمة الزهراء ، آسية ، جازية ،ريحانة ،إدريس ، نرجس" ،

وجدتي وجدي ، و زوجي مُحَّد.

وإلى صديقاتي و رفيقات دربي: نور الهدى ،مونة ، فاطمة ،إيمان ، إيمان ، أحلام ...

وإلى كل طلبة قسم الفلسفة دفعة 2014 ، 2015.

سمية لخضاري

أهدي ثمرة عملي وكل نجاح حققته في حياتي

إلى من قال فيهما رب العزة:"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".

.إلى من كلله الله بالمهيبة والوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلي الغلى من علمني العطاء بدون انتظار..... إليك يا قدوتي في الحياة أبي الغالي "عبد القادر"

إلى من ربتني و أنارت قلبي و أعانتني بالصلوات و الدعوات ، إلى التي رآني قلبها قبل عينيها و حضنتني أحشائها قبل يديها..... إليك يا سيدة النساء أمي الغالية "فتيحة".

إلى قطرات الدم المنفصلة وسندي في هذه الحياة، إخوتي الأعزاء:محمد و زوجته، و الصغيرة "أريج" ، إلى "إيمان" و زوجها و أبنائها: مارية ، سيرين ،و محمد، إلى أخي حسين ، و إلى بهجة البيت أختي "هانية".

إلى زوجي "توفيق" و عائلته الكريمة.

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من معهم سعدت، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم: سمية، إيمان، فاطمة، إيمان، منى،أحلام.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

نور الهدى بسكري

ملخص

تعتبر إشكالية الديمقراطية من أبرز الإشكاليات التي تطرق إليها الفكر السياسي الإسلامي، وقد تعددت الرؤى حولها بين مناد بها ورافض لها، ونظرا لأهمية الموضوع حاولنا في بحثنا هذا تسليط الضوء على الشيخ محمد الغزالي كأحد نماذج المفكرين المسلمين الذين تطرقوا لهذه المسألة مبرزين رؤيته لها وموقفه منها، ولأن عنوان بحثنا كان" إشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي – الشيخ محمد الغزالي نموذجا– "كان لابد لنا من التطرق إلى مفاهيم الدراسة بداية من مصطلح الديمقراطية والألفاظ المقاربة له، ثم عرض سيرة ومسيرة محمد الغزالي، بعدها كان لابد لنا من عرض السياق الفكري لتشكل مسألة الديمقراطية، مع إبراز مختلف الشروط الثقافية المساهمة في ذلك، ونظرة كل من الاتجاهين اللبرالي والديني لهذه المسألة مع ذكر نموذجين لكل اتجاه، أخيرا وفي أهم فصول بحثنا عرضنا رؤية الغزالي وموقفه من مسألة الديمقراطية، بداية من رأيه في هذا المصطلح في حد ذاته وكذا رأيه من الشورى الإسلامية والعلاقة التي تجمع بينهما، ولأن الأحزاب السياسية من معالم الديمقراطية فكان لابد من إبراز موقفه منها ومن نظام الانتخاب ومن مشاركة المرأة في العمل السياسي.

الفهرس

فهرس المحتويات

-كلمة شكر

- إهداء

- فهرس المحتويات

- مقدمة

الفصل الأول: مدخل إلى مفاهيم الدراسة.

المبحث الأول:مفهوم الديمقراطية و صلتها بالألفاظ المقاربة.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية.

المطلب الثاني:صلة الديمقراطية بالشورى.

المبحث الثاني: سيرة ومسيرة محمد الغزالي.

المطلب الأول: سيرته.

المطلب الثاني: مسيرته.

الفصل الثاني : إشكالية الديمقراطية في السياق الفكري الإسلامي المعاصر.

المبحث الأول: الشروط الثقافية لتشكل مسألة الديمقراطية.

المطلب الأول: الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول مسألة الديمقراطية.

المطلب الثاني: الحوارات واللقاءات الإعلامية والمجلات والجرائد التي تعرضت لمسألة الديمقراطية.

المطلب الثالث: أبرز المثقفين وكتاباتهم حول مسألة الديمقراطية.

المبحث الثاني:اشتغال الاتجاه اللبرالي بمسألة الديمقراطية.

المطلب الأول: فكرة الديمقراطية عند محمد أركون.

المطلب الثاني: فكرة الديمقراطية عند برهان غليون.

المبحث الثالث: اشتغال الاتجاه الديني بمسألة الديمقراطية.

المطلب الأول: فكرة الديمقراطية عند عبد الرحمن الكواكبي.

المطلب الثاني : فكرة الديمقراطية عند مالك بن نبي.

الفصل الثالث:رؤية الغزالي للديمقراطية و موقفه منها.

المبحث الأول: الغزالي ومصطلح الديمقراطية.

المطلب الأول: موقفه من مصطلح الديمقراطية .

المطلب الثاني: موقفه من مصطلح الشورى.

المطلب الثالث:العلاقة بين الديمقراطية والشورى عند الغزالي.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية و نظام الانتخاب في فكر الغزالي.

المطلب الأول: تشكل الأحزاب السياسية عند الغزالي.

المطلب الثاني: نظام الانتخاب و التصويت عند الغزالي.

المطلب الثالث: رأي الغزالي في مشاركة المرأة في العمل السياسي.

–خاتمة

– قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

الحمد لله و الصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

تعتبر الديمقراطية من المفاهيم البارزة في الفكر السياسي، وتكتسب شهرة واسعة باعتبارها نظام حكم يعبر عن تطلعات الشعوب المستضعفة، لكنها لم تظهر بمفهومها الحالي القائم على حكم الشعب ومشاركته في القرارات السياسية إلا بعد مراحل عدة وتطورات تماشت مع تطور الفكر السياسي عامة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد تعرض له الفكر السياسي الإسلامي واتخذه إشكالية بارزة من إشكالاته وإن تضاربت آراء المفكرين حولها بين رافض لها واصفا إياها بالكف، وبين مؤيد متحمس لها يراها الملاذ الذي يخرج البلاد الإسلامية من التخلف والطغيان.

ومن فكرة لا إفراط ولا تفريط، يعتبر الشيخ محمد الغزالي من بين المفكرين المسلمين الذين تطرقوا إلى إشكالية الديمقراطية، مبرزا رؤيته حولها معتمدا في ذلك على رؤية وسطية لا تخلو من سمة الاجتهاد والتجديد، راميا إلى إخراج الفكر الإسلامي من حالات الخوف والانبهار، في سبيل نهضة أمتنا الإسلامية التي نهش التخلف والاستبداد أرضها من كل جانب، ومن هنا تشكل موضع هذا البحث تحت عنوان: **"إشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي– محمد الغزالي أنموذجا –**

أهمية الموضوع:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تعالج موضوعا أساسيا في الفكر السياسي الإسلامي، وذلك لكثرة النقاشات حوله فسعى هذا البحث إلى التأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية وذلك بإلقاء الضوء على المصطلحات المرتبطة بها.

وكذا تتجلى أهميتها من خلال نشر ثقافة الديمقراطية وذلك بعرض آراء المفكرين المسلمين حولها وإظهار مكانة هذا المصطلح في الفكر السياسي الإسلامي، وتكمن أهميتها أيضا في بلورة مسألة الديمقراطية عند الشيخ محمد الغزالي .

وهذه الدراسة مهمة أيضا في كونها تفيد الباحثين والمهتمين بمسألة الديمقراطية ذلك باعتبارها إضافة في مجال البحث العلمي، قد تسهم في إثراء المكتبة الجزائرية، والتي قد يستفيد منها الباحثون في المستقبل.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

من بين الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- محاولة معرفة واقع الديمقراطية في البلاد الإسلامية.
- محاولة إزالة الغموض عن مسألة الديمقراطية في فكر الشيخ محمد الغزالي.
- محاولة الإجابة على رأي المشككين في إمكانية الاستفادة من الغرب من أجل النهوض بواقع الأمة الإسلامية من حالة الركود و الانحطاط.

الدراسات السابقة:

الدراسات التي أجريت حول إشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي كثيرة ومتنوعة، دراسات أجريت على مختلف الاتجاهات الفكرية السائدة في البلاد الإسلامية سواء الاتجاه الديني أو الاتجاه اللبرالي، ومن بين الدراسات التي لها صلة بهذا الموضوع الدراسة التي أعدها الطالب بن سماعين موسى وهي رسالة لنيل شهادة ماجستير بجامعة منتوري بقسنطينة عام 2006م، تحت عنوان مشكلة الدولة: الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون، حيث عالج فيها مسألة الديمقراطية في فكر برهان غليون شارحا لرؤيته الخاصة حولها، ومن بين الدراسات أيضا لدينا الدراسة التي أعدها الطالب خالد حباسي، وهي رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإسلامية تخصص أصول الدين من جامعة الجزائر – كلية العوم الإسلامية قسم العقائد والأديان، في العام الدراسي 1423هـ-1424هـ/ 2002م-2003،بعنوان الفكر السياسي عند الشيخ محمد الغزالي، تطرق فيها إلى الفكر السياسي بصفة عامة عند محمد الغزالي ولم يقتصر على جانب محدد فكانت نظرته عامة ، و من ثم تختلف الدراسة الماثلة أمامنا عن الدراسات السابقة كونها في البداية تعرض رأي محمد الغزالي حول مسألة الديمقراطية، أي وجهة نظره حولها، و بتالي تركز على جانب واحد من فكره السياسي ولا تستعرضه بصفة عامة.

إشكالية البحث:

تعتبر الديمقراطية من بين أهم الإشكاليات التي يهتم بها الفكر السياسي الإسلامي، نظرا لمكانتها في بلاد أنهكها الاستبداد وتربع على عرشها الطغيان، الأمر الذي دفع بالمفكرين المسلمين على مختلف مشاربهم الفكرية إلى التطرق لهذه المسألة في سبيل الخروج إلى بر الحرية والتشبع بمبادئ العدل والمساواة، ومن بين المفكرين الذين تعرضوا لهذه المسألة " **الشيخ محمد الغزالي**" حيث كانت له رؤيته الخاصة حولها، وهذه الدراسة الماثلة أمامنا تسعى إلى إبراز و بلورة إشكالية الديمقراطية عنده، وبمقتضى ذلك تمكنت الباحثتان من حوصلت إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي: ما رأي محمد الغزالي من الديمقراطية؟ وما موقفه منها؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في: كيف برز تشكل مسألة الديمقراطية في السياق الفكري المعاصر؟ وما موقف الاتجاه الإسلامي و اللبرالي منها؟ وما رأي محمد الغزالي من هذا المصطلح في حد ذاته ؟ وكذا ما رأيه في الشورى الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية؟ وما مكانة الأحزاب السياسية في فكر الغزالي؟ وكيف نظر إلى تشكلها؟ وما موقفه من نظام الانتخاب والتصويت ؟ وما رأيه من مشاركة المرأة في العمل السياسي؟

صعوبات البحث:

لا شك أن التطرق إلى أي بحث علمي يتخلله عدة صعوبات، وفي هذا البحث الصعوبات التي واجهتها الباحثتان تتمثل فيما يلي:

- ضيق الوقت، خصوصا مع الأوضاع الراهنة في البلاد، وعدم السيرورة العادية للجامعة، مع حملة الإضرابات المتكررة.
- الفراغ البيبلوغرافي في مكتبة جامعتنا لم يسهل عملية البحث، وبالتالي عدم التوصل إلى العديد من المؤلفات والمراجع التي تخدم البحث.

منهج البحث:

على اعتبار أن هذه الدراسة تسعى إلى البحث عن جملة الآراء المتعلقة بإشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي للشيخ محمد الغزالي، فقد كان لزاما الاستناد إلى منهجين لانجاز هذا البحث هما:

- المنهج الوصفي التحليلي: وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة تصويرا تراكميا عن طريق جمع البيانات والمعلومات المقننة عن هذه الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها و تحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

حيث ستقوم الباحثتان باستخراج آراء و أفكار الشيخ محمد الغزالي التي قالها حول موضوع الديمقراطية.

- المنهج الاستنباطي:الذي يمكن تعريفه بأنه الطريقة التي يقوم بها الباحث ببذل جهدي عقلي ونفسي عند دراسة النصوص، بهدف استخراج الأفكار الآراء التي قال بها الشيخ محمد الغزالي.

أدوات البحث:

اعتمدت الباحثتان على تحليل المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك بالاستعانة بالكتب والدراسات والمقالات، والرسائل والمجلات التي كتبت في هذا المجال.

حدود الدراسة:

- الحد الزماني: تمت الدراسة في العام الدراسي 2018،2019.
- الحد المكاني:خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر (جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية).
- الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على إبراز رؤية الغزالي لمسألة الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وموقفه منه.

خطة البحث:

قمنا بانجاز بحثنا هذا في إطار خطة تتضمن ثلاثة فصول، كلها مسبوقة بمقدمة وخاتمة:

مقدمة: تم الإشادة فيها خاصة إلى المناسبة من التطرق إلى الموضوع والأهمية والمكانة التي تحتلها إشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي، وبالتحديد عند الشيخ محمد الغزالي.

الفصل الأول: هو فصل بعنوان مدخل إلى مفاهيم الدراسة، يتكون من مبحثين، فالمبحث الأول يتحدث عن مفهوم الديمقراطية وصلتها بالألفاظ المقاربة، والمبحث الثاني يتحدث عن سيرة ومسيرة الشيخ محمد الغزالي.

الفصل الثاني: يحمل عنوان تشكل مسألة الديمقراطية في السياق الفكري المعاصر، يتكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول يتحدث عن الشروط الثقافية لتشكل مسألة الديمقراطية، والمبحث الثاني يتحدث عن اشتغال الاتجاه اللبرالي بمسألة الديمقراطية، والمبحث الثالث يتناول اشتغال الاتجاه الديني بمسألة الديمقراطية.

الفصل الثالث: يحمل عنوان رؤية الغزالي للديمقراطية وموقفه منها، يتكون من مبحثين، يتناول المبحث الأول موقفه من مصطلح الديمقراطية، أما المبحث الثاني، فيتحدث عن الأحزاب ونظام الانتخاب في فكر الغزالي.

خاتمة: وهي عبارة عن ملخص للبحث، واستعراض للنتائج المستخلصة منه، والتوصيات والمقترحات.

وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع منها: دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، مائة سؤال عن الإسلام، الإسلام والاستبداد السياسي، قصة حياة.

الفصل الأول: مدخل إلى مفاهيم الدراسة.

المبحث الأول: سيرة و مسيرة محمد الغزالي.

المطلب الأول: سيرته.

المطلب الثاني: مسيرته.

المبحث الثاني:مفهوم الديمقراطية و صلتها بالألفاظ المقاربة.

المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية.

المطلب الثاني:صلة الديمقراطية بالألفاظ المقاربة .

انطلاقا من عنوان هذا البحث المتمثل في إشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي –محمد الغزالي نموذجا– فكان لابد من البداية التعرف على مصطلحات الدراسة، وركزنا على مصطلح الديمقراطية ومحمد الغزالي باعتبارهما الكلمات المفتاحية في هذه الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية وصلتها بالألفاظ المقاربة.

المطلب الأول:مفهوم الديمقراطية.

الديمقراطية لغة :

إذا أردنا أن نبحث عن الكلمات ذات الأصل الغير العربي، فلابد أن نرجع في معناها وإدراك حقيقة مدلوله إلى أصل الكلمة من الموطن الذي خرجت منه، وذلك تفاديا للخداع الذي قد ينجم عن المترجمين الذين يتسمون بالشبهات في تحريف المصطلحات الأجنبية واستغلالها للترويج عن مدلولاتها في مجتمع المسلمين العام، لا المختص منه، ومن هذا المنطلق سنقوم بتعريف مصطلح الديمقراطية.

إن الديمقراطية لفظ مؤلف من لفظين يونانيين أحدهما (ديموس) ومعناه الشعب ،والآخر (كراتوس) ومعناه السيادة. فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب وهي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد ،أو طبقة واحدة منهم.[1]

أو هي النظام السياسي الذي يكون فيه للشعب نصيب في حكم أقاليم الدولة بطريقة مباشرة أوغير مباشرة.[2]

إلى الانجليزية و الفرنسية و سائر اللغات الغربية للدلالة (Democrtiq)ثم انتقل هذا المصطلح Democracyعلى حكم الشعب . وبحسب قاموس كولنز فإن هناك ستة من المعاني المرادفة لمصطلح أي ديمقراطي هي :

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، دون طبعة، 1982م، الجزء الأول، ص569.

[2] أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1968، ص547.

- أولا:الحكم بواسطة الشعب أو ممثليه .
- ثانيا: التحكم بأي منظمة بواسطة أعضائها .
- ثالثا: وحدة سياسية أو اجتماعية يحكمها بصورة مطلقة أعضاؤها.
- رابعا: ممارسة المساواة الاجتماعية أو روحها.
- خامسا: عامة الناس كقوة سياسية .
- سادسا: حالة اجتماعية لا توجد فيها الطبقات وتوجد فيها المساواة.[1]

الديمقراطية اصطلاحا:

أما إذا بحثنا في التعريفات التي جاء بها الفقهاء للديمقراطية فلا مجال لتعدادها أو حصرها لكن لنا أن نذكر منها:

تعريف المفكر الفرنسي الشهير" مونتسكيو" الذي عرف الديمقراطية بقوله:"حينما يكون الشعب في مجموعه السلطة السيادية العليا، فهذه هي الديمقراطية "[2] ويقول في موضع آخر:"إن حب الجمهورية في الديمقراطية هو حب للديمقراطية، وإن حب الديمقراطية هو حب للمساواة و إن حب الديمقراطية هو حب للقناعة أيضا"إذ إن الديمقراطية السياسية تنظيم يؤدي إلى القول بمساواة اجتماعية أكبر منه، فالمساواة في حق الانتخاب والمشاركة السياسية، والمساواة أمام الحاكمين والمحكومين والمعارضين ذلك يؤدي إلى مساواة اجتماعية.[3]لكن الملاحظ أن هذا التعريف ركز على فكرة المساواة التي تعتبر من الأهداف التي

[1] سعود بن سلمان آل سعود وآخرون، **النظام السياسي في الإسلام**، مدار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، 2015، ص172.

[2] جلال الدين خانجي وآخرون، **تحرير مصطلح الديمقراطية**، مركز شامنا للدراسات والأبحاث، سوريا، 2015، ص15.

[3] محمد جمال طحان، **الاستبداد وبدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي أنموذجا**، دار نور، الإمارات، ط 3، 2015، ص68.

ترمي الديمقراطية إلى تحقيقها، لكن النقد الأساسي الذي يوجه لهذا التعريف أن للديمقراطية أهداف عديدة ومتنوعة لا تنحصر فقط في تحقيق المساواة.[1]

كما عبر الكاتب و الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو" عن الديمقراطية بقوله:"يستطيع صاحب السيادة في المقام الأول أن يعهد بأمانة الحكم إلى الشعب كله أو إلى الجزء الأكبر منه، بحيث يكون هناك من المواطنين الحكام أكثر من المواطنين الأفراد، ويطلق على هذا النوع من الحكومة اسم الديمقراطية "[2]إذ يعتبر روسو من أبرز أنصار المبدأ الديمقراطي حتى إن قادة الثورة الفرنسية قد اعتنقت أفكاره الديمقراطية، واعتبروا كتابه الشهير "العقد الاجتماعي" الذي يحوي آراءه السياسية "إنجيل الثورة الفرنسية"[3].

كان إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الذي صدر عام 1789 الوثيقة الإنسانية السياسية الأولى التي نقلت هذه المفاهيم من جانبها النظري إلى الجانب الواقعي التطبيقي، حيث جاء في المادة الثالثة من هذا الإعلان على أن السيادة كلها للأمة ولا يجوز لأي هيئة أو شخص ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة من الأمة،[4]

ويتضح من هذا التعريف أنه يعطي السيادة للأمة، وأن المثل الأعلى في الحكم الديمقراطي هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وطالما أن هذا الأمر مستحيل التحقيق، فقد أورد هذا التعريف أنه من جهة تجاهل الحالات العديدة التي يجوز فيها للشعب التشريع مباشرة كما في حالات الاستفتاء الشعبي مثلا، فهنا الشعب سيقرر ليس عن طريق نوابه بل بصفة مباشرة في أمر من الأمور المعروضة عليه، ومن جهة أخرى نلاحظ أن هناك العديد من الأمور العامة التي لا يمكن للشعب أن يشرع فيها، وهذا لكونها تعتبر من الأمور التي تدخل ضمن اختصاص جهات معينة مؤهلة لتقريرها فلا يعقل إدخال أصوات النواب في كل الأمور كما يعبر التعريف،كما أن هذا التعريف يرى أن النظام الديمقراطي ينبثق عن إرادة حرة لا تتقيد بأي

[1] أحمد صابر حوحو، **مبادئ و مقومات الديمقراطية، مجلة المفكر**، العدد 5،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ص323.

[2] جلال الدين خانجي وآخرون، **تحرير مصطلح الديمقراطية**، مرجع سابق، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص11.

[4] نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص228.

قيد مهما كان نوعه بل هي سيدة نفسها ولا تسأل أمام أية سلطة، لكن الملاحظ أن هناك العديد من القوانين التي تنظم كيفية ممارسة الديمقراطية كما هو الحال بالنسبة للقوانين التي تنظم لعمليات الانتخاب، إضافة إلى وجود ما يسمى بالمنازعات الانتخابية، التي يمكن عرضها على القضاء المختص، الذي يعتبر سلطة يسال أمامها أطراف الدعاوى الانتخابية مثلا. [1] كما أن المادة الأولى نصت على أن:" الأفراد يولدون ويعيشون أحرارا متساويين أمام القانون دون أن يكون بينهم أي تفاوت إلا على أساس المصلحة العامة. بل إن الدستور الفرنسي لعام 1791 اعتبر أن وثيقة إعلان حقوق الإنسان الفرنسي سالفة الذكر مقدمة له وجزء لا يتجزأ منه.

الدستور الأمريكي الصادر عام 1787 وقبله إعلان مبدأ الاستقلال الصادر عام 1776 كانا قد أبرزا وأكدا على عدة حقوق و حريات الاعتداء عليها أو الانتقاص منها تحت مظلة أي تنظيم كان. وكان التعديل الرابع عشر و الخامس عشر على الدستور الأمريكي اللذين تم إقرارهما عام 1868 وعام 1870 متضمنان تأكيدات على حماية حقوق و حريات المواطنين في مواجهة أي سلطة مهما كانت، ثم تلت هذه الدساتير دساتير دول متعددة حتى سادت الديمقراطية أغلب أنظمة الحكم المعاصرة.[2]

كما روج "جوزيف شومبيتر" خلال نصف القرن الماضي لمفهوم الديمقراطية الدستورية والتي تعني المنافسة المستمرة بين مختلف الزعماء السياسيين أو منظمي المشروعات وبإمكانية الإطاحة بالحكام السيئين.

أو كما طرحها "كارل بوبر" أنها المنافسة الحرة على السلطة، وتكفل هذه المنافسة إمكانية التغيير المستمر للحكام. وهذه إمكانية تتوقف على الالتزام بالترتيبات والقواعد الدستورية، بحيث يتم تغيير الحكام عن طريق الانتخابات التي لا تنقضي في معظم أنظمة الحكم الدستورية الحديثة الانتخاب المباشر للحكام أنفسهم ولكن لنوع معين من الممثلين (النواب) الذين يقومون بعدئذ باختيار الحكومة أو التصديق على اختيارها، ومن المؤكد أن المؤسسات النيابية هي التي تشكل جوهر الأنظمة الديمقراطية الدستورية

[1] أحمد صابر حوحو، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص323-324.

[2] نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص 228 .

الحديثة، حتى ولو استكملت بالانتخابات المباشرة لأعضاء السلطة التنفيذية مثلما يحدث في الأنظمة الرئاسية، أو بالاستفتاء كما يحدث في أنظمة أخرى.[1]

يعرفها العالم الفرنسي المعاصر "مارسيل بريلو" بقوله:"إن النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العليا، على نحو فعال وحقيقي بحيث تكون للشعب الكلمة العليا".[2]

كما جاء أيضا في دائرة المعارف البريطانية أن الديمقراطية تستخدم بعدة معان منها: "شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الأغلبية وهو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية النيابية وهناك شكل آخر من أشكال الديمقراطية وهو ما يعرف باسم الديمقراطية القانونية كذلك فإن كلمة الديمقراطية قد تستخدم أحيانا لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي دونما اعتبار لما إذا كانت ديمقراطية بالمعاني الثلاثة السابقة أم لا ، وهي نظم تعرف بالديمقراطيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية.

كما تعني الديمقراطية في نظر دائرة المعارف الأمريكية: "الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم، ومن هذه الطرق الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية الليبرالية وهي السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا والتي تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبي وحق الانتخاب العام، كما أن هناك الديمقراطيات غير السياسية وهي الديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية و الشعبية ". [3]

ولعل أول من أثار حوارا حول الديمقراطية في الوطن العربي هو الشيخ رفاعة الطهطاوي، الذي كان لويس عوض يطلق عليه لقب "أب الديمقراطية المصرية " وكان الطهطاوي (1801-1873) بعد تخرجه من الأزهر قد أرسل إلى فرنسا إماما مرافقا لفرقة عسكرية ابتعثها محمد علي هناك للتعلم والتدريب فأحسن استغلال وجوده بالإقبال على تعلم العلوم الغربية بحماسة منقطعة النظير، فأتقن اللغة الفرنسية ودرس

[1] أحمد صابر حوحو، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص324-325.

[2] جلال الدين خانجي وآخرون، **تحرير مصطلح الديمقراطية**، مرجع سابق، ص15.

[3] أحمد صابر حوحو، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص325.

الفلسفة اليونانية و الجغرافيا والمنطق، وقرأ مؤلفات رواد الفكر الفرنسي مثل فولتير وروسو، وما أن عاد إلى القاهرة حتى ألف في عام 1834 كتابا بعنوان:"تخليص الإبريز في تلخيص أخبار باريز" دون فيه مشاهداته حول عادات ومسالك أهل فرنسا، وكان المديح للنظام الديمقراطي الذي نشأ فيها ووصف مشاعره تجاه انتفاض الأمة الفرنسية للدفاع عن الديمقراطية من خلال ثورة 1830 ضد الملك شارل العاشر وحرص الطهطاوي على إثبات أن النظام الديمقراطي الذي كان شهده في فرنسا ينسجم انسجاما تاما مع تعاليم الإسلام ومبادئه .[1]

أما الكاتب عباس محمود العقاد فقد عرض الديمقراطية في كتابه "الديمقراطية في الإسلام " حيث يرى أن الديمقراطية في اليونان[2]القديمة من قبيل الإجراءات أو التدابير السياسية التي تتقي بها الفتنة ويستفاد بها من جهود العامة في أوقات الحرب على الخصوص ولم تكن هذه الديمقراطية مذهبا قائما على الحقوق الإنسانية أو منظورا فيه إلى حالة غير حالة الحكومة الوطنية، فهي على الجملة إجراء مفيد وتدبير لا محيد عنه لاستقرار الأمن في الدولة، وعلى هذا التقدير نظر المؤرخ اليوناني الكبير هيرودوت فقال: " إن الأثينيين كانوا ولا فضل لهم على من جاورهم في الشجاعة أيام خضوعهم للطغاة، فما هو إلا أن نفضوا عنهم نيرهم حتى تقدموا إلى الرعيل الأول بين الجميع، وتبين لهم من هذا أنهم رضوا بالهزيمة حين كانوا مقهورين يعملون للسيد المسلط عليهم، فلما ملكوا زمامهم حرص كل منهم على أن يبذل غاية ما في وسعه لنفسه".[3]

كما يرى العقاد في إطار الديمقراطية العربية أنه قد تردد في أقوال المستشرقين وكتاب التاريخ من الأوروبيين أن ديمقراطية الإسلام ديمقراطية عربية: يعنون بذلك أن الإسلام قد جاء بمبادئ الحرية الديمقراطية لأنه نشأ في بلاد العرب بين أقوام من البدو الأحرار لا يعرف طغيان الملوك ولا يخضعون لسطو الحاكمين بأمرهم من الأكاسرة و القياصرة الذين حكموا بلاد الفرس والروم، ومن المقرر المتفق عليه أن الجزيرة العربية قد عرفت حرية البداوة على أتمها قبل الإسلام، ولكنها الحرية التي لا تصدر عن مبدأ ولا عن فكرة ولا عن

[1] جلال الدين خانجي و آخرون ،**تحرير مصطلح الديمقراطية** ، مرجع سابق، ص22- 23.

[2] جلال الدين خانجي و آخرون، **تحرير مصطلح الديمقراطية**، مرجع سابق، ص27.

[3] عباس محمود العقاد، **الديمقراطية في الإسلام**، نهضة مصر للطباعة والنشر، د ط، مصر، 2005، ص10- 11.

تعريفات الحقوق الإنسانية وهي حرية واقعية غير الحرية الديمقراطية ...مصدرها كمصدر الحرية التي تتمتع بها الأوابد في الخلاء أو تتمتع بها الطير في الهواء، وعلتها أنها حرية مصدرها قلة المنازعة عليها لا قوة المبادئ التي تدعمها وتحميها، فليست هي حقا من الحقوق ولكنها مهمل مباح لقلة الراغبين فيه وغيبة المنتفعين بالعدوان عليه. أما الحرية بهذا المعنى أو بغيره كانت حالة مألوفة في الجزيرة العربية على اختلاف حكوماتها فذلك وهم من أوهام التعجل في النظر إلى عوارض التاريخ، إذ الواقع أن الجزيرة العربية عرفت قبل الإسلام ضروبا من الطغيان والاستبداد لا تقل عن ضروبه المشهورة التي عرفت في الشعوب الأخرى، وأن قبائل من العرب الحاضرة والبادية قد سادها ملوك يعتزون بالأمر والنهي بين رعاياهم بغير وازع ولا معترض، ويقيسون عزتهم بمبلغ اقتدارهم على إذلال غيرهم واستطالتهم على من يدعي العزة سواهم، وليس أكثر من روايات هذه العزة الحمقاء، أو العزة العمياء في كتب الأخبار و الأمثال.[1]

فمن الوهم أن يقال إن كانت حالة مألوفة في جزيرة العرب على عهد الجاهلية، فإن العرب الجاهليين قد اختبروا الحكومات المختلفة على أنواعها من حكومة الفرد إلى الإقطاع إلى حكومة المشيخة إلى الحكومة العسكرية، ويدل على أنها حكومات مفروضة ولم تكن مختارة أن الجمهورية هي النظام الوحيد الذي لم يكن يعرف في الجاهلية. ومؤدى ما تقدم أن الديمقراطية الإسلامية جاءت مع الإسلام ولم تسبقها الديمقراطية العربية كما توهمها الناس من المستشرقين وكتاب التاريخ من الأوروبيين، وفضل الإسلام في تقرير ديمقراطية فضل غير مسبوق .[2]

أساليب تحقيق الديمقراطية في الواقع :

1) الديمقراطية المباشرة :

ونعني بها أن الشعب يمارس كافة السلطات العامة بنفسه تشريعا وتنفيذا وقضاء من غير واسطة من نواب أو ممثلين، وهذا غاية ما تصبوا إليه الديمقراطية من معنى إذ بها يتحقق المضمون المثالي لمعنى سيادته ولذا نجد أن روسو قد دافع عن هذا النوع أشد الدفاع، في حين أنه حمل على النظام النيابي حملة شديدة،

[1] عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الإسلام، مرجع سابق، ص18.

[2] ا عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الإسلام، مرجع سابق، ص 24- 25.

لأنها تتنافى مع المضمون الحقيقي لمبدأ السيادة، يقول في معرض هجومه على النظام النيابي في انجلترا:"السيادة لا يمكن تمثيلها لأنها لا تنتقل، فهي تكمن في الإرادة العامة، والإرادة لا يمكن تمثيلها ... ونواب الشعب ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين له، فهم ليسوا إلا مجرد مندوبين عنه، ولا يمكنهم أن يبتوا في أي شيء، وكل قانون لم يوافق عليه الشعب بنفسه باطل، ولا يكون قانونا أبدا. يظن الشعب الانجليزي أنه حر ولكنه واهم في ظنه، فهو ليس حرا إلا أثناء فترة انتخاب أعضاء البرلمان، وما أن يتم الانتخاب حتى يعود الشعب عبدا لا حول له، وسوء استخدامه لحريته في اللحظات القصيرة التي تكون فيها الحرية جعله يستحق أن يفقدها"، لكن مما ينبغي ملاحظته أنه من العسير بل يكاد أن يكون من المستحيل أن يمارس الشعب بنفسه أعمال الإدارة ووظائفها، وقد اعترف روسو بذلك وأقر بعدم إمكانية مباشرة الشعب لجميع الوظائف، واكتفى بمناداته بضرورة تولي الشعب مهمة التشريع، ووضع القوانين اللازمة للجماعة وبعد ذلك يسند مهمة ممارسة السيادة عنه إلى شخص أو مجموعة أشخاص يتولون أمورها باسمه ويعملون ضمن إرادة المجتمع .[1]

كانت هذه هي الديمقراطية في العصور القديمة حيث وجدت المدن اليونانية القديمة في هذا النظام ما يلائم مركزها الجغرافي والديموغرافي، وقد وصلت الديمقراطية المباشرة إلى أفضل صورها في أثينا في عصر بيريكليس siècle de Périclés كانت الاجتماعات تتصف بصفة دورية كل شهر تقريبا ثم في فترات أكثر تقاربا. وكانت الاجتماعات مناسبة للظروف السائدة إذ كان النشاط الاقتصادي متروكا للأجانب والعبيد وهم ليسوا مواطنين، أي ليس من حقهم الاشتراك في الحياة السياسية.[2]

2) الديمقراطية النيابية:

إنه يكاد يكون من المستحيل ممارسة الشعب لكافة مظاهر السيادة التي يملكها، فالأعمال الإدارية وما تستلزمه من قرارات يومية ومن تفهم عميق ودقيق لمواضيعها، قد يعجز عن أدائها المتفرغون لها فما

[1] محمد نور مصطفى الرهوان، الديمقراطية وموقف الإسلام منها ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الدراسات العليا الشرعية فرع عقيدة، 1983، ص49 – 50.

[2] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، 2007، ص 135.

بالك بعامة الشعب الذي ليس لديه ما يمكنه من استيعابها، فضلا عن تفهم دقائقها وجزئياتها ومعرفة الحلول لها، أضف إليه أن نظام الديمقراطية المباشرة على الرغم أن فيه إسهاما أكبر في الحياة السياسية من قبل الشعب إلا أنه ينطوي على مزيد من السلبيات التي لا تحمد عقباها، إذ هناك أمور مداهمة للبلاد يحتاج أمر دراستها وإعداد خطط الأمن لها إلى سرية تامة إذ في كشفها وإذاعتها وتناول العامة والخاصة لها بالحديث عنها تعريض أمن البلاد للخطر، بل فيه إفساد للخطط التي تعد لها، إذ يسهل على العدو أمر معرفتها، ثم إن مثل هذا الإسهام العام للشعب في التشريع و الإدارة و القضاء يفضي إلى أن يكون صوت الجهل أعلى من صوت العلم والتخصص، إذ الأمور فيها تحتاج من أفنوا حياتهم في إطار التشريع أو الإدارة أو القضاء تخصصا وتفهما، حتى يستطيعوا أن يدلوا بدلوهم وتكون لنظراتهم ولآرائهم ثقلا ووزنا والمتخصصون في هذه الميادين بالنسبة للعامة أعدادهم قليلة، وإذا سوينا بينهم وبين الجاهلين في مجال تناول هذه الأمور ومعالجتها –في الوقت الذي تعتبر مبدأ الغالبية في الترجيح عند التعارض– فقد يؤدي الأمر إلى أن تكون الأغلبية في صفوف من لا يفقهون هذه القضايا ولا يعلمون أبعادها.

ثم إن ممارسة السيادة في إطار نظام مباشر يكاد يكون مستحيلا في واقع الدول الحديثة، فأقاليمها واسعة جدا، وسكانها بلغوا من الكثرة أضعافا مضاعفة مما كانت عليه المجتمعات السابقة مما يجعل من المتعذر إن لم نقل من المستحيل جمع جميع أفراد الدولة في صعيد واحد من أجل القيام بمقتضيات السيادة، ولهذا كله ولغيره لم يكن ثمة مفر من الالتجاء إلى النظام النيابي، حيث يلقي الشعب بأعباء الحكم إلى أفراد، وهيئات يختارها تمارس السلطة والسيادة بالنيابة عنه، ممارسة كلية، كما الحال في الديمقراطية النيابية، حيث يقتصر دور الشعب فيها على اختيار النواب والممثلين أو ممارسة تصحبها مشاركة من قبل الشعب في بعض مظاهر السيادة كما هو الحال في نظام الديمقراطية شبه المباشرة.[1]

3) الديمقراطية شبه المباشرة :

إذا كانت الديمقراطية المباشرة تجعل الشعب يتولى بنفسه شؤون الحكم والديمقراطية النيابية تحصر دور الشعب في مجرد اختيار نوابه دون أن يكون له عليهم أي سلطة، فإن الديمقراطية شبه المباشرة تطعم

[1] محمد نور مصطفى الرهوان، **الديمقراطية وموقف الإسلام منها**، مرجع سابق، ص52– 53.

الديمقراطية النيابية ببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة وتضع بين الشعب وسائل يستطيع بها ممارسة بعض سلطات الحكم و مراقبة نوابه، وهكذا يلعب الشعب من جديد دورا إيجابيا في ظل الديمقراطية شبه المباشرة وليلعب الشعب هذا الدور عن طريق أربع وسائل :

أ) الاعتراض الشعبي:

يسمح الاعتراض للشعب بالتدخل بصورة مختلفة في عملية التشريع، إذ تظل عملية التشريع من اختصاص البرلمان، ولكن القانون لا يطبق إلا بعد انقضاء فترة معينة وعدم اعتراض عدد من أفراد الشعب على القانون، فإذا تقدم عدد معين من أفراد الشعب بالاعتراض فإن هذا يعني ضرورة طرح القانون على الشعب في استفتاء ليقرر مصير القانون، وفي حالة تصويت الشعب في الاستفتاء ضد القانون فإن القانون يعتبر كأن لم يكن .

ب) الاستفتاء الشعبي:

اتسع مفهوم الاستفتاء في العصر الحديث بحيث أصبح يشمل كل الحالات التي يعرض فيها عمل أو موضوع أو شخص على الشعب ليبدي رأيه فيه. ولذلك فقد أصبحت توجد الآن عدة أنواع من الاستفتاء فهناك: الاستفتاء على نصوص دستور بأكمله أو نص من نصوصه، والاستفتاء السياسي وهو الاستفتاء على مسألة من المسائل السياسية، وأخيرا الاستفتاء الشخصي وهو استفتاء الشعب في شخص لتقرير صلاحيته لشغل منصب سياسي.[1]

ج) الاقتراح الشعبي:

يقدم أسلوب الاقتراح الشعبي وسيلة للشعب للمبادرة إلى اقتراح مشروعات قوانين قد يراها ضرورية أو ملائمة ، فإذا طلب عدد محدد من المواطنين عرض اقتراح على البرلمان فإن على البرلمان أن يدرس الاقتراح ويصوت عليه –ويأخذ الاقتراح عدة أشكال فقد يكون الاقتراح مجرد فكرة أو مبدأ – وقد يأتي

[1] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص139- 140 .

الاقتراح في شكل قانون تمت صياغته في مواد محددة. وقد يكون فكرة ومعها تفاصيل و لكن غير مصاغة في شكل قانون.

د) العزل أو الحل الشعبي:

يضع العزل الشعبي حدا لنيابة فرد أو هيئة قبل انتهاء مدة ولايته ويتمثل في:

- العزل الفردي : يمكن العزل الفردي الناخبين من عزل النائب أو القاضي المنتخب قبل انتهاء مدة ولايته ن ويمنح حق اقتراح العزل لعدد معين من هيئة الناخبين ، مثلا عشر ناخبي الدائرة ، ثم يعرض الأمر على الشعب ، فإذا صوت أغلبية الشعب ضد النائب أو القاضي ، يتعين على هذا الأخير الانسحاب وتجرى انتخابات جديدة لاختيار خلف له، أما إذا صوتت أغلبية الناخبين لصالح النائب أو القاضي فإنه يعتبر منتخبا لمدة جديدة .
- العزل الجماعي هنا أيضا يكون حق المبادرة بطلب عزل مجلس منتخب لعدد معين من ناخبي الدائرة ويجرى بعد ذلك تصويت على الاقتراح بعزل المجلس أي حله ، فإذا توافرت الأغلبية المنصوص عليها في الدستور لحل المجلس تنتهي مدة ولايته .[1]

[1] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص 142- 143.

المطلب الثاني:صلة الديمقراطية بالشورى.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها مصطلح الديمقراطية عالميا، فقد اهتم به المفكرون المسلمون بدورهم بهذا المصطلح، وإن اختلفت آراؤهم بين مؤيد ومعارض له إلا أنه لا يخفى على أحد مدى صلته بالشورى المبدأ السياسي الإسلامي، وعلى اعتبار أن الشورى يعتبر من أهم الألفاظ ذات الصلة بمصطلح الديمقراطية ففي ما يلي سنقوم بالتعرف على هذا المصطلح.

تعريف الشورى:

الشورى لغة: أشار إليه باليد :أومأ. وأشار عليه بالرأي. وشُرْتُ العسل واشْتَرْتها، أي اجتنيتها. وأشرت لغةٌ. والمشاور المحابِض، الواحد مِشْوَر، وهو عود يكون مع مُشتار العسل.[1]والشارة والشُورة،الحسن والهيئة واللباس، وقيل: الشورة الهيئة. والشَّورة بفتح الشين: اللباس، حكاه ثعلب.[2]وفي حديث عائشة : من أشار إلى مؤمن بحديدة يريد قتله فقد وجب دمَه أي حل للمقصود بها أن يدفعه عن نفسه ولو قتله. قال ابن الأثير: وجب هنا بمعنى حل. والمشيرة : هي الإصبع التي يقال لها السبابة، وهو منه. ويقال للسبابتين: المشيرتان. وأشار عليه بأمر كذا:أمره به.

وهي الشُورى والمِشُورة ، بضم الشين، مفعُلة، ولا تكون مفعولة لأنها مصدر، والمصادر لا تجيئ على مثال مفعوله وإن جاءت على مثال مفعول، وكذلك المشورة، وتقول منه شاورته في الأمر و استشرته بمعنى. وفلان خير شَيْرٌ أي يصلح للمشاورة. وشاوره مشاورة وشِوارا واستشاره: طلب منه المشورة. وأشار الرجل يشير إشارة إذا أومأ بيديه. ويقال: شورْت إليه بيدي وأشرت إليه أي لوحت إليه وألحت أيضا. وأشار إليه باليد: أومأ، وأشار عليه بالرأي. وأشار يشير إذا ما وجّه الرأي. ويقال فلان جيد المشُوره

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط4،الجزء 2، 1990، ص704.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، منشورات محمد علي بيضون طبعة مقابلة على نسخة مخطوطة تعود إلى عصر المؤلف و عليها قراءات لجماعة من العلماء، ج 4، ص 434.

والمشورة، لغتان. قال الفراء: المشورة أصلها مشْوَرَة ثم نقلت إلى مشُورَة لخفتها.أبو سعيد: يقال فلان وزير فلان وشيره أي مشاورْه، وجمعه شورَاء.[1]

تتلخص معاني الشورى في أنها محاولة إجماع الآراء حول القضايا المهمة ومعرفة الصحيح منها من جموع تلك الآراء وقد وردت هذه اللفظة في القرن الكريم في أكثر من موضع ولجوانب مختلفة فيها الثناء والامتنان والإرشاد.[2]

أدلة الشورى في القرآن و أهميتها :

ورد ذكر الشورى بمعناها العام المتعلق بنظام الحكم في الإسلام في آيتين من القرآن الكريم:

الأولى: في سورة الشورى وهي مكية نزلت قبل الهجرة، وقيام الدولة الإسلامية، قال تعالى:
﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [الشورى:38].

يقول الشيخ بن عبد الرحمان سعدي رحمه الله في تفسير هذه الآية الكريمة : ﴿ **وَأَمْرُهُمْ** ﴾ الديني والدنيوي ﴿ **شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾ أي لا يستبد أحد منهم برأيه في أمر من الأمور المشتركة بينهم، وهذا لا يكون إلا فرعا عن اجتماعهم، وتآلفهم و تواددهم، وتحابهم، فمن كمال عقولهم أنهم إذا أرادوا أمرا من الأمور التي تحتاج إلى إعمال الفكر و الرأي فيها اجتمعوا لها ، وتشاوروا وبحثوا فيها ،حتى إذا تبينت لهم المصلحة انتهزوها وبادروها، وذلك كالرأي في الغزو والجهاد، وتولية الموظفين لإمارة أو قضاء أو غيرهما.

ويظهر لنا من هذه الآية الكريمة أن الله سبحانه وتعالى ذكر الصفات الأساسية التي تميز المؤمنين ومدحهم بها، وذكر من ضمن هذه الصفات أن أمرهم شورى بينهم ، وهذا يفيد أن الشورى من خصائص المسلمين التي يجب أن يتحلوا بها، سواء كانوا يشكلون جماعة لم تقم لها دولة بعد كما كان حال المسلمين في مكة، أو كانوا يشكلون دولة قائمة بالفعل كما كانت الحال في المدينة بعد الهجرة.

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**،مرجع نفسه، ص437.

[2] غالب بن علي عواجي، **المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**، مرجع سابق،ص796.

الثانية: في سورة آل عمران وهي مدنية، قال تعالى: ﴿ **فَبِمَا** رَحْمَةٍ **مِنَ** اللَّهِ لِنْتَ **لَهُمْ** ۖ **وَلَوْ** كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا **مِنْ** حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ **عَنْهُمْ** وَاسْتَغْفِرْ **لَهُمْ** وَشَاوِرْهُمْ **فِي** الْأَمْرِ ۖ **فَإِذَا** عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ **عَلَى** اللَّهِ ۚ **إِنَّ** اللَّهَ يُحِبُّ **الْمُتَوَكِّلِينَ** ﴾ **[آل عمران:159]**

تتضمن هذه الآية الكريمة أمرا من الله عز وجل لرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم أن يستشير من معه من المؤمنين، فإذا كان الله عز و جل يأمر رسوله صلى الله عليه وسلم بذلك، مع كمال عقله، وجزالة رأيه ونزول الوحي عليه، ووجوب طاعته على الخلق فيما أحبوا أو كرهوا فكيف بغيره ؟.

يرد هذا الأمر في سياق إرشاد الرسول صلى الله عليه وسلم بالتودد على جماعة المسلمين بوصفه رئيسا للدولة الإسلامية، فقرنت الشورى هنا إلى جانب صفات الرحمة واللّين والابتعاد عن الفظاظة والغلظة والعفو عن زلاتهم، والاستغفار لهم، وعليه فإن ظاهر الآية يرشد أنها جاءت تبين سلوكا يجعل رئيس الدولة محبوبا مرغوبا لدى جماهير الناس.[1]

نقل عن الصحابي أبي هريرة قوله: "ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من النبي عليه السلام". ويقول الحسن "إن كان رسول الله عليه السلام لغنيا عن مشاورتهم، و إنما أراد أن يستنّ بذلك الحكام بعده".

يذكر ابن هشام في السيرة أن الخليفة الراشد عمر كان يردد:"من بايع رجلا عن غير مشورة من المسلمين، فإنه لا بيعة له، ولا الذي بايعه". وقد استعرض ابن قدامة ما شاور فيه عليه السلام أصحابه ثم الخلفاء من بعده .[2]

إن الناظر في أمر القرآن الكريم بالشورى، و المتدبر للمنافع المترتبة عليها لا يشك في مدى أهميتها الكبيرة في النظام السياسي الإسلامي، ويمكن إيجاز تلك الأهمية في العناصر الآتية:

- ذكر مدح المؤمنين بالشورى بين ركنين عظيمين من أركان الإسلام وهما الصلاة والزكاة كما تقدم في الآية الأولى، وإيرادها بهذا السياق يدل على خطورتها البالغة وعظم شأنها.

---

[1] سعود بن سلمان آل سعود وآخرون، **النظام السياسي في الإسلام** ، مرجع سابق، ص135-136- 137.

[2] نعمان عبد الرزاق السامرائي، **النظام السياسي في الإسلام**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط2، 2000، ص167.

- إن الأمر إذا تم عن طريق المشاورة تقل فيه نسبة الخطأ، و تكثر الإصابة، فإن الحاكم مهما بلغ من رجاحة عقله و سعة اطلاعه، وكثرة تجاربه، فهو محدود بنقصه البشري الذي لا ينفك عنه.
- الشورى في الحقيقة توزيع للمسؤولية، فلا تقع نتيجتها مهما كانت على كاهل واحد بعينه، بل يتقاسمها الجميع، فلا يتلاوم الناس ويتنافرون ويتشاجرون إن كانت نتيجتها على خلاف ما يريدون.
- المجتمع الذي تطبق فيه الشورى على الطريقة الشرعية يشعر فيه الأفراد بالمسؤولية تجاه قضايا الأمة الخطيرة والمهمة.
- الشورى وقاية للمجتمع من الاضطراب وعدم الاستقرار، فهي تولد الثقة بين الحاكم والمحكومين، فتزول الأحقاد، ويذهب التدابر والتنازع، فالشورى صمام أمان وحاجز عن الفتن والقلاقل، لأنه من خلالها تدرس المسائل والقضايا من أهل الحل والعقد، والعلماء والخبراء، فإما أن يؤخذ بها، وإما أن ترد، وعلى كلا الحالتين ترتاح النفوس، وتزول الضغائن وبذلك يسود المجتمع الترابط والإخاء والمحبة والألفة والتراحم بين الحكام والمحكومين.
- إن الواقع التاريخي شاهد على أن أسعد الأوقات التي مرت بها الأمة يوم طبقت شرع الله وساد مبدأ الشورى في حياتها، كما أن أشقى الأوقات هي تلك التي نحيت فيها الشورى وانتشر فيها الاستبداد، الذي تولدت عنه النزاعات والفتن.[1]

[1] سعود بن سلمان آل سعود وآخرون، **النظام السياسي في الإسلام**، مرجع سابق، ص137- 138.

المبحث الثاني : سيرة ومسيرة محمد الغزالي.

المطلب الأول: سيرة محمد الغزالي.

أولا: المولد والنشأة:

هو " الفقيه –الداعية– المجدد" الشيخ محمد الغزالي السقا ...مصري المولد و النشأة ... –ولد لأسرة ريفية فقيرة ومتدينة – في قرية "نكلا العنب"، مركز "إيتاي البارود"، محافظة " البحيرة" بدلتا مصر يوم السبت 5 من ذي الحجة سنة 1335هـ، 22 سبتمبر سنة 1917م، ولقد اختار له والده اسم: محمد الغزالي، تيمنا بحجة الإسلام أبو حامد الغزالي، لنزعة صوفية لدى الوالد.[1]

كان والده أحمد السقا تاجرا في قريته الصغيرة نكلة العنب، يدير دكانا صغيرا للمواد الغذائية، وكان حافظا للقرآن وقارئا لكتب أبي حامد الغزالي، وقد سمى ابنه محمد الغزالي تأثرا وتبركا به.[2]

ويقول محمد الغزالي في هذا الصدد: " أشهد أن أبي – رحمه الله – كان عابدا قواما ومكافحا جلدا، وقد سماني **محمد الغزالي** لأن **أبا حامد الغزالي** – رضي الله عنه – أوصاه بذلك في رؤيا صالحة رآها وهو أعزب..." [3]

نشأ في بيئة متدينة بين إخوته السبعة، هو أكبرهم وكان والده يعلق عليه كل آماله وآمال الأسرة وآمال قريته فكان إذا صادفته ضائقة أو مرض يقول لزوجته: تركت لكم **محمد الغزالي** وستجدون فيه بعون الله ما فيه الكفاية، وقد قام الشيخ الغزالي بواجبه نحو أسرته خير قيام، وكان عند حسن ظن الجميع.[4]

---

[1] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص29.

[2] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي مقاربة تحليلية**، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص13.

[3] محمد الغزالي، **قصة حياة**، دار الرشاد للنشر والتوزيع، قسنطينة، د ط، 2006، ص13.

[4] محمد شلبي، **الشيخ الغزالي ومعركة المصحف في العالم الإسلامي**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،1987، 1408هـ، ص 24 .

اشتهر أحمد السقا بحبه الجم لأولاده، ورغم عسر حاله لم يمنع عنهم أي شيء في سبيل تحقيق آمالهم وقد وصفه الغزالي قائلا:كان والدي شديد الحنون على أولاده، كريما في الإنفاق عليهم، كان يكدح من أجلنا وكنا تسعة بين ذكور وإناث،كان يستيقظ باكرا يقرأ بعض الأذكار وآيات القرآن ثم يفتح الدكان ويجتهد من الفجر إلى العشاء ليأتي لنا بالخيرات، وكان مسرفا علينا لا يوفر شيئا.. يكسب وينفق كل ما يكسب". كما كان يطمئن على دراستهم ويتتبع نجاحاتهم. وقد تحدث الغزالي عن ذلك قائلا: " لقد حفظت القرآن في عشر سنين وكان والدي يتعهدني بعد العودة من الكتاب لكي يثبت هذا الحفظ ويطمئن إلى أني ماهر في تلاوة الكتاب العزيز وأحمد الله أنه لم يمت حتى رآني على طريق الدعوة أخدم الإسلام".

هكذا أمضى الغزالي القسم الأكبر من طفولته بجوار والد اجتهد وفقهاء الكتاب على ألا يضيع ابنه الوقت سدى، وأن يستظهر القرآن في أقصر مدة. [1]

يقول الغزالي:"و عندما ولدت شرع يهتم بي، فما بلغت الخامسة حتى كنت في الكتاب، أحفظ القرآن مع غيري من الصبية، ولما كان هو من الحفاظ، فقد تعاون مع فقهاء الكتاب على ألا أضيع الوقت سدى، يجب أن أستظهر القرآن الكريم في أقصر مدة !. [2]

ثانيا: شخصيته.

كان محمد الغزالي قصير القامة أبيض البشرة واسع الجبين يضع نظارة تحجب عينيه الصغيرتين البراقتين اللتين تقطران ذكاء وفطنة.كان يثور بسرعة ثم لا يلبث أن يهدأ بسرعة إذا علم أنه على خطأ كما كان هنيء المعشر بشوشا يمتاز بمزاج حلو ونكتة حاضرة. [3]

وقد وصف نفسه في مذكراته فقال:"لم أكن بليدا ولا نابغا، كنت متوسط الذكاء ضئيل الجسم، قصير القامة ! ..." [1]

---

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص14.

[2] محمد الغزالي ، **قصة حياة**، مصدر سابق، ص12.

[3] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**،مرجع سابق، ص27.

وقال عن نفسه أيضا:"إنني منذ نعومة أظفاري أهتم بالأحوال العامة، وأكترث للمبادئ التي يعتمد عليها الحكم، وأتعشق الحرية والعزة ، وأكاد أذوب إذا تورطت فيما يعاب، وأصادق الصحاب بإخلاص،وأعادي الخصوم بنزاهة، وأتطلع إلى الصدارة وأبذل ثمنها بطيب نفس !.[2]

رغم فقر الشيخ الغزالي إلا أنه كان جامح الرغبة في الزواج ورزقه الله تعالى بالزوجة الصالحة التي ما فتئ يمتدحها في كل موضع فقال:" لقد عشت مع زوجتي ثلاثين سنة كأسعد زوجين في الدنيا، وكافأتها على رضاها بفقري، فأسكنتها الغرف، وأذقتها الترف، وجعلتها تدوس الحرير و الذهب! وأنجبت منها تسعا من الولد، استودعت ربي اثنين، وبقي لي سبع من الإناث والذكور، ثم فارقت الدنيا على غير انتظار، فبكيتها من أعماقي، وتمثلت بما قيل :

أما والذي أبكى وأضحك و الذي أمات وأحيى و الذي أمره الأمر

لقد تركتني أحسد الطير أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعر !!

رحمها الله أوسع رحمة، ورفع درجتها في عليين [3]،وقد كان الشيخ بذلك مثال الزوج الصالح البار الوفي الذي لم ينكر فضل زوجته عليه.

كما كان الغزالي مثال الأب العطوف الذي ربى أبناءه خير تربية وضحى من أجلهم كثيرا كي يؤمن لهم مستقبلهم ، وقد أغرق عليهم السعادة والاطمئنان ويقول في ذلك : " أنا طبيعي وعشت حياة طبيعية لا أعرف التكلف وأضيق به، قد ربيت أولادي على المصارحة والهدوء في مواجهة الأمور بحكمة وأدب، الله سبحانه وتعالى جعل ثمرة هذا المنهج الذي هداني إليه ، أن الجميع يعيش عيشة حسنة". [4]

---

[1] محمد الغزالي، **قصة حياة**، مصدر سابق، ص13.

[2] المصدر نفسه، ص17.

[3] المصدر نفسه، ص41.

[4] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص28.

يروي ابنه الدكتور علاء محمد الغزالي قائلا: "كان تعامل أبي معنا قائم على الاحترام والتعاون، فلم يكن قط دكتاتورا، بل يستمع و يناقش ويترك لنا حرية الاختيار كنا نراه يساعد أمنا في شؤون المنزل بمحبة وبلا حرج. لقد أنشأنا على المصارحة والهدوء في مواجهة المشاكل، ولم يكن يتدخل في توجيه رغباتنا أو اختياراتنا الدراسية والحياتية، كان كل ما يعنيه أن نلتزم بالأخلاق الدينية.[1]

كان والدي – رحمه الله – يعيش عيشة طبيعية وحتى عندما كبرنا وبدأنا نختار شركاء حياتنا من الأزواج كان والدي ينصح فقط ولم يفرض رأيه على الأولاد ولا على البنات عندما اخترن أزواجهن وكان أبي لا يقبل النقاش في المبادئ والقيم والسلوك القويم، ويقدم النصيحة والحجة حتى يقتنع كل منا بأن ما يفترضه هو الحق والصواب".

صرح الغزالي بمثل هذا عندما سئل لمن القرار في بيته قائلا:" نحن نعيش في أسرة و لسنا مجلس أمن، أنا لا أتدخل في توجيه مستقبلهم العلمي، وكل الذي يهمني ويعنيني أن يلزموا الأخلاق الدينية، أما رغباتهم فهم أحرار فيها، وعند زواج أبنائي، هم الذين بحثوا لأنفسهم وأنا تابعت البحث ووافقتهم على ما أرادوا ".[2]

يتضح من ذلك أن أسرة الغزالي كانت تمثل نموذج الأسرة المتفاهمة الموحدة القائم أساسها على الاحترام التعاون والحرية وذلك في حدود ما يرضاه الدين والأخلاق.

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق ،ص28.

[2] المرجع نفسه، ص29.

ثالثا:صفاته :

من أهم الصفات التي اتصف بها الغزالي:

- **الإنصاف ورد الفضل لأهله:** فكان دائما ما يذكر أهل الفضل بالفضل، ولو اختلف معهم وكثيرا ما يذكر فضل شيوخه عليه، وتأثره بهم، فهو يقول مثلا عن حسن البنا: "وإني أعترف بأني واحد من التلامذة الذين جلسوا إلى حسن البنا، وانتصحوا بأدبه، واستقاموا بتوجيهه، واستفادوا من يقظاته ولمحاته".[1]

قال عنه أيضا:" لقد مشيت وراء الرجل الذي عرفته في طريق الحق وعبادة الله، لم يكن حسن البنا محترف سياسة، ولا صاحب دهاء وحيل، وإنما كان ربانيا عامر القلب بذكر الله، ويجمع الشباب والشيب في الصلوات الخاشعة والتلاوة الباكية، والخطابة التي ترفع مستمعيها إلى مستوى رفيع من الروحانية والتجرد وحب العمل لله والذود عن دينه.[2]

- **التجرد:** تميز الغزالي بالصدق وعدم الانحياز خصوصا للأشخاص فكان إنسانا لا يقف مع شخص لمعرفة مسبقة به، بل كان يقف مع الحق،" فقد تميز الغزالي بالتجرد و عدم الانحياز في كثير من آرائه وخاصة مع الأشخاص، فليست معايشته لشخص ما تجعله يغض الطرف عن أخطائه ولا عداوته لأحد تجعله ينسى مكانته، وما قدمه من خير، فهو كثيرا ما يذكر الانحلال الغربي، مع هذا يذكر أن القوم أصدق منا في كثير من الأمور، وأن ما توصلوا إليه كان نتيجة تخطيط وجهد وتعب وشورى وديمقراطية يعيشونها.[3]
- **الجمع بين الرقة والسورة:** لقد عبر الغزالي عن رقته وسورته في كثير من المواقف، فيقول:"وقد كنت حريصا على الصمت الجميل يوم عرفت أني سأعمل للإسلام وحدي، بيد أن أحدا من خلق الله

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص29.

[2] يوسف القرضاوي، **نظرات في تراث الشيخ محمد الغزالي**، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مؤسسة زاعياش للطباعة،السنة الثانية، العدد السابع، رمضان1417/ يناير1997، برج الكيفان الجزائر، ص17.

[3] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص30.

اعترضني ليقول لي: إن تكلمت قتلت! فكان ذلك التهديد هو الحافز الفذ على أن أتكلم وأطنب. إن اللفظة الرقيقة تطوي عنقي فأستسلم، أما التحدي فإنه يهيج في طبيعتي غرائز الخصام. وقد يرى القارئ فيما كتبته من قبل خطأ في فكرة، أو جوارا في عاطفة، يجب ألا تغالي !! ليكن ذلك كله أو شيء منه، فهذه نفسي، وهذه صحائفي، وأرجو ألا أتملق إلا ربي، وألا أهتم لأحكام الناس".[1]

و يقول الغزالي في هذا الموضع أنه " وكتب اسمي بين عدد كبير من المرشحين للتدريب ...و عرضت قوائم الأسماء على الأستاذ المرشد ، فلم يوافق على تجنيدي ! وقال له المسؤول عني: هذا رجل مخلص! فقال له: أعرف ذلك من قبلك، لكن هذا نظام عسكري يتطلب طاعة مطلقة.

والشيخ الغزالي يعترض مالا يروقه من أوامر ، ويقول لك: ما السبب ؟ و أين الدليل ؟ ثم هو لا يحسن الكتمان، إذا سخط بدا سخطه على وجهه، و السرية المطلقة أساس هذا النظام...! دعوه يكتب ويخطب وينشر الدعوة الإسلامية في الميدان الذي يصلح له ولا يصلح لغيره...

وغضبت عندما بلغني هذا الحوار ، وبقيت كسير الخاطر أمدا، وإن كنت أؤدي عملي برتابة ووفاء.[2]

- **أدبه مع العلماء**:كان الغزالي مقدرا لعلماء الأمة، ينهل من كل ما يراه خيرا، ويأسف حين يسمع من لا فقه له ولا علم يطعن في أحد الأئمة، بل ربما وصل إلى أحد الأئمة بل وصل إلى حد الإسفاف له، حفاظا على مكانة الأئمة في الأمة !!

وكان يرى أن عدم احترامنا لعلمائنا من دعائم سقوط حضارتنا، ويشيد بأن الأمم الأخرى تحترم أصحاب نظريات فارغة، فما بالنا لا نحترم سادة الأمة من العلماء.

مع اختلافه في بعض الآراء مع بعض العلماء، فإنه كان ينزل كل إمام منزلته، ويعطيه قدره الذي يستحقه.[1]

---

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص31.

[2] محمد الغزالي، **مقتطفات من مذكرات قصة حياة**، مجلة إسلامية المعرفة، مرجع سابق، ص172.

ولم يكن تقدير الغزالي موقوفا على أئمة الشرع الحنيف، بل هو يقدر كل إمام في فنه، ولا يعني تقديره له أنه يسلم له الزمام في كل شيء، غير أن نقده له لا يجعله يبخس حقه. فقد كان يعيب على المتنبي حبه للمال إلى حد البخل، وحبه للإمارة إلى حد الجنون، ومع ذلك كان يطرب لشعره ويستجيده ويستزيده. [2]

- **الجرأة في الحق والجهاد الدائم**:كانت الحالة السياسية والاجتماعية التي عايشها الغزالي توجب عليه أن يكون مجاهدا بالكلمة والقلم، فقد كان يحرك الشعوب لرفع الظلم عن نفسها، وأن تسعى لإزالة الفساد عن أوطانها، وأن تدافع عن الأوطان المغتصبة، وقد كانت رؤيته للحكام الذين تربعوا على عرش مصر خاصة والعالم العربي عامة تتصف بالوضوح الشديد، وعدم المواربة أو المداهنة فيصف كل إنسان بما يستحق من مدح و ذم.

يقول محمد الغزالي:"ولما كنت يافعا تولى **اسماعيل صدقي باشا الحكم**، فألغى الدستور القائم، وجاء بدستور آخر، وقبل ذلك كان **محمد محمود باشا** قد عطل الدستور مؤقتا ومهد للضربة القادمة ..

وكانت الأمة كلها ضد هذه التصرفات، وترى أن القصر وأحزابه يعملون لمصلحة انجلترا ضد جمهرة الشعب المصري، وكان الطلاب المصريون يقودون حركة تمرد لا آخر لها ...فلم يكن عجبا أن يشارك معهدنا في هذه الثورات، ولم يكن مستغربا أن أكون بين قادتها "[3]

ويظهر من ذلك أن جرأته السياسية كانت في بواكير تكوينه العلمي و الشخصي عل اعتبار أنه شارك في مظاهرات وصفها بالعنيفة. والتي دفع ثمنها غاليا يقول في مذكراته "وقد دفعت ثمن ذلك غاليا، قدت إحدى المظاهرات العنيفة، وحقق معي ثم أفرجت النيابة عني بكفالة مالية قدرها جنيهان، دفعها أبي وهو يلهث من الإعياء ..ومضت القضية في طريقها العتيد، وما كنت أدري ما يفعل بي لولا أن قانونا بالعفو العام شملها فيما شمل من أمثالها، ونجوت من السجن.

---

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص31.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

[3] محمد الغزالي، **مقتطفات من مذكرات قصة حياة**، مرجع سابق ،ص161.

وقدت أخرى داخل المعهد، وبعد التحقيق رئي فصلي سنة من الدراسة، أو بعبارة أخرى رئي منعي من دخول الامتحان العام، وكنت في السنة الثانية ثانوية فعز علي أن أتخلف سنة عن زملائي فتركت الدراسة نهائيا وانفصلت من المعهد، وقلت: أتقدم لامتحان الشهادة الثانوية – القسم الأول – من الخارج.

وكانت مغامرة لا يقدم عليها أحد! ورأيت أبي – رحمه الله – يكاد يقتله الحزن لخيبة أمله في مستقبلي وفي الرؤية التي سيطرت عليه".[1]

وعليه يظهر لنا أن الغزالي كان رمز الجرأة والتحدي في سبيل تحقيق فكرة يؤمن بها وهدف يسعى للوصول إليه، كونه ولد وعاش في بيئة أقل ما يقال عنها بأنها كارثية .

رابعا: وفاته:

أصيب محمد الغزالي بجلطة قبل وفاته بسنوات، وقد فحصه الأطباء ونصحوه بعدم السفر لأن صحته أصبحت لا تحتمل متاعبه، لكنه لم يكن يسعه إذا دعي إلى عمل إسلامي أن يرفض و يقول " إن الكريم لو دعي إلى طعنة لأجاب " وقد كانت آخر مناسبة يحضرها " ندوة مهرجان الجنادرة الثقافي " بالرياض ليشارك في ندوة عن (الإسلام و الغرب)، و يبدو أن الله تعالى قدره له هذا السفر لأمر يعلمه سبحانه وتعالى وهو أر يحبه الغزالي وطالما تمناه حين قال: " أمنية حياتي أن أموت وأدفن في الأرض المقدسة".

وفي يوم 19 شوال 1416 هجرية الموافق ل 09 مارس 1996 ميلادية فاضت روحه إلى جوار ربه، ودفن كما كان يتمنى على الله بمدافن البقيع بالمدينة المنورة بالقرب من مثوى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد وضع قبره في موضع قريب جدا من قبر الإمام مالك، بينه وبين قبر الإمام نافع أحد القراء السبعة. وقد حضر تشييع جنازته جمع غفير من العلماء ورجال الفكر والسياسيين والإعلاميين، ونعته معظم الجرائد في البلاد العربية والإسلامية وحتى جرائد بعض الجاليات الإسلامية.[2]

[1] محمد الغزالي، **قصة حياة**، مصدر سابق، ص18.

[2] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص35.

وهكذا رحل الشيخ الغزالي رحمه الله عزيز النفس طيب الأثر، وفقدت الأمة الإسلامية بذلك عالما غيورا من علمائها، عالما ربانيا علقت روحه بالمساجد فمات وهو يسعى إلى تطوير المساجد وتفعيل دورها في حياة أمة أنهكتها الصدمات من كل جانب.

وفي هذا الصدد قال عنه محمد عمارة "ولقد عاش الشيخ الغزالي حياته وقلبه معلق بالمساجد، وكان حلم حياته – الذي حققه عندما كان مسؤولا عن الدعوة بوزارة الأوقاف – أن تصبح المساجد جامعات إسلامية حرة لشباب الأمة وجماهيرها، تلقى فيها الدروس المنظمة في علوم الدين والحضارة الإسلامية... حتى لقد كان آخر الأوراق التي كتبها إلى الندوة التي عقدت بجامعة الأزهر - يوم 5 مارس سنة 1996 م – حول المساجد و الدعوة الإسلامية – و التي حال سفره دون حضوره لها –كانت بمثابة " الوصية " التي كتبها، لتحويل المساجد إلى جامعات للثقافة الإسلامية.. ولقد اتخذتها " الندوة " " توصيات " لمداولاتها...و كان ذلك قبل وفاته بأربعة أيام !.[1]

[1] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري و المعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص39.

المطلب الثاني: مسيرة محمد الغزالي

أولا : مسيرته العلمية :

1. تكوينه العلمي:

تدرج الغزالي في مراحل التعليم وكان كتاب القرية أولى تلك المراحل، ففيه كانت حياته الدراسية الأولى حيث حفظ القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة والحساب، وقد كان كسائر الكتاتيب العصرية في ذلك الحين، يتكون من " قاعة واحدة واسعة مليئة بعشرات المستويات، تضم تقريبا أكثر من مئة صبي بين السادسة والسادسة عشر،كل منهم عاكف على اللوح الذي يكتب فيه أو يقرأ منه، وهناك من يقرؤون في المصاحف بعدما انتهوا من مرحلة الكتابة ".[1]

إلاَ أن الغزالي اعتبر أن الكتاب وبالرغم ممَا يحتويه من سلبيات ومساوئ باعتبار أن فيه شحن لأذهان الأولاد بكلمات غير واضحة بالنسبة إليهم ممَا يسهم في تعطيل نموهم العقلي، إلا أنه يحوي العديد من الإيجابيات التي لا يمكن التغاضي عنها، فيقول في هذا الصدد:" إنَ نظام الكتاب قد تلاشى تقريبا، وحلت محله مدارس فيها وجود يشبه العدم، وتكاد التربية الإسلامية والعربية عندنا تجف ينابيعها، و وددت لو انعقدت مؤتمرات دائمة لاستحقاق محاسن الكتَاب، واستبعاد مساوئه ووضع سياسة جديدة لربط الأجيال الناشئة بصولها وقيمها ".[2]

أتم محمد الغزالي حفظ القرآن الكريم وهو في العاشرة من عمره والتحق طالبا للعلم الإسلامي بالمعهد الديني التابع للأزهر الشريف بمدينة الإسكندرية، فحصل على الشهادة الإبتدائية سنة 1932م، ومن نفس المعهد القسم الثانوي حصل على الشهادة الثانوية الأزهرية سنة 1937م .[3]

---

[1] مفلاح بن عبد الله ،**الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص14- 15.

[2] محمد الغزالي، **قصة حياة**، مصدر سابق، ص14.

[3] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص29.

يقول الغزالي عن فترة معهد الإسكندرية:" دخلت معهد الإسكندرية لأقضي فيه تسع سنين من أغلى أيام العمر، كنت الدراسة فيه وفق نظام اليوم الكامل تبدأ صباحا وتنتهي في الأصيل، وهي دراسة حسنة لا يجوز وصفها بأنها دينية خالصة، فإن العلوم المدنية كانت لها أنصبة محترمة، ولم يكن مستوانا فيها دون مستوى أندادنا من طلاب التعليم العام، إلاَ في اللغات الأجنبية فقد حرمنا منها، وكنا نستطيع – لو قررت علينا – أن ننجح فيها .[1]

في عام 1938م التحق بكلية أصول الدين من كليات جامع الأزهر وقضى فيها نحو أربعة سنوات، درس خلالها إلى جانب العلوم الدينية، الفلسفة في عصورها المختلفة وكذلك علم النفس والأخلاق. وقد استفاد من هذه الكلية وكان راضيا عن المناهج التي قدمت بها المواد، ووصفها بأنها مناهج علمية تكفي – مع إضافات قليلة – لتكوين مدرس ناجح وداعية موفق .[2]

وفيها تلقى العلم على يد كوكبة من كبار العلماء، منهم الشيخ عبد العظيم الزرقاني، والإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت، وتخرج من "أصول الدين " فنال شهادة" العالمية " سنة 1941م، كما حصل من نفس الكلية على إجازة الدعوة والإرشاد سنة 1943م وفي نفس العام الذي التحق فيه بكلية أصول الدين سنة1937م،التقى بمرشدجماعة الإخوان المسلمين: الشيخ حسن البنَا(1368/1324هـ، 1906 /1949م)، وأصبح عضوا بالجماعة، فبدأت بذلك أهم تحولات حياته الفكرية والعلمية.[3]

من الواضح أن حفظ محمد الغزالي للقرآن في سن العاشرة، ونشأته في عائلة متدينة، وتتلمذه على يد كبار المشايخ والعلماء المسلمين، ومتابعته تعليمه بجامع الأزهر الشريف، كل هذه العوامل ساعدت فيما بعد على تكوين شخصيته وبلورة أفكاره الإسلامية التجديدية.

[1] محمد الغزالي، **قصة حياة**، مصدر سابق، ص16.

[2] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص16.

[3] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص30.

1. مؤلفاته:

تنوعت إنتاجات محمد الغزالي الفكرية وتعددت كتبه بتعدد قضايا العصر و موقف الإسلام منها وأهم ما ميزها أنها كانت تدعوا لتحرير العقل الإسلامي من قيود التقليد والجمود ورفض الادعاء بأن الأولين لم يتركوا مجالا للتجديد والاجتهاد، فكان بذلك مفكرا مجددا مستقلا بفكره عن غيره. ألف الغزالي ما يفوق الخمسين كتابا ، ترجم معظمها إلى اللغات الإنجليزية، والإندونيسية والفارسية والأردية.

ففي مواجهة الاستبداد المالي والمظالم الاجتماعية، التي شلت قدرات الأمة وعطلت ملكاتها المادية والمعنوية خاض أولى معاركه وأرسى في صرح مشروعه الفكري عددا من اللبنات التي تمثلت في كتبه: (الإسلام و الأوضاع الاقتصادية، الإسلام والمناهج الاشتراكية، الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين، الإسلام في وجه الزحف الأحمر...) .[1]

وهو في مواجهة الاستبداد السياسي الذي حرم الأمة من ثمرات الشورى الإسلامية فأعجزها عن مواجهة تبعات رسالتها ومجابهة تحديات أعدائها، نراه يقدم في معالم مشروعه الفكري كتب: (الإسلام والاستبداد السياسي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة...).

أمَا عن تحديات الحضارة الغربية التي حاولت طمس التميز الحضاري للإسلام و نسخ هوية أمته ومسخ الروح الإسلامية المتميزة في علوم حضارتنا ونظمها قدم العديد من الأعمال الفكرية ضد التغريب والاستلاب الحضاري، فكتابه(من هنا نتعلم)، مواجهة مع محاولات علمنة الإسلام ليكون مسيحية، وكتابه (حقيقة القومية العربية) موجهة للمفاهيم الغربية في القومية، أما كتابه (دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين) فإنه نزال مع المستشرق "غولد سيهر" الذي أراد في كتابه العقيدة والشريعة تقديم الإسلام كاستعارات ملفقة من عقائد الآخرين و شرائعهم، وكذلك تأتي في هذا المقام إسهامات كتب

[1] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص42.

الغزالي (الغزو الثقافي يمتد في فراغنا)و (مستقبل الإسلام خارج أرضه: كيف نفكر فيه؟)و غيرها من الكتب و الدراسات.[1]

في هذا الصدد يقول الغزالي: إن مشكلتي الحقيقية مع سماسرة الغزو الثقافي في بلادنا، وضحاياه الذين نسو الإسلام أو تناسوه ، المشكلة مع الجيل المهجن الذي ورث الإسلام أسماء وأشكالا فارغة، ورفضه : تربية معينة، وقوانين محددة، وقيما مضبوطة، وأهدافا ثابتة ... الأعداء كثيرون ، والعوائق صعبة ، والكفاح طويل، وربما صاح المرء وهو يودع محنة ويستقبل أخرى.[2]

وهو في مواجهة "الذات الإسلامية" التي تشوهت بالتخلف الموروث وبالاستلاب التغريبي، قدم العديد من الكتب والدراسات التي سعت إلى تجديد الذات الإسلامية بالغذاء الإسلامي الصالح والصحيح...تجديد العقل و تصفية رؤيته، وتجديد القلب وترقيق مشاعره، وإقامة علاقة الكامل التي امتاز بها الإسلام بينهما ...ولقد كان هذا الميدان هو أغنى ميادين القوة الإسلامية الضاربة، التي يتوقف على صلاحها إحراز النصر الإسلامي على كل الجبهات، وفي موجهة كل التحديات ... فمن(خلق المسلم إلى عقيدة المسلم، والتعصب والتسامح، وجدد حياتك، وفي موكب الدعوة، وفقه السيرة، وليس من الإسلام، وهذا ديننا، ومن معالم الحق، كيف نفهم الإسلام؟، ونظرات في القرآن، ومع الله دراسة في الدعوة والدعاة، ومعركة المصحف، وكفاح الدين، والإسلام والطاقات المعطلة، والجانب العاطفي من الإسلام، وسر تأخر العرب والمسلمين.[3]

وفي مواجهة الجمود و"الحرفية النصوصية " والظاهرة البدوية التي تغض من شأن ملكة العقل، فتفلَ عزم المسلمين في مواجهة التحديات لمعاصرة وتكرس التخلف الموروث ...في مواجهة هذا الجناح من أجنحة التحدي الحضاري الذي يواجه الأمة الإسلامية قدم لمشروع الفكري للشيخ الغزالي العديد من الإسهامات:

[1] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص43.

[2] محمد شلبي، **الشيخ الغزالي ومعركة المصحف في العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص 40.

[3] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص44.

فصولا في كتب كما ورد في (دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين) ، و كتبا أفردها لهذه المهمة يأتي في مقدمتها (السنة النبوية بين أهل الفقه و أهل الحديث).[1]

الدارس لما خلَفه الغزالي من إنتاج الفكري يجد أنه كان متميزا بالحوار المقنع، والميل إلى استعراض وجهات النظر ومناقشتها في رصانة وهدوء دون الاتهام أو القسوة أو التجريح في الرد على الجبهات المعارضة له وهذا كله إنما يثبت مدى وسطيَته واعتداله في الطرح.

ثانيا: مساره العملي

1)انشغاله في الإمامة:

بعد أن أنهى دراسته، خرج إلى الحياة ليواجه أفراحها وأتراحها، وليبدأ حركة جديدة في الدعوة إلى الله و إصلاح حال المسلمين و تنقية الإسلام من الشوائب التي علقت به على مر العصور؟

بدأت ممارسة الشيخ الغزالي للدعوة الإسلامية بكليَة أصول الدين، عندما عمل إماما و خطيبا بأحد مساجد القاهرة ...فلما نال شهادة العالمية سنة 1941م، عيَن في العام التالي سنة 1942م، بوزارة الأوقاف إماما وخطيبا بمسجد "العتبة الخضراء" بوسط القاهرة.[2]

ولقد حدث الشيخ عن نفسه قائلا: أنه بعد تخرجه عين إماما وخطيبا بمسجد عزبان بالعتبة، وأنه بعد عدة أسابيع نفذت بضاعته ولم يجد ما يقوله للناس، فبدأ تكوين نفسه من جديد، يقرأ في علوم الدين ومعارف الدنيا، في الكتب القديمة والكتب الحديثة، في مصادر الشرق وما ترجم من الغرب، حتى أمكنه أن يرضى عن نفسه، وأن يجد عندها ما يستطيع أن يمنحه لغيره، فالشهادة ليست هي نهاية العلم، بل مفتاحه، و الداعية يجب أن يظل قارئا ما عاش فالقراءة هي حياته، و الله تعالى يقول لرسوله : ﴿ **وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا** ﴾**[طه:114]**، والسلف يقولون: لا يزال المرء عالما ما طلب العلم، فإن ظن أنه علم فقد جهل.[3]

---

[1] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق،،ص45.

[2] المرجع نفسه، ص30.

[3] يوسف القرضاوي، **الشيخ الغزالي كما عرفته**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ،2000م، ص 62.

وقد أتاحت له هذه المهام الثلاث الاتصال بالناس عن قرب ومحاولة تصحيح المفاهيم الدينية وتوضيح الرسالة الأصلية للإسلام.

بعدها عين واعضا بالأزهر الشريف، ثمَ وكيلا لقسم المساجد، فمديرا للمساجد، فمديرا للدعوة والإرشاد في 02يوليو1971م.[1]

ثم وكيلا لوزارة الأوقاف لشؤون الدعوة السلامية في 08 مارس 1971م، وفي سنة 1974م،كان له موقف معارض للتعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية، فضاقت الدولة بمعارضته، ومنعته من الخطابة بجامع عمرو بن العاص، وسحبوا منه اختصاصاته في وظائف الدعوة، حتى لقد ألغو المنصب الذي كان يشغله بمدير عام الدعوة، فوجد نفسه على حصير دون مكتب في "سندرة" ملحقة بمسجد صلاح الدين بالقاهرة، بعدها انتقل إلى السعودية وفي 1981م تقلد منصب وكيل وزارة الأوقاف لشؤون الدعوة . قدم استقالته من الوزارة عندما اختلف مع سياسة الدولة في الصلح مع إسرائيل .[2]

2)التدريس الأكاديمي:

لما أحسَ الغزالي باقتراب المخاطر منه إبان التحقيقات مع "صالح سرية" المتهم الأول في قضية "الفنية العسكرية" . الذي ذكر أنه زار الشيخ الغزالي مرة . سعى إلى الخروج من مصر فسافر إلى المملكة العربية السعودية، أستاذا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، فأمضى بالجامعات السعودية ما بين سنة (1974 و1981).[3]

في قطر كان يقضي نصف عام من كل سنة محاضرا و مدرسا و كاتبا ،و كان له دور كبير في تطوير كلية الشريعة ، وفي نشر الوعي الإسلامي في مختلف وسائل الإعلام القطرية ، وكان يعامل كضيف لدى الحكومة القطرية ، و يحظى باحترام و يستشار في الكثير من الأمور .

[1] محمد شلبي، **الشيخ الغزالي ومعركة المصحف في العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص24.
[2] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص32.
[3] المرجع نفسه، ص 32- 33.

ولفترة طويلة دأبت الكويت على دعوته خلال شهر رمضان من كل سنة، حيث يشارك في بعث الوعي الإسلامي، ويلقي المحاضرات، ويساعد وزارة الأوقاف بالكويت في ما تطلبه منه. [1]

و لمدة سبع سنوات وقف بالجزائر بدعوة من الرئيس السابق الشاذلي بن جديد أستاذا زائرا ما بين سنة (1982 و 1985)، وعاش ما بين سنة (1985و1988) منشئا وراعيا لجامعتها الإسلامية . جامعة الأمير عبد القادر، ومشرفا على مجلسها العلمي.[2]

ورأس في السنوات الأخيرة من حياته المجلس العلمي للمعهد العالمي الفكر الإسلامي بالقاهرة.[3]

3) انشغاله بالصحافة:

كان للشيخ الغزالي بلاغة في الأسلوب وقوة في المنطق، جندهما للدعوة للإسلام وتوضيح معالمه وتبيان حقائقه والرد على خصومه وأعدائه ودحض ادعاءاتهم واتهاماتهم الموجهة للإسلام والمسلمين وكيف أنه دين الوسطية والاعتدال في الطرح.

فكان من منابر الغزالي وميادينه للدعوة والبلا غ منبر الصحافة، فقد تفتحت مواهبه الأدبية والفكرية على يدي الشيخ حسن البنَا، في صحافة جماعة الإخوان – التي أصبح من كتَابها – حتى أطلق عليه لقب " أديب الدعوة "، وكتب إليه لأستاذ البنَا خطابا في 1945م يقول له فيه :" أخي العزيز الشيخ محمد الغزالي ... قرأت مقالك "الإخوان المسلمون والأحزاب " في العدد الأخير من " مجلَة الإخوان "، فطربت لعبارته الجزلة ومعانيه الدقيقة وأدبه العف الرصين، هكذا يجب أن تكتبوا – أيها الإخوان المسلمون " أكتب دائما و روح القدس يؤيدك، والله معك.[4]

ثم أصبح من كتاب "مجلة المباحث" التي استأجرها الإخوان بعد خروجهم من المعتقل سنة 1949م، ثم مجلة الدعوة التي أسسها الأستاذ "صالح عشماوي" ، وكذلك المجلات الإسلامية المعروفة مثل:

[1] مفلاح بن عبد الله ، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص18- 19.
[2] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص33.
[3] مفلاح بن عبد الله، الدين **والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص19.
[4] محمد عمارة، **الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية**، مرجع سابق، ص31.

مجلة "لواء الإسلام " في مصر ،ومجلة "الأمة" القطرية التي استمرت ست سنوات ثم توقفت فجأة، وفي السنوات الأخيرة كتب بصفة منتظمة في عمود أسبوعي بجريدة" الشعب" المصرية تحت عنوان "هذا ديننا"، وصحيفة" المسلمون" السعودية تحت عنوان "الحق المر ".[1]

ومن منابر الدعوة للشيخ الغزالي منبر الإذاعة و التلفزة: وقد أذيعت له أحاديث كثيرة في أقطر شتى، في الإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية عملت على تنوير العقول بالمفاهيم الإسلامية الصحيحة ...وقد ظلت أحاديثه تذاع من إذاعة الصباح في السعودية لسنوات، وكذلك كانت له أحاديث مذاعة و متلفزة في قطر والكويت والإمارات من بلاد الخليج، وفي الجزائر كان له حديث أسبوعي مساء كل اثنين يبثه التلفاز كان الناس يترقبونه وينصتون إليه، ويجدون فيه معاني جديدة في فهم الإسلام والحياة، تكمل ما بدأته المدرسة الإصلاحية التجديدية في الجزائر: مدرسة عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، التي جعلت شعارها: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ۗ﴾**[الرعد:11]**، وجعلت نشيد أبنائها:

شعـــب الجـزائر مســـلم و إلى العـــروبة ينتســـب

من قـال حـــاد عن أصـــله أو قـال: مـات ، فـقـد كذب

وأحاديث الغزالي هذه كان لها أثرها في امتداد الصحوة ونموها ، ورسوخ جذورها ، وعلو فروعها ، بجوار الكتب والمحاضرات والأشرطة وملتقيات الفكر الإسلامي ، وعمل الدعاة والمربين أفرادا وجماعات .[2]

مما تجدر الإشارة إليه أن هذه المناصب التي تقلدها الغزالي لم تغير في طبعه الحاد ، و هذا الطبع الذي كان من الأسباب المباشرة في عدم بقائه طويلا في المناصب التي كان يتقلدها ، فآخر منصب استقال منه كان وكيلا لوزارة الأوقاف وقد رفضه لما طلب منه مهادنة النظام السياسي والتغاضي عن فساده . [3]

[1] يوسف القرضاوي، **الشيخ الغزالي كما عرفته**، مرجع سابق، ص64.

[2] المرجع نفسه، ص65.

[3] مفلاح عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص18.

4) الغزالي السياسي:

بدأت صلة الغزالي بالسياسة في وقت مبكر جدا ، فقد قاد و هو طالب في المعهد الديني إحدى المظاهرات المنددة بتعطيل الدستور في عهد حكومة إسماعيل صدقي باشا[1].

وقد تحدث عن هذه التجربة قائلا:" وقد دفعت الثمن غاليا، فحقق معي، ثم أفرجت النيابة عني بكفالة مالية قدرها جنيهان، دفعها أبي و هو يلهث من إعياء، ومضت القضية في طريقها العتيد، وما كنت أدري لولا أن قانونا بالعفو العام شملها فيما يشمل من أمثالها ونجوت من السجن "، وقاد مظاهرة أخرى داخل المعهد يقول عنها:"بعد التحقيق رئي فصلي سنة من الدراسة، أو بعبارة أخرى رئي منعي من دخول امتحان آخر العام، وكنت في السنة الثانية ثانوية، فعز علي أن أتخلف سنة عن زملائي فتركت الدراسة نهائيا وانفصلت من المعهد، وقلت: أتقدم لامتحان "الشهادة الثانوية – القسم الأول" من الخارج، وكانت مغامرة لا يقدم عليها أحد، ورأيت أبي –رحمه الله – يكاد يقتله الحزن لخيبة أمله في مستقبلي، وفي الرؤيا التي سيطرت عليه. [2]

لكن بداية العمل في الحقل السياسي بصورة حقيقية كانت عند انتسابه سنة 1938م إلى جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تؤمن بأن العمل السياسي جزء لا يتجزأ من العمل الإسلامي، وعن ظروف انضمامه للجماعة يقول أنه أثناء دراسته الثانوية الإسكندرية كان من عاداته لزوم مسجد (**عبد الرحمن بن هرمز**) بعد الغروب من كل يوم حيث يقوم بمذاكرة دروسه، وذات يوم ينهض شاب لا يعرفه"حسن البنَا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، ليلقي على الناس موعظة قصيرة شرح للحديث الشريف: عن أبي ذَرٍّ جُنْدُبِ بْنِ جُنَادةَ، وأبي عبْدِالرَّحْمنِ مُعاذِ بْنِ جبلٍ رضيَ اللَّه عنهما، عنْ رسولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ« اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ وأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحسنةَ تَمْحُهَا، وخَالقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسَن»، رواهُ التِّرْمذيُّ، وقد كان حديثا مؤثرا يتصل بأعمال القلب ، فما فرغ منه حتى وجد نفسه مشدود القلب إليه، ومنذ تلك الساعة توثقت علاقته به وعمل معه في ميدان الكفاح الإسلامي سنة 1949م.

[1] مفلاح عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص19.

[2] محمد الغزالي، **قصة حياة**، مصدر سابق، ص18.

وقد شارك الغزالي في جميع القضايا السياسية التي كانت مطروحة آنذاك على الساحة المصرية سواء عندما كان عضوا في جماعة الإخوان المسلمين أو بعد انفصاله عنها، وقد اتخذ لذلك منابر عدة تنوعت حسب الظروف، من خطب مسجديه إلى مقالات صحفية إلى تأليف الكتب يذيع من خلالها مواقفه التي كانت تسخط أحيانا حتى الإخوان المسلمين، وكان من نتائج هذا النضال السياسي الطويل أن دخل المعتقل مرتين: الأولى سنة 1949م بحكم انضمامه لجماعة الإخوان المسلمين، والمرة الثانية بسبب رفضه التشهير بجماعة الإخوان سنة 1967م.[1]

في الأخير يمكننا القول أن مصطلح الديمقراطية من المصطلحات الوافدة في اللغة العربية، و التي تعبر عن نظام سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه بنفسه، و قد وجد هذا النظام ما يقابله في الإسلام، وهو نظام الشورى الذي يتشارك معه في العديد من النقاط، وهذا ما نجد محمد الغزالي كغيره من المفكرين العرب والمسلين يعالجه في هذه المسألة.

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص20- 21.

الفصل الثاني : تشكل مسألة الديمقراطية في السياق الفكري المعاصر.

المبحث الأول: الشروط الثقافية لتشكل مسألة الديمقراطية.

المطلب الأول: الندوات و المؤتمرات الوطنية و الدولية حول مسألة الديمقراطية.

المطلب الثاني: الحوارات و اللقاءات الإعلامية و المجلات و الجرائد التي تعرضت لمسألة الديمقراطية.

المطلب الثالث: أبرز المثقفين و كتاباتهم حول مسألة الديمقراطية.

المبحث الثاني:اشتغال الاتجاه اللبرالي بمسألة الديمقراطية.

المطلب الأول: فكرة الديمقراطية عند محمد أركون.

المطلب الثاني: فكرة الديمقراطية عند برهان غليون.

المبحث الثالث: اشتغال الاتجاه الديني بمسألة الديمقراطية .

المطلب الأول: فكرة الديمقراطية عند عبد الرحمن الكواكبي.

المطلب الثاني : فكرة الديمقراطية عند مالك بن نبي.

حاولنا في الفصل الثاني تسليط الضوء حول تشكل مسألة الديمقراطية في السياق الفكري المعاصر، فكان لا بد لنا إلى البحث أولا في الشروط الثقافية لتشكل مسألة الديمقراطية فكان من الضروري لنا التطرق إلى بعض الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية التي عالجت المسألة، وبعض اللقاءات الإعلامية والمجلات والجرائد ، وبعض كتابات المثقفين حول مسألة الديمقراطية، وبعد تتبعنا لمسار الديمقراطية خصصنا الجزء الثاني من الفصل للبحث في اشتغال المفكرين العرب من أصحاب الاتجاه الليبرالي بهذه المسألة، فكان كل من محمد أركون وبرهان غليون نموذجين لهذا الاتجاه، في المقابل كان لابد من إبراز كيفية معالجة أصحاب الاتجاه الديني الإسلامي لهذه المسألة ورأيهم فيها فكان عبد الرحمن الكواكبي ومالك بن نبي نموذجا لهذا الإتجاه.

المبحث الأول:الشروط الثقافية لتشكل مسألة الديمقراطية.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها مسالة الديمقراطية فقد تعددت نقاشات مفكري الأمة حولها، فتنوعت الندوات والبرامج التلفزيونية والكتب والمجلات التي تحدثت في هذه المسألة المسألة، حاولنا في هذا المبحث أن نوجز الحديث بعض منها، فجاء كالآتي:

المطلب الأول: الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول مسألة الديمقراطية.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها مسالة الديمقراطية فقد تعددت النقاشات حولها و تعددت الندوات في طرح هذه المسالة و من بين هذه الندوات لدينا:

الندوة التي عقدت بمدينة خنيفرة المغربية بشراكة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، حيث نظمت ''شبكة الجمعيات التنموية ايت سكوكو—مريرت''، بعد زوال يوم السبت 27 أكتوبر 2018 ندوة افتتاحية لأنشطة مشروع: ''الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان: تعزيز لدينامية الوعي الحقوقي ودعم للديمقراطية التشاركية محليا وإقليميا بجهة بني ملال – خنيفرة''، وتمحور موضوع الندوة حول ''الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان: مسار الإعداد، التحيين، المحاور والتدابير ودور الفاعلين في تتبع وتنفيذ الخطة''، وذلك من أجل المساهمة في تفعيل الخطة الوطنية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية والارتقاء بدور الفاعلين المدنيين والمنتخبين وهذه الندوة، التي احتضنها المركز الثقافي أبو القاسم الزياني بخنيفرة، وقام بتسييرها الدكتور لحسن فروقي وتقديمها الدكتورة لطيفة معديني، في حضور ممثل الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، ومشاركة الجامعيين د. محمد الغالي ود. أنس مطيع، تأتي افتتاحا لأجندة

تتضمن تنظيم دورة تكوينية حول: الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني في التتبع، المشاركة وتنفيذ السياسات العمومية المحلية، ثم ندوة في موضوع: خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، البعد الترابي ودور الفاعلين المحليين في تتبع إعمالها، وبعدها دورة تكوينية حول: آليات إدماج وتتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليختتم البرنامج بإعداد وإصدار دليل حول إدماج بُعد حقوق الإنسان في البرامج المحلية[1].

كما عرف المركَّب الثقافي بمدينة الفقيه بن صالح المغربية يوم الاثنين 25 مارس 2019 على الساعة الخامسة مساء تنظيم ندوة من طرف جمعية متقاعدي الفقيه بن صالح ندور حول الديمقراطية التشاركية سيَّرها رئيس جمعية.

وخلاصة الندوة هي كالتالي: الديمقراطية التشاركية هي شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي، يتأسس على تقوية مشاركة السكان في اتخاذ القرار السياسي، وهي تشير إلى نموذج سياسي ''بديل'' يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي، وفي اتخاذ القرار السياسي، أي عندما يتم استدعاء الأفراد للقيام باستشارات كبرى تهم مشاريع محلية أو قرارات عمومية تعنيهم بشكل مباشر، وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة على ذلك، وتستهدف الديمقراطية التشاركية دمقرطة الديمقراطية التمثيلية التي ظهرت جليا بعض عيوبها، وتعزيز دور المواطن الذي لا ينبغي أن يبقى دوره منحصرا فحسب، في الحق في التصويت أو الترشح والولوج إلى المجالس المنتجة محليا ووطنيا، بل يمتد ليشمل الحق في الأخبار والاستشارة وفي التتبع والتقييم أي أن تتحول حقوق المواطن، من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة تمارس بشكل يومي وعن قرب، وهي بهذا المعنى تتميز عن الديمقراطية التمثيلية التي تمارس عبر وساطة المنتخبين، الذين قد يتخلون عن دور الاقتراب من المواطن وإشراكه في صنع وإنتاج القرارات، وبذلك يصبح دور المواطن هو تتبع وتدبير الشأن المحلي دون وساطة[2].

---

[1] أحمد بيضي،**ندوة بخنيفرة من أجل الخطة الوطنية حول الديمقراطية و حقوق الإنسان و الارتقاء بدور الفاعلين المدنيين** ،موقع بن ملال نيوز على الرابط:https://anwarpresse.com/21934.html بتاريخ 12-2019،06، على الساعة 19:45.

[2] حسين فقير،**ندوة حول الديمقراطية التشاركية** ، نبأ 24جريدة رقمية وطنية مستقلة، موقع نبأ24على الرابط2073=http://www.nabae24.com/?p ، بتاريخ 12-06-2018،على الساعة 19:56.

كما نظم مركز الدراسات والأبحاث في الفكر و المجتمع بأكادير بالمغرب ندوة دولية بعنوان منظومة قيم الديمقراطية ورهانات التنمية بتاريخ20/21 أبريل 2018، حيث تطرقت الندوة إلى مجموعة من المحور تتمثل فيما يلي:

- قيم الديمقراطية والتنمية: قراءة في المفهوم والعلاقة.
- منظورات مقاربة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: تحليل ونقد.
- دور النخب ومشروع النهضة في ظل جدلية الديمقراطية والتنمية وتأثيرات السياق الدولي.
- الشباب والنساء ورهانات التنمية والديمقراطية.
- الربيع الديمقراطي وسؤال الديمقراطية والتنمية.
- قراءة في نماذج عالمية: الصين، ماليزيا، كوريا الجنوبية...[1]

[1] مركز الدراسات و الأبحاث في الفكر و المجتمع – المغرب –أكادير، **ندوة دولية حول منظومة قيم الديمقراطية و رهانات التنمية**،موقع الضياء على الرابط/https://diae.net/55451 بتاريخ 12-06-2019، على الساعة 20:04.

المطلب الثاني: الحوارات واللقاءات الإعلامية والمجلات والجرائد التي تعرضت لمسألة الديمقراطية.

نظرا للأهمية التي تحتلها الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، دأبت وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون، والجرائد والمجلات إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع وفي ما يلي سنستعرض بعض ما قيل حول هذه المسألة:

- تعددت البرامج التلفزيونية التي تطرقت إلى مسألة الديمقراطية، ومن بينها البرنامج الذي يقدمه الأستاذ عدنان شيخو في الحوار الذي أقامه مع الإمام الشهيد محمد رمضان البوطي، والذي جاء تحت عنوان الديمقراطية في ميزان الإسلام، حيث عالج هذا الحوار، معنى الشورى في الإسلام ومدى إلزاميتها من عدمه.
- محاور الندوة: ما معنى الشورى في الإسلام، وهل هي ملزمة أم لا؟ما هو مكان الحرية في النظام، هل هو الهيمنة أم الانصياع؟ السبيل الأمثل للوصول إلى الديمقراطية في مجتمعاتنا، هل تحررت المجتمعات من عقابيل الغرب؟ هل دوما يفضل النظام الديمقراطي على الاستبدادي؟هل صحيح ما يقال من أن العرب لم يكونوا في تاريخهم مهيئين للديمقراطية ؟[1]
- **القنوات و الحوارات التلفزيونية :**

1. قناة الحوار:al hiwar tv 16أفريل 2019برنامج دين وسياسة – بين الشورى و الديمقراطية في الإسلام، في النقاش: د.سعيد بن ناصر الغامدي ، زهير سالم ،محمد صوالحة ، جلال الورغي، تناول هذا البرنامج بالنقاش الشورى كأصل من أصول الحياة، ومدى أهميتها في النظام السياسي الإسلامي وإلزاميتها للحاكم، وعن علاقة الديمقراطية بالشورى ونقاط التشابه

[1] عدنان شيخو، **الديمقراطية في ميزان الإسلام**، قناة الإمام الشهيد البوطي، موقع نسيم الشام على الرابط، http://wwwNaseemalsham.com/ar/home.php، 02 أكتوبر 2017.

والاختلاف بينهما، ثم في الأخير طرح الإشكال حول إمكانية استيعاب الفكر السياسي الإسلامي للديمقراطية.[1]

2. حكم الديمقراطية في الإسلام : الشيخ محمد الحسن الددو 14 نوفمبر 2018: تناول فيها المواضيع التالية : أصل لفظ الديمقراطية، الإطلاق الآخر للديمقراطية وحكمه، الشورى في الإسلام آلة ووسيلة تطبيقها، حكم استيراد الأنظمة التي لم يرد نهي عنها في الشرع، التوصيف الشرعي للحاكم وصلاحيته والفرق بينه وبين الخليفة، مفهوم البيعة .

المجلات :

1. مجلة الأهرام الديمقراطية الأحد 9 يونيو 2019، أزمة الديمقراطية التمثيلية: إشكالية الدولة الوطنية وصعود الشعبوية: يدور ملخص المقال حول: إشكالية الديمقراطية، حيث يرى د. "حسن توفيق إبراهيم" بكل سلبياتها تعد أفضل صيغة سياسية طورتها الإنسانية، يمكن في إطارها ضمان التعددية والسلم الأهلي، في إطار الدولة الوطنية، وبلورة سياسات فعالة لمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، و احترام حقوق الإنسان، ومن أبرز مزايا النظام الديمقراطي قدرته على التصحيح، حيث يمكن مواجهة سلبيات الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية، وقد سبق للديمقراطية أن شهدت عبر تاريخها الطويل أزمات، وحالات ردة وانتكاسة تمكنت من تجاوزها وبالتالي إمكانية تجاوز الأزمة الراهنة بإعادة اكتشاف قيم الديمقراطية ومؤسساتها، وآلياتها وإعادة تعريفها في ضوء العصر الرقمي وما يشهده من مستجدات وتحديات، وفي جميع الحالات تبقى الدولة الوطنية القوية هي التي تتمتع بالشرعية والفعالية هي الحاضنة للديمقراطية، كما أن جاذبية بعض النظم غير الديمقراطية في الوقت الراهن تقترن من جانب مهم منها بحالة التعثر والركود التي تمر بها النظم الديمقراطية، ولذا فإن مبادرة الأحزاب التقليدية ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية والنظم الحاكمة في الغرب بالتجديد على مستوى الأفكار والمؤسسات والآليات من ناحية، والتكيف الخلاق مع المستجدات من ناحية أخرى، هما مدخلان رئيسيان لتجاوز الأزمة

[1] سعيد بن ناصر الغامدي و آخرون، **برنامج دين وسياسة– بين الشورى و الديمقراطية في الإسلام**، قناة الحوار، 16 أفريل 2019.

الحالية للديمقراطية، أو بالأحرى لعبور مرحلة جديدة من التراجع والركود تمر بها الديمقراطية في الوقت الراهن.[1]

2. المركز الوطني العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية مجلة العلوم السياسية والقانون: هي مجلة دولية محكمة تصدر من ألمانيا – برلين – عن المركز الديمقراطي العربي ، تعنى في الدراسة والبحوث والأوراق البحثية عموما في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والقانون والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية الإقليمية والدولية.

تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة في المجلة.[2]

- مقال الديمقراطية السياسية :نشر آرام كرابيت 7 في يناير، 2017 عبر شبكة جيرون الإعلامية مقالا تحدث فيه عن موضوع الديمقراطية السياسية، رأى فيه أنها ليست كيانًا، قائمًا بذاته ولذاته، كما يتوهم كثيرون إنها أداة أو وسيلة حكم أو إدارة "عقلانية" للدولة في دول محددة بيدها الثروة والسلطة على المستوى العالمي يمكننا توصيفها بالمنظومة الديمقراطية الاحتكارية، أو جسم سياسي يعمل في خدمة مشروع سياسي فوق وطني، وتتمحور حول السلطة في الدرجة الأولى.

أي لا يمكنها البقاء بمعزل عن حماية الدولة لها. وإذا تخلت هذه الأخيرة عنها، ستبقى مجرد اسم لا قيمة له، وهي تأتي تحت الدولة و قوتها وفاعليتها تأتي من حماية الدولة لها.

[1] حسن توفيق إبراهيم، **أزمة الديمقراطية التمثيلية: إشكالية الدولة الوطنية وصعود الشعبوية**، مجلة الأهرام الديمقراطية، الأحد 9 يونيو 2019.

[2] آرام كرابيت، **الديمقراطية السياسية**، شبكة جيرون الإعلامية،7 يناير 2017.

المطلب الثالث:أبرز المثقفين وكتاباتهم حول مسألة الديمقراطية.

إن اهتمام المفكرين العرب بالفكر السياسي جعلهم يتفننون في التأليف وينوعون في الأفكار في سبيل إخراج أمتنا من حالة الرجعية التي تعيشها، وهو الأمر الذي دفعهم للخوض في معترك الديمقراطية التي كثيرا ما يراها المفكرين العرب والمسلمين حجر الأساس في سبيل الخروج من مستنقع التخلف والاستبداد.

ولما لهذا الموضوع من أهمية تحدث الشيخ محمد الغزالي في كتابه أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية الصادر عن دار الشروق بالقاهرة (مصر) عام 1990، حيث نجد أن الكتاب يتحدث عن افتقار عالمنا العربي والإسلامي في ممارسة الشورى ، الأمر الذي يعتبر من أهم الركائز التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي والقانون الدستوري الإسلامي، ومن مؤلفات الشيخ الغزالي أيضا التي تتحدث عن الجانب السياسي في فكره كتاب " الإسلام و الاستبداد السياسي " و الذي صدر في طبعة الثالثة عام 1984عن منشورات دار الكتب الإسلامية (القاهرة) حيث يقع في 227صفحة، وأصل هذا الكتاب محاضرات ألقاها الغزالي في معتقل الطور عام 1951م، ونشر بعضها فيما بعد في بعض المجلات ولم تجمع في كتاب إلا بعد بضعة عشرة سنة، و كان لها دوي بعيد المدى في إقلاق الظلمة، وكانت استجابة القدر لها أسرع مما يتصور الكثيرون. وقد هتك المؤلف بهذا الكتاب أستار الإقطاع المدبر، وحذر الشعوب من مغبة الاستسلام له في أحوال المجتمع والدولة.

ويؤكد الشيخ الغزالي في هذا الكتاب أن الإسلام لم يعرف حكم الفرد أو الحكم الدكتاتوري، بل كانت تعاليمه ومبادئه تدعوا إلى الشورى والرأي الجماعي، وذلك كان حال المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم والخلفاء الراشدين، كما حث الإسلام على الجهاد فجعله واجبا على كل مسلم لديه القدرة على الجهاد، ثم يتناول الشيخ الغزالي بعض القضايا الإسلامية المعاصرة ليقول رأيه فيها.

يتضمن الكتاب: الشورى، الجهاد، الرق في الجاهلية، قضايا المرأة المعاصرة، قضايا إسلامية.

- كما نجد للمفكر وعالم الاجتماع السوري برهان غليون اهتمام أيضا بموضوع الديمقراطية، وقد ألف كتاب بذلك أسماه "بيان من أجل الديمقراطية"، والذي يعتبر في روحه ومادته صرخة تعكس المخاض الفكري لكاتب في بداياته عاش عن قرب إرهاصات الأزمة الكبرى للمجتمع العربي

وتفجرها في منتصف السبعينات، وكانت الحرب الأهلية اللبنانية التي كتب في ظلها وعلى ضوء لهيبها، قد دخلت عامها الثاني، دون أي أفق بالانطفاء، وكانت بوادر التفكك السياسي العربي على الصعيد الإقليمي تنذر بكوارث حقيقية لم تلبث أن تحققت مع توقيع مصر على اتفاقيات كمب ديفيد، وكانت ثروة النفط المتفجرة، تحضر للتصفية العلنية للحركة الشعبية والوطنية العربية، وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية، ومن جميع الجهات كانت الغيوم السوداء تتقاطر لتتلبد في سماء المنطقة والمجتمع العربيين، وعند اختيار الديمقراطية أو بعبارة أخرى اتخاذ خيار الديمقراطية لم يكن خيارا بديهيا ولا عفوي، حيث يعتبر خيار التبني والدفاع عن قيم ونموذج العلاقات في المجتمع، إضافة إلى كونه خيارا سياسيا في طريقة إدارة السلطة، وبالتالي إنها اختيار قيم الحرية قبل كل شيء، على أن تكون هذه الحرية نظاما لقوانين العدالة والمساواة تحت سقف القانون.

- كما نجد عباس محمود العقاد قد تطرق إلى مسألة الديمقراطية، في كتاب يحمل عنوان "**الديمقراطية في الإسلام**" حيث يبحث العقاد في هذا الكتاب عن فكرة طالما أرقت الشباب، وهي علاقة الديمقراطية بالإسلام، وقد انشغل العقاد بالدفاع عن الإسلام وتبيين علاقته ببعض المذاهب الفكرية والفلسفية، وبعض مصطلحات السياسة الحديثة في وقت انتشارها وسيادتها على باقي الأفكار في العالم عن الديمقراطية التي فتنت شباب الجيل الماضي وأجيال أخرى، وقد ابتدأ العقاد كتابه بتعريف الديمقراطية، ثم تحدث عن الديمقراطية ومدى وجودها لدى شعوب الديانات الكتابية قبل الإسلام، ثم تحدث عن الديمقراطية في المجتمع العربي قبل الإسلام، ولأجل إتمام المقارنة بين كتب فصلا عن الحكومات التي عاصرت الدعوة الإسلامية، ومدى توافر فيها الحكم الديمقراطي، ثم تحدث عن الديمقراطية الإنسانية، وكيف تختلف عن الديمقراطية السياسية في أن الديمقراطية السياسية كانت حيلة لتجنب الخلاف والنزاع على السلطة بينما الديمقراطية الإنسانية كانت إقرار بحق الإنسان في حق من يتولى أمره ويدير شؤونه. كما كتب العقاد فصلا عن حكومة الكون، وذكر صفات الحاكم تأتي تابعة لتطور العقيدة في المجتمع، وأن عقيدة التوحيد أتت أولا ثم نشأت الأفكار السياسية في المجتمع الإسلامي.

كما تحدث العقاد عن بعض الكلمات المتعلقة بالسلطة باحثا عن معناها في المصادر الإسلامية، فبحث عن كلمة الحكم والسادة والإمام، وذكر العقاد أنواع الديمقراطية مثل:الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاقتصادية، والديمقراطية الاجتماعية، ورأى أن الديمقراطية لا يمكن إقرارها، في المجتمع دون تأسيس قواعدها الاجتماعية أولا.

تحدث العقاد بعد ذلك عن الأخلاق الديمقراطية، وذكر أهم الأخلاق التي ترتبط بالديمقراطية وهي خلق التسامح، لأنه الخلق الذي يدعو إلى استمرار التعاون والترابط مع وجود الخلافات في الأفكار والسياسات.

كما تطرق في كتابه عن التشريع في الإسلام والقضاء، وعن علاقات المسلمين بالأجانب المقيمين بين المسلمين والغير مقيمين معهم، ووضح القوانين الحاكمة لهذه العلاقات، ثم تحدث عن العلاقات الخارجية للبلد المسلم وكيف وضحها الإسلام ولم يتركها لعامل الصدفة أو الفوضى، وتحدث عن تجارب وتطبيقات للنظرية السياسية الإسلامية، ويرى أفضل نموذج لهذا التطبيق كان في عهد عمر بن الخطاب، فقد كان عهده عهد اتساع الدولة وعهد اتسعت فيه الحاجة للاجتهاد لحل إشكالات لم تعرفها البلاد الإسلامية .

في آخر الكتاب كتب العقاد فصلا لأقوال المفكرين الإسلاميين عن الدولة والنظام السياسي للدولة الإسلامية وكان ممن نقل أقوالهم ، حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، وغيره من المفكرين والفلاسفة المسلمين.

- مالك بن نبي بدوره قد تعرض لمسألة الديمقراطية، وذلك من خلال محاضرة ألقاها بنادي الطلبة بدمشق سنة 1990، بعنوان الديمقراطية في الإسلام، وقد نشرت في كتابيه القضايا الكبرى وتأملات وخلال هذه المحاضرة تعرض مالك بن نبي لمفهوم الديمقراطية، وعلاقتها بالإسلام، متوسلا في ذلك كعادته، بالمنهجية العلمية والروح النقدية المتجاوزة للتعميمات والخطابات السجالية، التي تنسي الحماسة أصحابها البحث عن الشروط الموضوعية لتحقيق أهدافهم ومشاريعهم.

المبحث الثاني:اشتغال الاتجاه الديني بمسألة الديمقراطية.

المطلب الأول: فكرة الديمقراطية عند عبد الرحمن الكواكبي

إن السياسة تحتل مكانة هامة في فكر العلماء والمفكرين المسلمين، وذلك لتأثرهم بالأوضاع المزرية التي تعيشها أمتنا، والتي ما تلبث أن تزيد إلا تقهقرا وتدهورا يوما بعد يوم، وعبد الرحمن الكواكبي بدوره تعرض لهذا الموضوع بل ونال حصة الأسد من فكره، وقد طرح أفكاره في سبيل تحقيق نهضة تخرجنا من مستنقع الاستبداد إلى الرشاد ، ويعتبر موضوع الديمقراطية من المواضيع التي تطرق إليها الكواكبي في سبيل تحقيق الغاية الأسمى وهي إخراج أمتنا من براثن التخلف والاستبداد، وعليه نتساءل : كيف نظر الكواكبي إلى الديمقراطية؟ ومما موقفه منها؟

الديمقراطية وضرورة مراقبة الحكومة:

لقد اختلفت نظرة الكواكبي للديمقراطية في كونه يريدها ديمقراطية مرنة تتماشى مع كل لحظة نعيشها، ونسعى دائما للمحافظة عليها، باستمرار المراقبة والمحاسبة وعدم التهاون فيهما، وهو لا يكتفي بالشكل الديمقراطي للحكم ولا يراه معيارا للديمقراطية، والمراقب هنا هو الشعب هو الذي يجسد المعنى الحقيقي للديمقراطية ليحقق بذلك تكاملا بين التشريع والتنفيذ[1]، فهو يرى بضرورة مراقبة الحكومة مراقبة مستمرة من أجل القضاء على الاستبداد الذي يعرفه بأنه "هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم " ، كما أستلفت نظرهم إلى أنه لا يوثق بوعد من يتولى السلطة أيا كان، ولا بعهده وبيمينه على مراعاة الدين، والتقوى، والحق والشرف، والعدالة، ومقتضيات المصلحة العامة، وأمثال ذلك من القضايا الكلية المبهمة التي تدور على لسان كل بر وفاجر، وما هي في الحقيقة إلا

[1] محمد جمال طحان، **الاستبداد وبدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي أنموذجا**، دار نون، الإمارات، الطبعة الثالثة، 2015، ص 304.

كلام مبهم فارغ، لأن المجرم لا يعدم تأويلا، ولأن من طبيعة القوة الاعتساف، ولأن القوة لا تقابل إلا بالقوة.[1]

وهو بذلك يدعو إلى المراقبة المستمرة للحكومة كونها سلطة غير موثوق فيها، وبفعل ذلك نتجاوز النظرة الشكلية للديمقراطية إلى الواقع الفعلي.

ويتضح من ذلك أن الكواكبي قد رسم إطار بديله من غير أن يطرحه بشكل مباشر مقيد بنوع معين من أشكال الحكم الصحيح بإيجاد حكومة منتخبة ومراقبة تعتمد على العلم والاجتماع وشورى أهل الحل والعقد، وتلتزم بوظائفها في خدمة الناس وتنظيم مصالحهم بما يتوافق ومطالب الإسلامية.

والكواكبي يرفض الحكومة المطلقة العنان كما يرفض الحكومة المقيدة التي تستطيع إبطال القيد، فهو يريد حكومة مقيدة لا يمكنها أن تفك القيود التي تفرضها عليها الأمة، صاحبة المصلحة الأساسية في التنظيم العادل، والتي وحدها تجني ثمر الديمقراطية.

وكأن الكواكبي قد أدرك أن الديمقراطية نظام تختلف تطبيقاته من بلد إلى آخر، لكن المهم في الديمقراطية – أيا كان شكلها – هو أن نتوصل لقطف ثمار الحرية، التي من أجلها نطالب بالديمقراطية الدستورية.[2]

ويتضح من هذا أن الكواكبي لم يستعرض نظام حكم محدد في حد ذاته بل بين شروط الحكم الصحيحة القائمة على الانتخاب والمراقبة .كما أنه يريد حكومة خاضعة لسلطة الشعب وهو وحده المتحكم، وهذه الديمقراطية ليست موحدة بل تخضع لخصوصيات كل أمة وتختلف بذلك من بلد لآخر، من أجل تحقيق ثمرة الحرية.

---

[1] عبد الرحمن الكواكبي(الرحالة كاف)، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، دار الأوائل، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2003، ص 15.

[2] محمد جمال طحان، **الاستبداد وبدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي أنموذجا**، مرجع سابق، ص304.

الديمقراطية والإسلامية في فكر الكواكبي:

كما قال الكواكبي بفكرة أساسية هي فكرة الإسلامية والتي يعتبرها بديلا عن الاستبدادية، كما نجده يميز بين الإسلام والإسلامية، فالإسلامية عنده ليست هي ما يدين به المسلمون الآن، ولكنها المنهج المشتق من الإسلام الصحيح الذي ينبثق من " القرآن الكريم" وصحيح السنة من غير أن ننقص أو نزيد عما جاء فيهما من ناحية العبادات. والإسلام الصحيح هو ما تميز به أسلافنا على العالمين، بعيدا عن تفقه المتفقين، ملتزمين بما يعملونه من صريح الكتاب وصحيح السنة وثابت الإجماع والسلامية بهذا المعنى " هي أحكام القرآن وما ثبت من السنة وما اجتمعت عليه الأمة في الصدر الأول، لا يوجد فيها ما يأباه عقل أو يناقضه تحقيق علمي" ومن أهم قواعد ديننا الالتزام بهذه الأحكام ليتم لنا السير على منهج الإسلام القويم الذي يترك للإنسان حرية التصرف في حياته مادام يتصرف فيها ضمن قواعد الدين العامة، ومن قواعد ديننا كذلك: أن نكون مختارين في باقي شؤوننا الحيوية، نتصرف فيها كما نشاء، مع رعاية القواعد العمومية التي شرعها أو ندب إليها (الرسول)، و تقتضيها الحكمة أو الفضيلة، كعدم الإضرار بالنفس أو الغير، والرأفة على الضعيف، والسعي وراء العلم النافع، والكسب بتبادل الأعمال، والاعتدال في الأمور، والإنصاف في المعاملات ، والعدل في الحكم، والوفاء بالعهد.[1]

فالإسلامية حسب الكواكبي هي التعبير الذي يجمع أفكار المساواة و الحرية و العدالة و الشورى ، و التي يراها تسعى لتحقيق المنفعة لكافة الناس و ذلك بالاشتراكية التي يحقق تبادل المصالح و المنافع مع كل أفراد المجتمع حيث يقوم كل فرد بعمله فيحقق منفعة تعود على كافة أفراد المجتمع، ومن ثم يحقق الاشتراكية و التي هي طبيعة كونية ،فالمنفعة لا تتحقق إلا بتبادل المصالح بين الناس ، وهذا الاشتراك موجود في الإسلام، كما نجد أن الإسلام قد رسم الطريق العامة لخير الإنسان، حيث يقول الكواكبي فقد " أحدث الإسلام سنة الاشتراك عل أتم نظام"،و قد جاءت الإسلامية بقواعد شرعية كلية تصلح للإحاطة بأحكام كافة الشؤون حتى الجزئية الشخصية، و أناطت تنفيذها بالحكومة، كما تطلبه أغلب جمعيات الاشتراكيين.[2]

[1] محمد جمال طحان،**الأعمال الكاملة للكواكبي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان، الطبعة السابعة، 2009، ص109-110.

[2] عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، مرجع سابق، ص81-82.

بعد حديثنا عن فكرة الإسلامية عند الكواكبي سنتطرق إلى علاقتها بالديمقراطية، حيث يرى الكواكبي أنه لا ينبغي الاقتداء بالغرب حول الأفكار الديمقراطية لأنه يراها مجرد إحياء للمبادئ الإسلامية الأصيلة، ومن ثم كيف نأخذ من عندهم هذه الأفكار، وهي موجودة في القرآن الكريم بمعنى أنه يريد العودة إلى الشورى الإسلامية،و إن هذه الأصول مع بعض التعديل قد " قررتها الإسلامية دينا ".

وإذا تعمقنا في مبادئ الإسلامية عند الكواكبي، نجد أنها تتركز في المساواة، والحرية والشورى، والتنظيم القائم على أساس العدل والتعاون بين أفراد الوطن الواحد، وكثيرا ما يحول الكواكبي اكتشاف بعض عبارات الديمقراطية الأوروبية الأساسية من جذورها الإسلامية، فمجلس النواب، الذي وظيفته السيطرة والاحتساب على السلطة التنفيذية ، التي يسميها الكواكبي الإدارة العمومية السياسية، له مرادف في الإسلامية هو أهل الحل والعقد في الأمة.

والرأي العام في الديمقراطية الأوروبية يعادل إجماع الفقه الإسلامي في الإسلامية، وقد عودلت الديمقراطية السياسية عنده بالشورى الدستورية الإسلامية،[1] وعند قولنا بأن الكواكبي كان يسعى إلى العودة إلى التراث ذلك لا يعني أنه لم يتأثر بأفكار التنوير الغربي، إلا أن ذلك لا يعني أخذها بشكل كلي، أو تركها بشكل كلي بل لابد من فهمها على حسب مجتمعنا وإن لم يقل الكواكبي هذا بشكل مباشر، ومن خلال فكر الكواكبي نلاحظ أن الإسلامية والديمقراطية شيء واحد إلا أن الإسلامية ديمقراطية عربية خاصة، كون منطلق الديمقراطية عند الكواكبي هو الدين الإسلامي، وكذلك إذا كانت الديمقراطية الأوروبية هي حكم الشعب فإن الكواكبي يريد حكم الشعب ولكن عن طريق التزامه بحكم الشرع.

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الإسلامية تطالب بما تطالب به الديمقراطية نفسها، مع اختلاف نسبي، فالإسلامية (الديمقراطية) عند الكواكبي، تمتد لتشمل العلاقات بين الأمم، والحكومات والأديان، وتشترك مع الديمقراطية الأوروبية بأن كل منهما ليس نظاما سياسيا فحسب، بل هو نظام يشمل نواحي الحياة كلها، فالديمقراطية أسلوب سياسي، فكري، واقتصادي. [2]

[1] محمد جمال طحان، **الاستبداد وبدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي أنموذجا**، مرجع سابق، ص310.

[2] محمد جمال طحان، **الاستبداد وبدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي أنموذجا**، مرجع سابق، ص312.

وعليه ففكرة الإسلامية عند الكواكبي تعادل مصطلح الديمقراطية الغربي، ويشتركان في كونهما لا يمثلان الجانب السياسي فقط بل يتدخلان ليشملا كل نواحي الحياة.

المطلب الثاني: فكرة الديمقراطية عند مالك بن نبي

إن الديمقراطية كمصطلح كان لها نصيب من الصراع القائم بين نخب العالم الإسلامي الذين تفتحت أفكارهم على رؤى ونظريات فلاسفة التنوير، مما أدى إلى الانقسام بين من يرى بأن النهضة في التحصن بالذات وبين من يراها في التماهي مع الآخر.

وكان لمالك بن نبي له رأيه الخاص حول الديمقراطية، فتعرض لها في محاضرة بعنوان **"الديمقراطية في الإسلام"**، ألقاها بنادي الطلبة بدمشق سنة 1960م، وقد نشرت في كتابيه * القضايا الكبرى، وتأملات* والملفت للانتباه أن هذه المحاضرة قد ألقيت عام 1960م أي قبل استقلال الجزائر.

ولأن موضوع المحاضرة كان الديمقراطية في الإسلام فمالك بن نبي تجاوز النظرة الشائعة حول الديمقراطية ومدى ربطها بالإسلام، كوننا نعيش في عالم متخلف ولد في أنفسنا نوع من الشعور بالدونية والنقص الأمر الذي أدى إلى ليَ عنق الإسلام مع ما يتوافق مع الانجازات الغربية، إلَا أن مالك بن نبي انطلق بنظرته الحيادية إلى تحديد حقيقة الرابطة بين المفهومين (الديمقراطية- الإسلام) وهذا لا يتحقق إلاَ من خلال تحديد كل مفهوم على حدة قبل الربط والتركيب بينهما[1]، وفي هذا يقول مالك بن نبي: "إننا حينما نقدم عنوانا كهذا لا نشعر عادة بأنه يتضمن مسلمة لم يسلم بها تسليم المقتنع، وإنما نسلم بها خضوعا لمسايرة العرف الذي فرضته علينا الحضارة الغربية، حتى أصبحنا نضم إلى الإسلام كل ما نعتقد أنه ذو قيمة حضارية دون أي تمحيص فيما يربطه أو يحدد درجة ارتباطه بالإسلام أو ينزه عنه الإسلام.

فالديمقراطية من بين تلك العناصر التي نتقبلها لنضيفها إلى التراث الإسلامي، مقتنعين بما يبرر هذه الإضافة ولو بصورة شكلية حتى يصبح الموضوع لا يفتح بابه على نقطة استفهام[2]:* هل توجد ديمقراطية في

[1] عبد الوهاب بوخلخال، **قراءة في فكر مالك بن نبي**،كتاب الأمة، العدد 152، ذو القعدة1433هـ، ص50-51 -54-55بالتصرف.

[2] مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1991، ص133.

الإسلام * بل ندخل فيه مباشرة من باب المسلمات، فنقول : * صفو لنا الديمقراطية الموجودة في الإسلام*.

إن مشكلة الربط بين هذين المصطلحين هي في نظري المشكلة الأساسية في الموضوع، يجب أولا أن نميز بينهما وأن نعطي لكليهما ما تستحقه شخصيته من التعريف، حتى يتبين في ضوء هذا التعريف أي قرابة توجد بين المصطلحين.

وعليه يجب في خطوتنا الأولى أن نوضح وأن نعرف مصطلحاتنا:ما هو الإسلام وما هي الديمقراطية؟

ولابد هنا من ملاحظة: أن كل مصطلح كان في زمن ما كلمة (إسلام) في اللغة العربية وبمعناها الدارج، إنها لا شك من ابتكار القرآن.

ولكننا على جانب أقل من المعرفة فيما يخص مصطلح (ديمقراطية)، فنحن لا نعرف متى درجت في اللغة العربية كمفردة مستوردة، ولا نعرف حتى تاريخ حدوثه في لغته الأصلية، إنما نعرف أنه صيغ في اللغة اليونانية قبل عصر بركليس، إذ أن المؤرخ توسديد يذكره على لسان هذا القيصر في إحدى خطبه الموجه إلى شعب أثينا، أي منذ خمسة قرون قبل الميلاد.[1]

هكذا نرى الصلة مفقودة بين المصطلحين بالنسبة إلى الزمان وإلى المكان، وربما أمكن القول مجازفة، نظرا لهذا التباعد من حيث التاريخ ومن حيث الجغرافية، بأن ليس هناك(ديمقراطية في الإسلام).

ومن جهة أخرى فبقدر ما يكون اللفظ مشحونا بالتاريخ، أي بقدر ما تكون له جذور في واقع وتاريخ البشر كما هو شأن الكلمتين اللتين نحللهما، يكون شيء من التباس في هذا اللفظ التباسا يلبسه أحيانا معاني متعددة.

[1] مالك بن نبي، **القضايا الكبرى** مرجع سابق، ص134.

يجب إذن أن نرفع هذا الالتباس باختيار هذه المعاني نقصد بالضبط، إن كلمة إسلام وكلمة ديمقراطية تحتوي كلاهما على مضمون ثري يجب من الناحية العملية تبسيطه إلى أقصى ما يمكن حتى تتيسر المقارنة بينهم .[1]

وحينما نتعامل مع المصطلحين في أبسط صورهما المفهومية نجد أن :

- الديمقراطية : هي سلطة الشعب أو بتعبير تحليلي موجز(سلطة الإنسان)
- الإسلام: هو الخضوع لله –تعالى– أو بتعبير تحليلي موجز(خضوع الإنسان).

ولأن ما يهمنا هنا في فكر مالك بن نبي هو موضوع الديمقراطية فسنتطرق إلى تعريفه لها ونعرض رؤيته الخاصة لها.

وفي هذا السياق قال بن نبي:" إن أي قاموس اشتقاق في اللغة الفرنسية يدلنا على أن الكلمة، مركبة من مفردتين يونانيتين، وتعني (سلطة الشعب) أو سلطة الجماهير، كما تعودنا أن نقول اليوم، أي بتعبير تحليلي موجز (سلطة الإنسان). [2]

وقد اختار مالك بن نبي هذا التعريف للديمقراطية لأنه يعتبر إنتاج لغوي فرنسي في ذا العصر، إلا أنه ينبغي إعادة لنظر في تحديد الديمقراطية دون ربطها بأي مفهوم آخر أي النظر إليها في إطارها العام فقد قال: إننا قد اخترنا مثالا للتعبير عن الديمقراطية المعنى اللغوي كما يعرفه لنا أي قاموس اشتقاق، وهو مرتبط بتقاليد الثورة الفرنسية حيث يعتبر هذا المصطلح من إنتاجها اللغوي في هذا العصر.

ولكن ينبغي علينا في الواقع أن نعيد الكرة في تحديد الديمقراطية، ونحددها دون ربطها مسبقا بأي مفهوم آخر كالإسلام ن فننظر إليها على أعم وجوهها، أي في إطار عمومياتها قبل أن نربط الموضوع بأي مقياس مسبق."

[1] مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، مرجع سابق، ص135.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

ويرى أنه يجب أن نعتبر الديمقراطية من ثلاثة وجوه:

- الديمقراطية كشعور نحو (الأنا).
- الديمقراطية كشعور نحو الآخرين.
- الديمقراطية كمجموعة الشروط الاجتماعية السياسية اللازمة لتكوين و تنمية هذا الشعور في الفرد.

فهذه الوجوه الثلاثة تتضمن بالفعل مقتضيات الديمقراطية الذاتية والموضوعية، أي كل الاستعدادات النفسية التي يقوم عليها الشعور الديمقراطي في المجتمع، فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية كواقع سياسي إن لم تكن شروطا متوفرة في بناء الشخصية وفي العادات والتقاليد القائمة في البلد.[1]

ويرى مالك بن نبي أن الأساس والجوهر في البناء الديمقراطي هو (الإنسان) فالأسس الثلاثة للديمقراطية * الشعور نحو الأنا – الشعور نحو الآخر الضمانات الاجتماعية والسياسية *، تدور كلها حول (الإنسان) فالإنسان هو أساس البناء الديمقراطي وجوهره ومركزه، ولكن أي إنسان، وإنما الإنسان الحر، الذي يعرفه بن نبي بأنه[2]:" الإنسان الجديد الذي تتمثل فيه قيم الديمقراطية والتزاماتها، هو الحد الإيجابي بين نافيتين تنفي كل واحدة منهما هذه القيم وتلك الالتزامات: نافية العبودية ونافية الاستعباد" [3]،فالديمقراطية لا يصلح لها إنسان يتجاذبه شعوران متناقضان :

- شعور نحو ذاته بالعبودية.
- شعور نحو الآخر بالاستعباد.

فشرط الديمقراطية (تحرير الإنسان) حاكما ومحكوما من هاتين (الرذيلتين)، اللتين هما في الوقت ذاته (نافيتين) لكل القيم و الالتزامات المصاحبة للديمقراطية.

فتطوير الإنسان، وتخليصه من قيود الاستعباد، وإعادة تقييمه، هو نقطة البدء في أي بناء ديمقراطي، مهما كان مضمونه وفلسفته بعد ذلك.

---

[1] مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، مرجع سابق، ص137.

[2] عبد الوهاب بوخلخال،**قراءة في فكر مالك بن نبي**، مرجع سابق، ص63.

[3]مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، مرجع سابق، ص139.

ومرة أخرى يعود بنا بن نبي إلى تجارب الديمقراطية الغربية، بنماذجها المختلفة، منها إلى ما يطرأ على الإنسان في عمليات البناء الديمقراطي الجاد، من تطوير، قد نراه شكليا، لكنه يحيلنا إلى ذلك التطور العميق، المتمثل في الحركة التاريخية التي أعادت تقييم ذلك الإنسان، يقول " ولهذا التطور ناحية شكلية، لها دلالتها عندما يضفى على هذا الإنسان (الحر) لقب يعبر عن قيمته الجديدة، فبعد أن كان يعتبر (sujet) [1] أي التابع إلى الملك أو مولاه، تسميه الثورة الفرنسية (citoyen)، المواطن، وتحاكم الملك لويس السادس عشر فتسميه (المواطن كأبيه) أثناء المحاكمة، وبعد أن كان الفلاح الروسي يسمى (موجيك) في العهد القيصري، أصبح (الرفيق) بعد ثورة 1917 " [2]

وإننا حينما نتابع بن نبي في تحليله، نجد أنه يحاول التأكيد على أن مقياس الديمقراطية – بغض النظر عن تمثلاتها ونماذجها في الواقع – هو تحرير الإنسان من شعوري العبودية (نحو ذاته) والاستعباد (نحو الآخر)، ثم توفير الضمانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدعم هذا التحرر وتعززه في كيان الفرد.

وعليه فإذا قلنا: (هل في الإسلام ديمقراطية ؟)، فالإجابة تكون بالبحث عن موقف الإسلام من الإنسان ومدى توفيره للضمانات المعززة للحرية الإنسانية، وهذا ما يبينه بن نبي.

فهو ينبهنا في البداية إلى النظر إلى الإسلام (كمشروع ديمقراطي) تعززه الممارسة، أساسه الإنسان الساعي للتحقق بالمثل و القيم الديمقراطية، والتي هي الشعور نحو (الأنا) ونحو (الآخر)، بالحرية والتحرر[3]، بحيث ترتبط حركته التاريخية بالمبادئ العامة، التي أقرها الإسلام في صورة بذور غرست الوعي الإسلامي،وفي صورة شعور عام ودوافع تكون المعادلة الإسلامية في كل من المجتمع"[4]، فالإسلام- كما يبين هنا – يغرس في كيان الفرد مقومات الديمقراطية على شكل (بذور)، ويترك للإنسان بعد ذلك تنميتها، حتى تستوي سوقها أشجارا مثمرة وارفة الظلال، وهذا ما يفسر لنا مقولة: إن الإسلام (مشروع ديمقراطي تعززه

[1] عبد الوهاب بوخلخال، **قراءة في فكر مالك بن نبي**، مرجع سابق، ص64.

[2] مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، مرجع سابق، ص139.

[3] عبد الوهاب بوخلخال، قراءة في فكر مالك بن نبي، مرجع سابق، ص75-80.

[4] مالك بن نبي، القضايا الكبرى، مرجع سابق، ص40.

الممارسة)، أي أن الإسلام يضع الأصول ويترك للإنسان(الفرد / المجتمع) تطوير حياته وصياغتها وفقا لظروفه واحتياجاته، بما يجعله محققا للمصلحة وملتزما بالأصالة في الوقت ذاته.

إن هذه الفكرة تبين لنا خطأ أولائك الذين يريدون البحث عن الديمقراطية– نفيا أو إثباتا – في النصوص الفقهية، دون البحث عنها في جوهر الإسلام، كما توضح السبيل أمام الذين يريدون ديمقراطية لا تصطدم بعقائد الإسلام ولا تتناقض مع خصوصياتنا.[1]

كما أنه ومن الملاحظ في فكر مالك بن نبي أن نظرته للديمقراطية اختلفت عن غيره كونه استعرض مختلف الرؤى حولها وكيف نظرت إليها كل أمة وكل بيئة، فالنظرة الغربية للديمقراطية تختل عن النظرة الإسلامية، كما أن الديمقراطية الغربية لم تستطع الجمع بين الجانب الاجتماعي والسياسي في تجربتها، فإن حققت حقوق الإنسان الاجتماعية عجزت عن تحقيق الحقوق السياسية يقول مالك بن نبي: "ولكننا عندما نعتبر هذه النماذج – عدا النموذج الإسلامي – نجد أنها تستهدف في أساسها منح الإنسان بعض الحقوق السياسية التي يتمتع بها (المواطن) في البلاد الغربية، وإما الضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها (الرفيق) في البلاد الشرقية".[2]

ويظهر من هذا أن مالك بن نبي يشير إلى أن الديمقراطية الغربية جردت الإنسان من إنسانيته فتراه وكأنه آلة تمشي، له حقوق تكفلها و هي تقتصر على البعدين الاجتماعي والسياسي، وبطبيعة الحال هذان البعدان لا يعبران حقيقة عن المعنى الحقيق لكلمة إنسان مكرم ومميز عن غيره من الموجودات ولا تلبي حاجات الإنسان وتطلعاته.

إلا أن الإسلام نظرته مغايرة للإنسان فقد كرمته وأعطته قيمة تفوق كل قيمة سياسية أو اجتماعية يقول بن نبي:" أما الإسلام فإنه يمنح الإنسان قيمة تفوق كل قيمة سياسية أو اجتماعية، لأنها القيمة التي يمنحها له الله في القرآن الكريم في قوله تعالى:{ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ }70الإسراء، فهذا التكريم يكون أكثر من الحقوق أو الضمانات الشرط الأساسي للتعبير اللازم في نفس الفرد، طبقا للشعور الديمقراطي سواء بالنسبة للأنا أم بالنسبة للآخرين، والآية التي تنص على هذا التكريم تبدو وكأنها نزلت لتصدير دستور

[1] عبد الوهاب بوخلخال، **قراءة في فكر مالك بن نبي**، مرجع سابق، ص 76-77.

[2] مالك بن نبي،**القضايا الكبرى**، مرجع سابق، ص146.

ديمقراطي يمتاز عن كل النماذج الديمقراطية الأخرى، دون أن تعبر عنه نصوص قانونية محددة، فنظرة النموذج الإسلامي إلى الإنسان، هي نظرة التكريم الذي وضعه الله فيه، أي نظرة إلى الجانب اللاهوتي فيه، بينما النماذج الأخرى تمنحه النظرة إلى الجانب الناسوتي والجانب الاجتماعي، فالتقويم الإسلامي يضفي على الإنسان شيئا من القداسة، ترفع قيمته فوق كل قيمة تعطيها له النماذج المدنية".[1]

ويمكننا تلخيص نظرة مالك بن نبي للديمقراطية في الإسلام ما عرضه في كتابه تأملات وكذا القضايا الكبرى لما قال:" ومجمل القول إن المسلم محفوظ من النزاعات المنافية للشعور الديمقراطي، الموجودة أو المدسوسة في طينة البشر، بما وضع الله في نفسه من تكريم مقدس، وما جعل عن يمينه وشماله من معالم، ترشد طريقه حتى لا يقع في وحل العبودية أو وحل الاستعباد.

ومع ما يدعم شعوره بهذا التكريم العام الذي منحه بوصفه إنسانا ، فإنه يشعر بتكريم خاص قد منحه بوصفه مؤمنا في قوله عز وجل : { وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ }المنافقون 8، وهذه العزة الموهوبة للمؤمن لا تعرضه للكبرياء، لأنها لا تعني المجد التالف المتصل بالأشياء المادية، بل هي العزة في سمو الأخلاق، وعلو الهمة.

وهكذا نرى أن الدوافع السلبية التي من شأنها أن تدفع المسلم إلى الهاوية، من ناحية أو من ناحية أخرى، يسيطر عليها الشعور الإيجابي الذي وضعت في نفسه بذوره بصفته مسلما.

وعليه فإن (الديمقراطية) مغروسة أولا في ضمير المسلم، مع التقويم الجديد الذي حدد في نظره قيمته وقيمة الآخرين". [2]

[1] مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، مرجع سابق، ص146.

[2] مالك بن نبي، **تأملات**، دار الفكر دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1979، ص 78- 79.

المبحث الثاني: اشتغال الاتجاه الليبرالي بمسألة الديمقراطية.

المطلب الأول:فكرة الديمقراطية عند محمد أركون :

يرى محمد أركون أن الديمقراطية المعاصرة لا تكون شرعية إلا عن طريق الانتخاب الحر، والفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، حتى لا تقع في مخاطر احتكار السلطة من طرف القائمين عليها، إذ يقول في هذا الصدد: "لا يمكن أن توجد ديمقراطية حقيقية دون أن تحصل في المجتمعات مناقشات مفتوحة، حرة، خصبة، نقدية، خلافية، ولا يمكن لهذه المناقشات أن تحقق الغايات الإنسانية الرفيعة للديمقراطية إلا إذا لم تدخل التساؤل الفلسفي على أحد مستوياتها، نحن نعلم إلى أي مدى يحذف الموقف الديني الدوغماتي كل تساؤل فلسفي.[1]

ويرى أيضا أن علماء الدين لم يحصلوا بعد على استقلالهم في علاقتهم بالسلطة وهم عبيد لها، إذ مازالت تطلب منهم تسويغا وتبريرا لوجودها، وبهذا الشكل لم تتعدى وظيفة العلماء حدود إعطاء الشرعية للسلطات التي عاصرتها وتسويغ تجاوزاتها، وبالمقابل استغلت الطبقة الحاكمة الدين وسخرته لخدمة مصالحها الخاصة بتحويله إلى مجرد شعارات، وقد تمسكت به لأن في زعزعته وفقدانه لشرعيته زعزعة لمشروعيتها ومصالحها، وهذا التعميم خاطئ فوجود ثلة من هؤلاء الذين عرفوا في التاريخ باسم " علماء البلاط " لا ينفي وجود علماء نصحة قاموا بواجبهم في تاريخ الإسلام، كسعيد بن جبير، ومالك، وابن حنبل، وابعز بن عبد السلام وغيرهم، فضلا عن أن الفئة الأولى (علماء البلاط)لا وزن لهم عند العامة، كما لم يشكلوا ظاهرة في تاريخ الإسلام[2].

إن الديقراطية نظام حكم يسمح للشعب بممارسة سيادته ويسمح للفاعلين الاجتماعيين للمشاركة في لحياة السياسية، وهو مطلب كل شعوب العالم لما ينشده من عدل ومساواة ومثالية ودمقرطة النظام السياسي في نظر المفكرين المعاصرين هو الخطوة الأولى في طريق تحرير الطاقات الاجتماعية[3].

---

[1] درويش طارق، **إشكالية الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر –دراسة تحليلية نقدية–**، السنة الجامعية 2016/2015، ص42.

[2] ثائر الحلاق، **محاضرات في الفكر المعاصر**، دار الماجد، الطبعة الأولى، 2014، ص253.

[3] درويش طارق، **إشكالية الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص43.

" وفي غياب الديمقراطية الحقيقية التي تسمح بتداول السلطة السياسية وتسمح بوجود منابر ثقافية فكرية حرة تعبر عن كل الاتجاهات والقوى تتجمد حركة المجتمع ويصيب عقل الأمة".[1]

وللخروج من هذه الأزمة السياسية والمعيقات التي تحول دون تطبيق الديمقراطية الحقة وتمكين الأفراد داخل المجتمعات من ممارسة حقوقهم كمواطنين لابد من تمكين الحاكم من ممارسة شرعيته الحقة دون أي ضغوطات أو تدخلات أثناء تطبيقه لقوانين الدولة ، إذ يقول أركون في هذا الصدد:" لا يمكن ضمان الحقوق الروحية و الأخلاقية و الثقافية للشخص البشري إلا بواسطة نظام ديمقراطي ودولة القانون، والشيء المهم في الدعوة إلى الديمقراطية يتوقف عليه مستقبلها في المجتمعات الإسلامية، وتهدف الديمقراطية إلى الحرية السياسية وتحقيق المساواة بين الأفراد أمام القانون، ولا تزال الديمقراطية موضوع تقدير بصفتها أفضل نظام لتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع فهي تكمن في وضع حلول سليمة لمصالح منافسة في رسم حدود قانونية ودستورية للسلوك الرسمي والشعبي، وربما ما من الفضيلة أفضل أعظم من التعددية الداخلية للديمقراطية وتغيرها وهذه ميزة الديمقراطية في كل مكان إذ إن الديمقراطية ليست متغيرة بطبيعتها فحسب، إنما تغيرها ديمقراطي بطبيعته، فهي الروح العامة للتعددية." [2]

ويرى الدكتور أركون أن تكريس الديمقراطية لدى الشعوب إنما هو بحاجة إلى نهضة فكرية تعبر عن طموحات المجتمع وتطلعاته وأساليب عيشه، ولا يكتمل وجودها إلاّ بوجود مفكرين يؤصلون وينظرون لها ويسعون إلى تحقيقها، عن طريق زرع ثقافة الديمقراطية لدى الشعوب ومدى اقتناعهم بالقدرة على تدبير شؤونهم العامة، وهذا ما هو واضح حسب الدكتور أركون لدى المجتمعات العربية ويبشر بالخير في تحقيق واقع أفضل[3].

[1] محمد أركون، **الفكر الأصولي و استحالة التأصيل**، ترجمة هاشم صلاح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999، ص53.

[2] محمد أركون، **قضايا في نقد العقل الديني**، تر: هاشم صلاح، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998،ص 62.

[3] درويش طارق، **إشكالية الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص43.

المطلب الثاني:فكرة الديمقراطية عند برهان غليون

إن الوضع المتردي الذي تعيشه أمتنا العربية من إخفاق و تراجع في مختلف الأصعدة، جعل المفكرين ورواد النهضة ينظرون ويفكرون بحلول تخرجنا من الأزمة التي نعيشها كل على حسب مستواه و مجاله . و يعتبر برهان غليون من هؤلاء المفكرين الذين سعوا بفكرهم إلى إيجاد حل للأزمة التي نعيشها، وقد اتخذ من الطرح الديمقراطي ملاذا لإخراجنا من حالة التخلف والإخفاق وعليه نتساءل: كيف نظر غليون إلى الديمقراطية؟ وما تعريفه لها ؟

إن تحديد تعريف الديمقراطية يعتبر أمرا صعبا بصفة عامة، ولكن تعريفها عند برهان غليون بشكل محدد يعد أمرا أصعب، رغم أن كل كتاباته محورها الديمقراطية، وذلك لنظرته الخاصة لهذا المصطلح، حيث لا يؤمن بأن الديمقراطية يمكن تحديده بشكل كامل، أو اعتباره كنموذج كتكامل جاهز لا يحتاج إلا لتطبيقه، إذ يقول: "بيد أن الحديث عن تبلور مفهوم تاريخي للديمقراطية ينبغي ألا يدفع إلى النظر إلى الديمقراطية كما ولو كانت نموذجا نظريا جاهزا، لا يحتاج إلا إلى تطبيقه".

بمعنى أن الديمقراطية عند غليون تجاوزت المفهوم النظري كمصطلح أو كمفهوم جاهز كل ما يحتاجه هو تطبيقه وتفعيله فالديمقراطية عنده مشروع اجتماعي وسياسي وواقعي يسعى إلى تأسيس ثقافة سياسية عربية جديدة لا تقتصر على الدوائر البحثية فقط، ولعل هذا ما أدى إلى صعوبة تحديد مفهوم الديمقراطية عند برهان غليون، وبالتالي فهو لا يسعى لبناء نظرية في الديمقراطية ويظهر هذا في قوله:" إن هذه الدراسة ليست من النوع النظري، وهي لا تقتصد إلى بناء نظرية جديدة في الديمقراطية".[1]

إن عزوف غليون المؤقت عن دراسة الديمقراطية من الناحية لنظرية أصبح دعوة إلى " تجاوز الكتب من حين إلى آخر والتوجه إلى محاورة الأحياء "، وهنا يتضح المنحى الاجتماعي السياسي في تناول الديمقراطية وهو توجه بدأ يستحوذ على الدراسات السياسية ويجد له أنصارا ذلك ما يؤكده محمد جابر الأنصاري بقوله

[1] بن سماعين موسى، **مشكلة الدولة : الديمقراطية و المجتمع المدني في فكر برهان غليون**، 2006، ص36.

" غاية هذه الأطروحات أن تكون جسرا لتأسيس ثقافة سياسية عربية جديدة تدخل الوعي العربي العام ولا تنحصر في الدوائر البحثية الأكاديمية وحدها". [1]

يلزم من بحث الديمقراطية من الناحية الواقعية ، أو بتعبير أدق يلزم عن اختيار البحث الواقعي للديمقراطية الوصول إلى قناعة بأن: "الديمقراطية مسيرة تحول طويلة ومستمرة وليست نظاما يولد منذ البداية كاملا ناجزا" [2]

أنواع الديمقراطية عند برهان غليون:

يمكننا القول أن الديمقراطية من منظور غليون نوعين ديمقراطية شكلية وديمقراطية حقيقية:

- **ديمقراطية شكلية:** لا تعبر عن تطلعات الشعب وآمالهم الحقيقية، بل كل ما تفعله هو عكس المستوى المتدني وترجمة التخلف الذي تعيشه الأمم وذلك لمواكبتها لحاجات وتطلع السوق الدولية أي محاولة منها للتكيف والتماشي مع تحركات الشعوب المتقدمة لا قرارات نابعة من عمق الدولة في حد ذاتها، وفي هذا يقول:" إن هذه الديمقراطية لا تزال شكلية جدا، ومطابقة في معظم الأحيان مفهوم اللبرالية الاقتصادية المنفلتة (الانفتاح)، وهي السياسة التي تستجيب لحاجات السوق الدولية أكثر مما ترد على الآمال والتطلعات السياسية والاقتصادية للشعوب التي أرهقها الفقر والتهميش، بل إنها تبدو في كثير من جوانبها بمثابة تكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة، وبالتالي مفروضة من الخارج، عوضا عن أن تكون خيارا سياسيا اتخذته قيادة وطنية عن تأمل وتدبير." [3]

[1] بن سماعين موسى، **مشكلة الدولة : الديمقراطية و المجتمع المدني في فكر برهان غليون** ،مرجع سابق،ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص36-37.

[3] برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 2000، ص267.

- **ديمقراطية حقيقة:** وهي الديمقراطية التي يطمح إليها برهان ويدعو لها وهي تعني" النظام الذي يترافق فيه التمثيل بما يشمله من انتخابات حرة أي التعددية الحزبية مع الممارسة الفعلية للحرية، مع المشاركة في اتخاذ القرارات من جهة ومع التكافؤ العملي في الفرص".[1]

كما أن الديمقراطية التي يسعى إليها غليون عبارة عن عمل معاش يوميا، فهي ديمقراطية تمس مختلف أطياف المجتمع دون المساس بفئة على حساب الأخرى من أجل بناء الهياكل السياسية والاجتماعية وغيرها،حيث يقول:"إن دمقرطة الحياة الاجتماعية الوطنية والعالمية ليست حلما ولا أملا بعيدا مستحيل التحقيق، ولكن حركة يومية تقوم على إعادة بناء هياكلنا السياسية والاجتماعية ومن ورائها إعادة بناء الوطنية العربية كملهم لقيم التكافل الاجتماعي، إنها كامنة في العمل على إدماج الجمهور الشعبي في العملية الاقتصادية والسياسية والثقافية وتجنب بناء نظام قائم على تهميش الأغلبية وازدهار الأقلية".[2]

بمعنى أنه يسعى إلى ديمقراطية اجتماعية وطنية وعالمية، فيصبح الإنسان يمتلك عقلية ديمقراطية يومية يتعايش بها مع غيره في حياته اليومية، أي ديمقراطية تمس الجانب الواقعي للإنسان، وذلك من أجل إعادة بناء هياكلنا السياسية والاجتماعية،حيث تسمح هذه الديمقراطية بمشاركة جميع أطياف المجتمع عند اتخاذ القرارات، فلا تصبح الديمقراطية حكرا على فئة دون الفئات الأخرى.

كما أن الديمقراطية حسب غليون لا تتعلق باتجاه فكري معين اشتراكي أو ليبرالي أو قومية أو إسلامية بل تتعلق بالقيم السائدة في المجتمع يقول:" إن النظام الديمقراطي هو ذلك الذي يتيح للرأي العام وللقيم السائدة أن تعبر عن نفسها من دون القضاء على قاعدة اللعب الأساسية، ففي ظل الديمقراطية يمكن قيام نظام اشتراكي أو ليبرالي أو قومي أو إسلامي أو قومي أو إسلامي، حسب تغير وتبدل الرأي العام وسيطرة القيم الأساسية النابعة من هذا التوجه أو ذاك، في هذه المرحلة أو تلك." [3]

---

[1] بن سماعين موسى، **مشكلة الدولة: الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون**، مرجع سابق، ص37.

[2] برهان غليون، سمير أمين، **حوار الدولة والدين** ، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص189.

[3] المرجع نفسه، ص189.

يبدو جليا من هذا القول أن برهان غليون برؤيته للديمقراطية لا يسعى إلى برنامج إصلاحي إسلامي، وإنما ديمقراطيته قائمة على حسب الفكر السائد في المجتمع.

مبادئ الديمقراطية عند برهان غليون:

يرى برهان غليون أن هناك ثلاث مبادئ لا غنى عنها من أجل قيام أي نظام سياسي يتسم بسمة الديمقراطية وهذه المبادئ هي:

- التعددية التنظيمية و الفكرية.
- الاعتراف بالحريات الأساسية .
- التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات العامة.

ونستفيد من التحليل السابق أربع نتائج :

أولا: الديمقراطية ليست نظاما جاهزا يتحول تلقائيا بل تمثل وعمل مستمر وهذا بمثابة الرد على أولئك الذين يعتقدون أن الديمقراطية قرار سياسي يتحول بموجبه المجتمع من الديكتاتورية إلى الديمقراطية.

ثانيا: لا توجد ديمقراطية واحدة بل ديمقراطيات وهذا يدل على الجهد الإنساني واجتهاده في بلورة مفهوم للديمقراطية، ومعناه أن الديمقراطية لا تتعارض مع قيم الدين الإسلامي كما يزعم اللائكيون أو الأصوليون على حد سواء.

ثالثا: من الضروري التمييز في عالمنا العربي بين ديمقراطية شكلية وأخرى حقيقية.

رابعا:الديمقراطية بما تتضمنه من مواطنة وحرية ومشاركة "سمات للحضارة الإنسانية".[1]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الديمقراطية عند برهان غليون تختلف عن غيره من المفكرين، بداية مع صعوبة تحديد تعريف لها، كما أن نظرته للديمقراطية تتميز بالواقعية والفعالية، لا مجرد نسخ

[1] بن سماعين موسى، **مشكلة الدولة: الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون**، مرجع سابق، ص38.

نظرية تضاف إلى المكتبة، ولا يراها جاهزة تحتاج إلى التطبيق فقط، بل يراها عبارة عن مشروع عام متكامل في حركية دائمة.

كما أنه قسم الديمقراطية إلى نوعين ديمقراطية شكلية لا تعبر عن التطلعات الحقيقية للشعوب، وديمقراطية حقيقية وهي التي يطمح ويدعو إليها برهان غليون،كما أن الديمقراطية حسب رأيه هي ديمقراطية معاشة تمس مختلف أطياف المجتمع لا فئة على حساب الأخرى، من أجل بناء الهياكل السياسية والاجتماعية وغيرها،كما أن الديمقراطية عنده لا تتعلق باتجاه فكري معين سواء إسلامي أو ليبرالي أو اشتراكي،وإنما ديمقراطية تتماشى مع الفكر السائد في المجتمع، وقد حدد لهذه الديمقراطية ثلاثة مبادئ تتمثل في: التعددية التنظيمية والفكرية، الاعتراف بالحريات الأساسية،التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات العامة.

في الأخير و بعدما تطرقنا إلى السياق الفكري لمسألة الديمقراطية يمكننا القول أنها من المسائل التي أسالت الكثير من الحبر منذ ظهورها في الساحة الإسلامية والسياسية، بين مرحب بها لما فيها من إيجابيات و مناداة بتحقيق الحقوق و الحريات العامة، وبين معارض ورافض لها معتبرين الأخذ بها كفر، وفي النماذج التي قدمناها في كل من التيار الليبرالي والإسلامي عرض واضح وصريح لهذا الاختلاف.

الفصل الثالث:رؤية الغزالي للديمقراطية و موقفه منها.

المبحث الأول: موقفه من مصطلح الديمقراطية.

المطلب الأول: رأي الغزالي من مصطلح الديمقراطية .

المطلب الثاني: رأي الغزالي من مصطلح الشورى.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية و نظام الانتخاب في فكر الغزالي.

المطلب الأول: تشكل الأحزاب السياسية عند الغزالي.

المطلب الثاني: نظام الانتخاب و التصويت عند الغزالي.

لقد كان للديمقراطية نصيب في الفكر السياسي لمحمد الغزالي، وفي هذا الفصل من هذه الدراسة سنتطرق إلى موقفه من الديمقراطية، بداية بعرض رأيه حول هذا المصطلح في حد ذاته، وكذا مصطلح الشورى باعتباره من مبادئ الفكر السياسي الإسلامي، ومن ثم إبراز العلاقة بينهما. ونظرا لأهمية الأحزاب السياسية وفكرة الانتخاب والتصويت في نظام الديمقراطية، فالغزالي بدوره أبدى رأيه حولها، حيث كانت له رؤيته الخاصة في تشكل الأحزاب السياسية، ونظام الانتخاب والتصويت، حتى أنه تطرق أيضا لمسألة مشاركة المرأة في العمل السياسي، وفيما يلي سنستعرض بالتفصيل رؤيته للديمقراطية وموقفه منها:

المبحث الأول: الغزالي ومصطلح الديمقراطية.

نظرا لاهتمام الشيخ محمد الغزالي بمصطلح الديمقراطية كان لا بد من عرض رأيه حوله وصلته بالألفاظ المقاربة له كمصطلح الشورى.

المطلب الأول: دلالة مصطلح الديمقراطية.

إن الديمقراطية كمصطلح غربي أثار حفيظة العديد من المفكرين المسلمين، باعتبارها دليل واضح على الغزو الثقافي للبلاد الإسلامية، والتعريفات المختلف للديمقراطية أثارت عدة إشكاليات كتعريف لنكون إبراهيم الذي يرى أن "الديمقراطية هي حكم الشعب وبالشعب وللشعب "، والملاحظ أن هذا التعريف يتعارض مع مفهوم "الحاكمية" الذي صاغه أبو الأعلى المودودي وأشاعه السيد قطب، ذلك المفهوم القاضي بأن هناك تعارضا تاما بين الإسلام والديمقراطية فيما يتصل بأمر التشريع فالحاكمية حسب المودودي ترتكز على حاكمية الله مقابل حاكمية البشر، وألوهية الله مقابل ألوهية البشر، وربانية الله مقابل العبودية لغير الله، ووحدانية الله مقابل الاعتماد على أي مصدر في تنظيم شؤون المجتمع"،[1] أي أن الحكم بيد الله لا بيد البشر.

أما الحاكمية عند السيد قطب فتقوم على حاكمية الله وحده لا شريك له، ولا دخل لرأي العباد

فيها، ذلك لأن الدعوة الإسلامية التي أتى بها الرسول صلى الله عليه وسم أتت كدعوة أخيرة من سلسلة الدعوات التي عرفتها البشرية على مرَ التاريخ، دعوة جاءت بهدف تعريف الناس بإلههم الواحد

[1] مفلاح عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص154 – 155.

وربهم الحق، وتعبيدهم لربهم وحده ونبذ ربوبية الخلق، ومن ثم إرجاع الناس إلى الطريق المستقيم، فلا احتكام ولا عبودية إلا لله وحده لا شريك له، قال في" معالم الطريق " ما نصه " الدعوة إلى الله على مدار التاريخ البشري تستهدف *الإسلام*...إسلام العباد لرب العباد، وإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده بإخراجهم من سلطان العباد في حاكميتهم وشرائعهم وقيمهم وتقاليدهم، إلى سلطان الله وحاكميته وشريعته وحده في كل شأن من شؤون الحياة، وفي هذا جاء الإسلام على يد محمد صلى الله عليه وسلم،كما جاء على يد الرسل الكرام قبله جاء ليرد الناس إلى حاكمية الله كشأن الكون كله الذي يحتوي الناس ..."[1]

وهذه الحاكمية وردت في الأصول على نوعين حاكمية تكوينية، وحاكمية تشريعية ويمكننا إيضاحهما فيما يلي:

- الحاكمية التكوينية: وهي إرادة الله الكونية القدرية التي تتمثل في المشيئة العامة المحيطة بجميع الكائنات، فكل ما كان ويكون لا يخرج عن سلطان هذه الإرادة ولا يند عنها، لأنها تعني القضاء الكلي الناتج عن العلم الإلهي العام المترتب على الحكمة الكونية في الأفعال الإلهية.
- الحاكمية التشريعية : وهي تلك التي تتعلق بإرادة الله الدينية، وتتمثل هذه الإرادة في تصور عقدي عن الله والكون والإنسان ونظرية الشريعة العامة حيث تكون العبادات جزء منها، بالإضافة إلى النظرية الأخلاقية.[2]

فيتضح من هذين النوعين للحاكمية أن كل من الإنسان والعالم بما يحتويه خاضع للإرادة والحكم الإلهي.

ورغم عديد الإشكاليات التي ظهرت حول الديمقراطية كإشكالية الحاكمية التي سبق أن ذكرنا، وكذا مصطلح الديمقراطية في حد ذاته الذي كان محل صراع بين المفكرين المسلمين الذين كانت لديهم نظرة متطرفة لمسألة الديمقراطية حيث سادت فكرة أن كل ما هو غربي فهو ضار ولا ينبغي الأخذ به وذلك

[1] السيد قطب، **معالم في الطريق**، دار الشروق، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة ، 1399هـ 1979م، ص 46-47.

[2] هشام أحمد عوض جعفر، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية**، سلسلة الرسائل الجامعية (قضايا الفكر الإسلامي) ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1401هـ1971م، ص67-68.

بسبب الاستعمار الذي دمر وأنهك أمتنا الإسلامية فعاث فيها فسادا وذلا وقهرا، كلها دوافع أزمت العلاقة بين الديمقراطية وإمكانية تطبيقها على أمتنا الإسلامية، وبالتالي هذه كلها أفكار ساهمت في إبعاد مصطلح الديمقراطية من تفكير أمتنا الإسلامية، والإسلام بريء منها كونها أفكار تصدر من المسلمين الذين أنهكهم الاستعمار، الأمر الذي دفعهم إلى الشك والريبة في كل ما هو غربي فلم ينظروا إلى الديمقراطية باعتبارها نظام حكم قائم على الحرية والمشاركة السياسية والتعددية وغير ذلك، بل صار ينظر إليها كرمز لمشروع غربي مارس القهر والذل بحق العرب والمسلمين.

وبالتالي هذه الأفكار تصدر من المسلمين لا من الإسلام كدين لم يغفل جانب من جوانب الحياة سواء السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية، والأخلاقية.

ونظرة الغزالي للديمقراطية يمكن أن نقول أنها كانت وسطية، حيث لم يخاصم كل ما هو غربي بل حاول أن يبين ما هو حضاري في الغرب وما هو سياسي وبالتالي هو لم يرفض ما هو غربي وإنما حاول البحث عن القيم الأساسية المتشابهة والمثل العليا المتفق عليها .[1]

إلا أن الشيخ محمد الغزالي كان له رأي مخالف عن غيره ولم يقتصر على الجانب الاصطلاحي، بل حللها ونفذ إلى جوهرها محاولة منه التعرف على مميزاتها، ومن ذلك التعرف على آليات الحكم والتأثير في القرار السياسي فيها، وبالتالي كانت نظرته تمحيصية تسعى إلى المقارنة بينها وبين التوجهات الإسلامية.

وقد أثار تعريف الديمقراطية للمفكر النمساوي جوزيف شمبيز القائل أنها:" النظام السياسي الذي يتيح فرصا دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة، وكذلك تهيئ تنظيمات اجتماعية تسمح بأن يكون للسواد الأعظم من السكان تأثير في القرارات الهامة وذلك عن طريق الاختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية"، انتباه الغزالي بل وارتكز خطابه السياسي على مثل هذه التعريفات في محاولة منه لقولبتها والفكر الإسلامي، من أجل الاستفادة منه و القضاء على كثير من المفاسد السياسية.[2]

---

[1] خالد حباسي، **الفكر السياسي عند الشيخ محمد الغزالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، 2002، 2003، ص 116- 117-118.

[2] مفلاح بن عبدالله، **الدين و السياسة في خطاب محمد الغزالي** ،مرجع سابق، ص 155- 156 .

ويتضح من ذلك أن إعجاب الغزالي بالديمقراطية واتخاذ مثل هذه التعريفات للديمقراطية كحجر الأساس في خطابه السياسي لدليل واضح على إمكانية الاستفادة من الغرب وذلك وفق غربلة وتصفية تتماشى والفكر الإسلامي في سبيل القضاء على الانتهاكات السياسية التي تسود أمتنا، ومن ثم فلا ضرر من الأخذ من الغرب إذا كان يخدمنا ويلبي حاجاتنا.

وفي هذا توافق مع رأي يوسف القرضاوي الذي يرى أن جوهر الديمقراطية يتفق مع الإسلام حيث قال: إن جوهر الديمقراطية – بعيدا عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية — أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، و حق عزله و تغييره إذا انحرف، وألا يساق الناس – رغم أنوفهم – إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها، فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل.هذا جوهر الديمقراطية الحقيقية التي وجدت البشرية لها صيغا وأساليب

عملية، مثل الانتخاب والاستفتاء العام، وترجيح حكم الأكثرية، وتعدد الأحزاب السياسية، وحق الأقلية في المعارضة، وحرية الصحافة واستقلال القضاء .... الواقع أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام، فهو ينكر أن يؤم الناس في الصلاة من يكرهونه، ولا يرضون عنه، وفي الحديث : ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرا.."وذكر أولهم : رجل أم قوما وهم له كارهون...،وإذا كان هذا في الصلاة فكيف في أمور الحياة والسياسة؟ وفي الحديث الصحيح :خيار أئمتكم- أي حكامكم- : الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم –أي تدعون لهم –ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم: الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم " .[1]

وانطلاق من هذا المفهوم يرى الغزالي أن السبيل لاختيار الحكام في البلاد الإسلامية قائم على الشورى، ولا يقتصر الأمر على مجرد مبايعة الأئمة فقط، دون القدرة على محاسبتهم أو عزلهم إذا ظلوا، وذلك استنتاجا من وقائع اختيار الخلفاء الراشدين، باعتبارهم التجربة الأقرب بتوجيهات النصوص، وكذا

[1] يوسف القرضاوي، **فقه الدولة في الإسلام مكانتها..معالمها..طبيعتها موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين**، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1422هـ، 2001م، ص132.

بروح الدين وبتجربة الرسول صلى الله عليه وسلم في الحكم، فالوقائع النبوية المطردة، تؤكد أن النبي صلى الله عليه و سلم، كان يستشير أصحابه في كل القضايا السياسية، ويقطع فيها عن طريق الشورى، فيأخذ الرأي الراجح من بين مختلف الآراء كاتخاذ الموقع الاستراتيجي في غزوة بدر، وقرار الخروج إلى القتال في واقعة أحد، وقرار حفر الخندق في غزوة الأحزاب.[1]

ويظهر هنا أن الغزالي أراد إبراز اشتراك كل من الديمقراطية الغربية والشورى الإسلامية في مسألة اختيار الحاكم ومحاسبته إن أخطأ، والإقتداء بالخلفاء الراشدين وبروح الدين وكذا السير على خطاه صلى الله عليه وسلم فرغم أنه المصطفى المؤيد بالوحي الإلهي، إلا أن هذا لم يمنعه من مشاورة أصحابه، والأخذ بالرأي الراجح، بغض النظر عمن صدر وفي هذا يقول الشيخ محمد الغزالي:" وما كان يجوز للأمم الإسلامية أن تضع مقاليدها في أيدي الحاكمين بأمرهم، مهما ادعوا من مقدرة وذكاء ، ذلك أنهم لن يكونوا أذكى عقولا وأنقى قلوبا من صاحب الرسالة العظمى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وقد كان سيد الزعماء يستشير من معه، وينزل عن رأيه إذا أراد الصواب مع غيره." ويقول الغزالي أيضا:" الرجل الذي تكلؤه السماء، ويؤيده الملأ الأعلى، وتصلي عليه الملائكة ويبلغ رسالته بعين الله ويصحبه أي القرآن قول الله له: (**إنا أرسلناك بالحق بشيرا و نذيرا**...) لم يمنعه هذا أن يلتقط الحكمة من أي إناء، وأن يبحث عن الحق من أولي الفطنة والفقه من صحابته ".[2]

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**،مرجع سابق، ص156 .

[2] محمد الغزالي، **الإسلام والاستبداد السياسي**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة السادسة، أكتوبر 2005، ص52-56-57.

المطلب الثاني : مصطلح الشورى عند الغزالي

تعتبر الشورى ركن النظام السياسي الإسلامي، وهي تعني في الاصطلاح الشرعي – السياسي الفقهي – استطلاع رأي الأمة المسلمة أو من تنبيه عنها، في الأمور المتعلقة بها، – الشؤون العامة، لمعرفة وجه الصواب أو الحق فيها، لأن العقول إذا ما اجتمعت وتشاورت، وضح الأمر لها، وتوضحت السبل أمامها، كالمصابيح التي باجتماعها، يزداد النور .[1]

ويعرفها كذلك محمد عمارة بأنها المشاركة في صناعة القرار .. وهي فريضة إسلامية، نزل الوحي بفريضتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بصيغة الوجوب –فعل أمر {**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ** }ولأنها – بنص القرآن الكريم – صفة من صفات المؤمنين {**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** } كانت عامة في كل ميادين الحياة، من الأسرة..إلى إدارة المؤسسات..إلى الدولة ..إلى العلاقات الدولية..[2] بمعنى أن الشورى واجبة شرعا بتقرير إلهي، تعبر عن صفة من صفات المؤمنين، وتتدخل هذه الشورى في مختلف المجالات ولا تقتصر على الجانب السياسي فقط.

ويرى الغزالي أن الشورى رغم قطعيتها ودلائلها من القرآن والسنة إلا أنة لم تصغ بطريقة محددة تمكن من أداء وظيفتها كما أراد الله تعالى لها، فأدى إلى ضرورة إنشاء مؤسسات تتكفل بتطبيق مبدأ الشورى الذي يعتبر مبدأ بارز في النظام السياسي الإسلامي حيث يقول :"كذلك الشورى إنها مبدأ مقرر وفريضة محكمة، ولابد من إنشاء أجهزتها، وإمدادها بأنواع الخبرة، وتنظيم إشرافها على شؤون الدولة، وإن أجهزة الشورى المنظمة المحترمة الملزمة، هي التي تحفظ حدود الله، وهي التي تأخذ أيدي الظلمة وتقي الأمة شرهم، وتنفذ قول الرسول الكريم: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ » هَذَا حَدِيثٌ كُوفِيٌّ جَيِّدُ الإِسْنَادِ، خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، فِي سُنَنِهِمْ وَرَوَاهُ أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمٌ وَمُسَدَّدٌ، ومن ذلك يظهر أن الغزالي يرى أنه صحيح أن الشورى فريضة محكمة من القرآن والسنة إلاّ أن تطبيقها مسألة نظامية صرفة واجتهاد بشري بحت وهي الفكرة التي يتوافق مع السيد

[1] مهدي فضل الله، **العقل و الشريعة :مباحث في الابستمولوجيا العربية الإسلامية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، تموز (يوليو) 1995، ص17-18.

[2] محمد عمارة، **الإسلام و التحديات المعاصرة، نهضة مصر للطباعة والنشر**، الطبعة الأولى، يناير 2005، ص159.

قطب حولها، بمعنى أن مبدأ الشورى بين النظري والتطبيق، حكمة إلهية و اجتهاد بشري وحيث يقول السيد قطب في هذا الصدد :" فأما طريقة الشورى فلم يحددها الإسلام تحديدا معينا، لأنها مسألة نظامية ترجع إلى حاجات كل عصر ووسائله وإمكاناته، في تحقيق المبدأ، وفي كل زمان ومكان ...فالطريقة إذن أن تستشير الجميع بالطريقة التي تكفل الحصول على آراء الجميع ... وهي مسألة نظامية تتعلق بالتنفيذ، أما المبدأ فهو مقرر في الإسلام تقريرا أصيلا واضحا".[1]

وفهي نفس الفكرة التي يقول بها محمود شلتوت إذ يرى أن الشورى صحيح أنها ثابتة بنصوص قرآنية لا جدال فيها إلى وأما الصيغة المحددة للشورى وكيفية تطبيقها غير محدد وإنما إلى متطلبات كل عصر وما يقتضيه كل ظرف أي أنها غير ثابتة تتماشى مع مقتضيات العصر حيث يقول:" أما ما هو شكل الشورى؟ وما هو مداها؟ فقد ترك ذلك للأمة تشكله حسب ما يرى من مصلحتها في كل زمان ومكان فالمبدأ ثابت دائم لا رأي لأحد فيه. ولا تملك الأمة تغييره لأنه تشريع دائم والشكل متغير ومتطور للأمة الرأي في تغييره وتطويره برأي ذوي العلم والخبرة من بينها. وهم أولياء أمرها وأهل الحل والعقد فيها".[2]

ونظرا لغياب الشكل المحدد للشورى سرعان ما اندثر التجسيد الفعلي لهذا المبدأ العظيم في الشأن السياسي الإسلامي، بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، فيظهر أن التجسيد الفعلي لمبدأ الشورى عرف انتعاشا وتجسيدا حقيقيا، مع الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده فأصبح مجرد شعارات تردد، بعيدة كل البعد عن أرض الواقع.

كذا عدم وجود أجهزة تنظم الشورى ومؤسسات تكفل نجاحها، أدى هذا إلى صناعة دكتاتوريين تداولوا على حكم البلاد الإسلامية، فعاثوا فيها فسادا وطغيانا، وأنشئوا بذلك شعوبا مستضعفة خاضعة كل الخضوع للسلطان ولد في قلوبهم الرهبة، لا يخرجون عن كلامه فهو مرجع الصواب وبالتالي لا رأي يعلو فوق رأي هذا الحاكم المستبد، حتى وجد من الحكام من يخاطب شعوبه بأقسى عبارات الجبروت كقول معاوية بن أبي سفيان حين توليه الخلافة " الأرض لله وأنا خليفة الله، فما أخذت فلي، وما تركته للناس

[1] سيد قطب، **معركة الإسلام والرأسمالية**، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة عشرة، 1414هـ1993م، ص 72-73.

[2] محمود شلتوت، **من توجيهات الإسلام**، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثامنة، 1424هـ، 2004م،ص 454،455.

فبالفضل مني"، وقول أب جعفر المنصور حين توليه الخلافة:" إنني أنا سلطان الله في أرضه و حارسه على ماله ، جعلني عليكم قفلا إن شاء أن يفتحني لإعطائكم وإن شاء يقفلني."[1]

تبعا لما سبق ذكره فإن الغزالي وضع يده على ما قد يعتري مسألة الشورى من خلل ينعكس بالسلب على دين الله، جاء فيما نصه : "ومحاولة استبقاء الشورى فكرة ساذجة أو جعلها نافلة عارضة كذب على الدين وخيانة له، ورغبة في إرضاء حاكم متسلط على حساب الإسلام وأمته، ولم يخل جيل من أناس يبيعون دينهم، بعرض من الدنيا وقديما قال شاعر دجال لحاكم مستبد:

شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار!!

كيف يقال هذا، مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ , صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ , قَالَ** : «**مَا مِنْ أَمِيرِ عَشَرَةٍ إِلا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولا حَتَّى يَفُكَّ عَنْهُ الْعَدْلُ أَوْ يُوبِقَهُ الْجَوْرُ** ».

إن واحدا من الخلفاء الراشدين لا يمدح بهذه الكلمات الحمقاء، فكيف بغيرهم من حكام الجور؟

ومن الذي أعطى الحاكم مهما علا شأنه حق الاعتراض على رأي الجماعة أو رأي الكثرة، فإذا رفع يده رافضا سكت الناطق، وجم القضاء، وما قيمة {**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** } مع هذا الحق ".[2] فحسب رأي الغزالي تفقد الشورى قيمتها عند غياب المؤسسات والأجهزة التي تنظمها، وهذا ما يؤدي حتما إلى الجور

والطغيان، وانتشار عقلية التملق والتزلف وهو عكس الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الشورى، فالغزالي يرى أن الشورى أنها أساس النظام السياسي في الإسلام، ولا يعتبرها مجرد إضافة أو نافلة، أو قرار اتخذه الحاكم تواضعا منه عكس ما يهدي علماء السلاطين وسماسرة الفقه حيث يقول:" ألا ترى أن الشورى – وهي أساس النظام السياسي في الإسلام – عدها البعض من النوافل، وعدها آخرون تفضلا من الحاكم، يعطيها بصوت شامخ وتقبلها الأمة بصوت خفيض ! ومن سماسرة الفقه، من لا يزال ينشر هذا السخف!![3]

---

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين و السياسة في خطاب الغزالي**، مرجع سابق ،ص 159،160.

[2] محمد الغزالي ، **مائة سؤال عن الإسلام** ، مصدر سابق، ص 243-244.

[3] محمد الغزالي، **مائة سؤال عن الإسلام**، مصدر سابق، ص236.

المطلب الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والشورى:

من خلال التطرق لمسألتي الديمقراطية والشورى عند محمد الغزالي يبدو جليا أنه هناك علاقة بينهما،حيث أجرى الغزالي مقارنة بين الديمقراطية بمعناها التطبيقي وبين الشورى من خلال الممارسات النبوية وممارسات الخلفاء الراشدين وتوصل إلى أنهما يتفقان في الجوهر وإن اختلفا في الشكل، فكلاهما يؤكد على أن للشعوب الحق الكامل في اختيار حكامها، كما لها الحق في المشاركة في صنع القرارات خاصة المصيرية منها، بالإضافة إلى امتلاك الحق في محاسبة الحكام إن أخطئوا، وعزلهم إذا طغوا، ومن ثم يمكن الجزم بأن الحقوق التي يتضمنها الحكم الديمقراطي قد أمر الإسلام بإقرارها.[1]

ومن خلال المقارنة التي قام بها بين الديمقراطية والشورى يبدوا جليا اهتمامه بالديمقراطية بل يرى أن الشورى في حاجة إلى الديمقراطية على اعتبار أن ما كانت تحتاجه الشورى هو المؤسسات والأجهزة التي تنظمها، فقد اتخذ من الديمقراطية سبيلا لها، وذلك نظرا للنجاح الذي حققته في حماية وكفالة حقوق المواطن الغربي، فلقد درس الغزالي الديمقراطية ووقف عند مبادئها التي كفلت الحقوق الأساسية للإنسان الغربي، وتدبر آلياتها و رآها كيف تحمي المواطن البسيط، وكيف تكفل له حق التعبير والمعارضة، فلا يخشى سجنا، ولا اعتقالا، وأدرك مدى حاجة المسلمين لمثل هذه الآليات التي إن استخدمت بنزاهة

وأمانة، فبمقدورها أن تحرك عجلة الشورى من جديد، وقد بين الغزالي الآثار الإيجابية التي تتركها هذه الآليات في نفس الفرد وواقعه، [2] فالغزالي بذلك يرى في الديمقراطية سبيل إخراج الشورى من الحالة الموجودة فيها، وآليات الديمقراطية الغربية التي ظمنت حقوق المواطن الغربي، كفيلة لنجاح الشورى في الوطن الإسلامي، وفي هذا يقول الغزالي عن الديمقراطية :" إنها تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ننظر إليه لنطالع كيف توافرت الكرامة الفردية للمؤيد والمعارض على سواء، وكيف شيدت أسوارا قانونية لمنع الفرد أن يطغى، ولتشجيع المخالف أن يقول بملء فمه:لا ...لا يخشى سجنا ولا اعتقالا.

إنها تنظيم سياسي لا يجعل إعلان الحروب الحروب مسلاة حاكم متفرعن يطلب المجد لشخصه، أو إنفاق المال العام هواية متلاف يطيع هواه ،ولا يخشى حسابا.

[1] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب الغزالي**، مرجع سابق، ص157.

[2] المرجع نفسه، ص160.

إن ديننا يقول:" لا تقدس أمة لا يقضى فيها بالحق، ولا يأخذ الضعيف فيها حقه من القوي غير متعتع، فكيف يتحول هذا الكلام النبيل إلى نصوص قانونية ملزمة تجعل رجل الشارع يقاضي ساكن البيت الأبيض؟[1]

وهنا يبدي الغزالي اهتمامه بمبادئ الديمقراطية ويرى بإمكانية تطبيقها على البلاد الإسلامية،كونها تعد أقرب إلى تحقيق كرامة الإنسان وحفظ حقوقه وبالتالي الغزالي هنا لا يرى ضررا من الاقتباس من الغرب والإقتداء بتجاربهم الناجحة، إلا أن رأي المفكرين المسلمين كان مخالفا الغزالي وأمثاله ممن يرون بإمكانية الاستفادة من الغرب، والنظر بنظرة وسطية و اعتدال للأمور، وبالتالي لم يرضوا عنه على اعتبار أنه حاول التوفيق بين الإسلام ومبادئ الفكر الوضعي، أو بالأحرى هم يرون أن الغزالي قام بلي رقاب مبادئ الإسلام لتتماشى مع هذه المبادئ الغربية فهؤلاء المعارضين لا يرون فائدة من الاقتباس من الغرب إلا درجة تكفير كل مؤيد لذلك حيث يرون أن الدين الإسلامي كامل وفي غنى عن الإنجاز الغربي الذي حسب رأيه ثبت فشله فهم يرون أن المسلمون ليسوا في حاجة إلى الديمقراطية، رغم اعتماد الغرب على هذا النظام ،و ذلك لأنهم لا يعرفون غيره وبالتالي لم يعرفوا النظام الأفضل منه وهو الشرع الحنيف الذي أكمله الله تعالى ورضيه لنفسه ولعباده دينا وسلوكا، كما أنهم يعتبرون أن المسلمين ليسوا مضطرين لإتباع نظام الديمقراطية الذي ينادي به الغرب ونظم الجاهلية لأن الله تعالى من عليهم بأفضل دين وأكمله وكذا أفضل نظام اجتماعي وكذا إحكامه غاية العدل وقد استدلوا بقوله تعالى﴿ **أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴾ **[المائدة:50]**.[2]

إلا أن الغزالي لم يكتف بمجرد تلقي النقد وتقبله وإنما دافع عن رأيه وخياراته حول إمكانية الاقتباس والاستفادة [3]من الآخرين وفي هذا الصدد قال:" إن النقل والاقتباس في شؤون الدنيا، وفي المصالح

[1] محمد الغزالي، **دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين**، دار الشروق، القاهرة، مصر، دون طبعة،1401هـ،ص 157.

[2] غالب بن علي عواجي، **المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**، الجزء الأول، المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة السعودية، الطبعة الأولى،1467هـ 2006م، ص 787.

[3] محمد الغزالي، **دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين**، مصدر سابق، ص155-157.

المرسلة،وفي الوسائل الحسنة، ليس مباحا فقط، بل قد يرتفع الآن إلى مستوى الواجب ...وإن الاستبداد كان الغول الذي أكل ديننا ودنيانا، فهل يحرم على ناشدي الخير للمسلمين أن يقتبسوا بعض الإجراءات التي فعلتها الأمم الأخرى لما بليت بمثل ما ابتلينا به ! إن الوسائل التي نخدم بها عقائدنا وفضائلنا هي جزء من الفكر الإنساني العام لا علاقة له بالغاية المنشودة، وقد رأينا أصحاب الفلسفات المتناقلة يتناقلون الكثير في هذا المجال دون حرج."

فالغزالي بكلامه هذا أراد الرد من جهة على المنتقدين الذين يرون استحالة الاقتباس من الغرب ومن جهة أخرى تبيان أهمية الاعتبار من تجارب الآخرين، ويرد كذلك بفكرة أخرى على الذين يقولون بأنه لا يمكننا الأخذ على الغرب، وقيامنا بذلك لدليل واضح على الغزو الثقافي الذي ينخر جسد أمتنا الإسلامية حيث يقول:"قال لي البعض: هذا ما نخافه منك، إنك تستورد الإصلاح من منابع بعيدة عن ديننا و تراثنا، ونحن أغنياء عن مقترحاتك تلك..!

قلت: تمنيت لو كانت غيرتك هذه في موضعها، إنني معتز بديني والحمد لله، ولكن ليس من الاعتزاز بالدين أن أرفض الجهاد بالصواريخ والأقمار الصناعية لأنها بدعة، إن التفتح العقلي ضرورة ملحة لكل من يتحدث في الفقه الإسلامي.

إننا في صمت نقلنا تسجيل كل مولود في دفاتر خاصة، واستعنا بذلك على تحصينه من الأمراض، وإلحاقه بمراحل التعليم، واقتياده للجيش للجيش لكي يتم تدريبه وإعداده للقتال، وذلك إجراء نقلناه عن دول أخرى دون حرج، فلماذا يمنع الفقيه المسلم من قبول كل وسيلة أصيلة أو مستوردة لتحقيق الغايات التي قررها ديننا؟"[1]

وكأن الغزالي بقوله هذا أراد تبيان أن إمكانية الاستفادة من الغرب لا تتعلق بالصحة والتعليم والجيش وما إلى ذلك، بل تتعدى للوصول إلى الفقه خصوصا إن كان يخدم الغاية التي يريدها ديننا، وإن استفدنا منهم في جانب فلم لا نستفيد من جوانب أخرى تصب في صالحنا .

[1] محمد الغزالي، **دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين**، مصدر سابق، ص155.

وحول فكرة الاقتباس وإمكانية الاستفادة من الآخر نجد أن الشيخ يوسف القرضاوي يتوافق مع هذا الرأي، بل يرى أنه لا يوجد من الشرع ما يمنع الأخذ من الغرب حيث يقول:"لا يوجد شرعا ما يمنع من اقتباس فكرة نظرية أو حل عملي، من غير المسلمين، فقد أخذ النبي صلى الله عليه و سلم في غزوة الأحزاب بفكرة *حفرة الخندق*وهو من أساليب الفرس.

واستفاد من أسرى المشركين في بدر ممن يعرفون القراءة والكتابة في تعليم أولاد المسلمين الكتابة برغم شركهم، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها.

وقد أشرت في بعض كتبي إلى أن من حقنا أن نقتبس من غيرنا من الأفكار والأساليب والأنظمة ما يفيدنا ...مادام لا يعارض نصا محكما، ولا قاعدة شرعية ثابتة. وعلينا أن نحور فيما نقتبسه، ونظيف إليه من

روحنا : ما يجعله جزءا منا، ويفقده جنسيته الأولى ومن هنا نأخذ من الديمقراطية:أساليبها وآلياتها وضماناتها التي تلائمنا، ولنا حق التحوير والتعديل فيها، ولا نأخذ فلسفتها، التي يمكن أن تحلل الحرام، أو تحرم الحلال، أو تسقط الفرائض بمعنى أننا نستطيع الاقتباس من الغرب ما يخدمنا، ويسهم في تحقيق مصالحنا مع الحفاظ و التقيد بمبادئنا، ومن ثم فنحن لا نستطيع الأخذ منهم في أمور فصل فيها الشرع، أي أمور تعد من ثوابت العقيدة الإسلامية.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية ونظام الانتخاب في فكر الغزالي

إن الأحزاب السياسية من أسس النظام الديمقراطي وفيما يلي سنستعرض رأي الغزالي حولها وموقفه من نظام الانتخاب والتصويت وكذا رأيه من مشاركة المرأة في العمل السياسي .

المطلب الأول: تشكل الأحزاب السياسية عند الغزالي

تعتبر الأحزاب السياسية المظهر الجوهري للديمقراطية وحجر الزاوية في مبادئها، إلا أنه لم يعرف مصطلح الحزب بمعناه المعاصر في تاريخ الإسلام إلا في منتصف القرن الحالي، وقد ورد تعبير الحزب في العديد من الآيات القرآنية كما في قوله تعالى: ﴿ **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ** ﴾**[المجادلة:19]**، وقوله تعالى**{وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ } عَنْهُ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾**[المجادلة:22]**، وقوله تعالى: ﴿ **يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا ۖ وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا** ﴾**[الأحزاب:20]**، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَٰذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا** ﴾**[الأحزاب:22]** .

ويتضح من ذلك أنه ورد في القرآن الكريم كلمة الأحزاب إلا أنها أتت على نوعين حزب الله وحزب الشيطان، أما معنى الحزب وفقا لما انتهت إليه المفاهيم السياسية الحديثة فهو مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف دخول السلطة وتحقيق برنامجهم،[1] فالديمقراطية حسب هذا التعريف عبارة عن مجموعة من الأشخاص يحملون اتجاه فكري معين يسعون عن طريقه لتحقيق مصالحهم والوصول إلى السلطة.

تستطيع الشورى أن تستفيد من نظام الأحزاب السياسية الذي هو أساس الديمقراطية المعاصرة شرط أن يلتزم هذا النظام بإطار الشريعة وأصولها حيث يتفق الجميع في المبدأ ويختلفون في الوسائل التنفيذية، فمن الملاحظ أن أثر الحزب المنظم أقوى على المعارضة من الجهد الفردي المبعثر، والجهاز الحزبي

[1] سليمان محمد توبولياك، **الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1418 هـ1997م، ص134-135.

أقدر من الأفراد على دراسة المشاكل وإبداء الرأي فيها عن طريق مراجعه ولجانه العلمية والفنية، كما أن لا يستطيع أن يؤثر لوحده وإن كان كلامه ورأيه صوابا فهو يحتاج إلى تنظيم يحمي صوته ويدافع عنه.

ومهما افترضنا العدالة في الحكام وإمكانية تقبلهم النصح والنقد فلا بد من مراعاة ضعف الطبيعة البشرية، فلا قيمة لمبدأ حرية الرأي والأمر بالمعروف ولا ضمان دون الاعتراف بحق تكوين أحزاب سياسية معارضة لا تخرج في أهدافها وأسلوب عملها على الأصول المتفق عليها في الشريعة .

حيث أن النظام الحزبي الملتزم بالشريعة هو التجسيد العصري المناسب لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ما يحل مشكلة كيفية التوفيق بين النهي عن الخروج عن الحاكم – خوف الفتنة – وبين وجوب قول كلمة الحق – مصداقا للأمر بالمعروف وللأحاديث – وبين ضمان إمكانية التغيير وعدم وقوع التهلكة، وذلك عن طريق الانتقال السلمي للسلطة من الحزب الحاكم إلى الحزب المعارض، وما على المحكوم إذا شعر بجور أو انحراف إلا أن يتحول بمشاعره وتأييده إلى الحزب المعارض للسلطة. [1]فيظهر من ذلك مساهمة الأحزاب السياسية في حل العديد من المشاكل التي تعترض أمتنا الإسلامية، رغم أن هذا النظام غربي ويحوي العديد من السلبيات إلا أن إيجابياته طغت على سلبياته.

ولأن موضوع هذا البحث يتعلق بإشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي للشيخ محمد الغزالي، فيبدو واضحا أن الشيخ الغزالي يؤمن بفكرة الديمقراطية، وبالتالي هو يؤمن بفكرة الأحزاب السياسية باعتبارها من معالم تجسيد مبدأ الديمقراطية كونها تكفل التداول السلمي للسلطة، ومن ثم فإنه لا يرى ضررا بفكرة التنظيم السياسي أي تكوين الأحزاب السياسية بل يرى أن هذه الأحزاب السياسية إذا كانت تحفظ دماء المسلمين فهي أقرب إلى سنة الإسلام فهي آمر مباح ومشروع والتاريخ الإسلامي يؤكد ذلك [2] حيث يقول الغزالي: " انه من خصائص "الديمقراطية" الحديثة أنها اعتبرت المعارضة جزءا من النظام العام للدولة ! وأن للمعارضة زعيما يعترف به ويتفاهم معه دون حرج! ذلك أن مالك السلطة بشر له من يؤيده وله من ينتقده

[1] عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، **الشورى بين التأثير و التأثر**، مطبعة الشروق، القاهرة، مصر، دون طبعة، 1402هـ 1982م، ص67-68-69.

[2] مفلاح بن عبد الله، **الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص164.

وليس لأحدهما أحق بالاحترام من الآخر، والواقع أن هذه النظرة تقترب كثيرا من تعاليم الخلافة الراشدة، فإن علي بن أبي طالب لم يستبح من عارضوه، أو يحشد الجموع لضربهم، بل قال لهم: ابقوا على رأيكم ما شئتم على شرط ألا تحدثوا فوضى ولا تسفكوا دما، أي أن الرجل العظيم يريد معارضة بناءة لا هدامة، ولا يرى أن الاعتراض على شخصه منكر!. وعبارة علي رضي الله عنه للخوارج هي "كونوا حيث شئتم، وبيننا وبينكم ألا تسفكوا دما حراما، ولا تقطعوا سبيلا، ولا تظلموا أحدا! فإن فعلتم نفذت إليكم بالحرب!. قال عبد الله بن شداد : فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام.قال الصنعاني : فدل ذلك على أن مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال من خالفه، وبهذا التفكير الصائب فسر الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «**من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية**»، أي كأهل الجاهلية لا إمام له."[1]

ويظهر من كلام الغزالي هنا أن فكرة المعارضة في الآراء والتوجهات السياسية بل وحتى مخالفة رأي

الحاكم، أمر مباح في الإسلام مادام لا يرمي بهذا الخلاف إلى العنف وسفك الدماء، والدليل على ذلك ما ذكره من عظيم تاريخنا الإسلامي زمن الخلافة الراشدة، وكما سبق أن ذكره حول ما قام به علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع من عارضوه شرط الابتعاد عن سفك الدماء وإراقة الأرواح، لأكبر دليل على ذلك، أي تحترم آراؤهم كامل الاحترام ما دامت بعيدة عن العنف، ونابذة للحرب وإن كانت مخالفة لرأي الحاكم، فمصالح الأمة أولى وأهم من نيل رضا الحاكم، فعندما يتعلق الأمر بالأمة أو الوطن يصبح المختلفون والمتعارضون في الرأي أقرب الأحباب ومن ثم إذا جنحوا للسلم فيجنح لها الخليفة وإن سعوا إلى الدماء فلا مجال للمسامحة والعفو، بل الحرب ستكون بالمرصاد.فيقول الغزالي أيضا في هذا الموضع:"كثيرا ما رمقت المعارك الداخلية في تاريخنا الإسلامي ثم حدثت نفسي: ماذا لو أن النزاع بين علي ومعاوية بت فيه استفتاء شعبي، بدلا من إراقة الدم.

ولو سلمنا بأن الأسرة الأموية تمثل حزبا سياسيا له مبادئ معينة، فماذا عليها لو تركت آل البيت يكونون حزبا آخر يصل إلى الحكم بانتخاب صحيح أو يحرم منه بانتخاب صحيح ؟

[1] محمد الغزالي، **السنة النبوية بين أهل الفقه و أهل الحديث**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة السادسة، 1989، ص163.

قال لي متعالم كبير :إن الانتخاب بدعة !

قلت له : وسفك الدم و استباحة الحرمة هو سنة؟

قال : إن الغوغاء لا رأي لهم.. قلت ألم يكن هؤلاء الغوغاء هم سواد الجيوش المقاتلة مع هذا أو ذاك؟ قبلناهم مقاتلين ولم نقبلهم ناخبين؟!".[1]

ومن خلال كلام الغزالي يبدو واضحا تأييده لفكرة الأحزاب ولضرب مثال النزاع بين علي ومعاوية لخير دليل على ذلك، هو يرى أنه لو كانت هناك أحزاب سياسية في ذلك الوقت لتفادت أمتنا العديد من المشاكل والحروب وسفك الدماء، حيث لو أنشأت هذه الأحزاب السياسية في ذلك الوقت لكان هناك تداول سلمي للسلطة، يحترم فيه اختلاف الآراء ويحتكم فيه لرأي الأغلبية فيصل الحاكم إلى السلطة أو يحرم منها بانتخاب صحيح أي لا مجال للعنف والفتنة، و ما يدل كذلك على تأييد الغزالي لفكرة الأحزاب السياسية وفكرة الانتخابات هو رده على المتعالم الذي يرى أن الانتخابات بدعة، فيبدو جليا من كلامه رفضه لرأي هذا المتعالم الذي يرى بدعة في الانتخابات التي تصون الأمة من الفتنة وإراقة الدماء، فالغزالي يرفض هذا ويرى بأنه كيف يمكننا قبولهم في الحروب مقالين، ولا نراهم في اتخاذ قرارات الأمة ناخبين.

[1] محمد الغزالي، **أزمة الشورى في المجتمعات العربية الإسلامية**، دار الشرق الأوسط للنشر، الطبعة الأولى، 1411هـ 1990م، ص49.

المطلب الثاني: نظام الانتخاب والتصويت عند الغزالي

يعتبر نظام الانتخاب العام أحد الأركان الأساسية في الديمقراطية المعاصرة، علما أنه الفكر الإسلامي لم يعرف هذا النظام وإنما يعمل بنظام البيعة، القائم على إعلان الفرد المبايع عن موافقته ورضاه لشخص المبايع له مع التزام الإخلاص والطاعة، وهذا يتوافق مع نظام الانتخاب المعاصر تحت ما يسمى بالتصويت.

رغم أن النظام السائد في صدر الإسلام وما تلاه كان قائم على نظام الاختيار الطبيعي فإنه لا مانع من الاعتماد على نظام الانتخاب إن كان يحقق مصالح الأمة، رغم سلبياته و مساوئه المعروفة، السلبيات التي تستطيع التوجيهات الإسلامية علاجها عن طريق تقييد الدعاية الانتخابية وتحديد المبالغ التي تدفع في تمويل ومراعاة الآداب والقيم الإسلامية وأن يتم كل ذلك عن طريق الرقابة القضائية على جميع مراحل الانتخاب

وأخيرا العقاب على الأعمال المخلة والمنافية لنزاهة الانتخاب.[1]

نظام الانتخاب والتصويت الذي كان محل اهتمام الشيخ محمد الغزالي فيرى أن الحديث عن الأحزاب السياسية يقود حتما إلى مسألة الترشح للمناصب السياسية، حيث يمكن لأي مسلم يرى في نفسه القدرة على الرياسة أن يرشح نفسه، أو أن يرشح غيره إن آنس فيه القدرة على ذلك ويعرضه للناس، ويدلل على ذلك بما رواه القرآن الكريم وما ورد في التاريخ الإسلامي[2] بمعنى أن الغزالي لا يرى حرجا في أن يرشح الإنسان نفسه للمناصب، أو أن يرشح غيره إن كان يرى في ترشحه القدرة والإمكانية على تحمل المسؤولية حيث يبرر كلامه بما ورد في التاريخ الإسلامي حيث يقول:"إن المسلمين أثبتوا حقهم في اختيار الخليفة، أو رئيس الدولة، بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، وتبين من مسلكهم أنه لا خلافة بالاغتصاب أو الانقلاب العسكري، ولا خلافة بالوراثة، ولا خلافة بعصبية ما تفرض نفسها بأي لون من ألوان الإكراه المادي أو الأدبي.

[1] عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، **الشورى بين التأثير والتأثر**، مطبعة الشروق، القاهرة، مصر، دون طبعة،1402هـ 1982م، ص69-70-71.

[2] عبد الله بن مفلاح، **الدين و السياسة في خطاب محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص166.

إنها بيعة حرة تعمد إلى أكفء رجل فتقدمه وتراقبه، فإن صدق ظنها في خدمتها وخدمة رسالتها كانت طاعته دينا، وتوقيره تقوى، وإن صدق عليه إبليس ظنه فلا طاعة له ولا كرامة.

ولأي مسلم يأنس من نفسه القدرة على هذه الرياسة أن يرشح نفسه، وإذا أنس القدرة في شخص آخر رشحه، وعرض على الناس اسمه!

إن يوسف الصديق رشح نفسه لشؤون المال، وقال للملك ﴿**اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ**﴾ **[يوسف: 55]** ، ورشح خالد بن الوليد نفسه لقيادة المسلمين أول الاصطدام بالروم في معركة اليرموك، لأنه رأى نفسه أبصر بأسباب النصر، ورشح عمَّالَ مر بن الخطاب و أبو عبيدة بن الجراح الصحابي الكبير أبا بكر الصديق لرياسة الأمة وتمت مبايعته.

وما روي مخالفا لما قلنا فله ملابساته الصحيحة ..إن أبا ذر رضي الله عنه رغب في الإمارة ورشح نفسه لها، بيد أن النبي صلى الله عليه وسلم أفهمه أنه ضعيف وأنه – مع تقواه – لا يقدر على أعبائها.

كما أن النبي رفض ناسا من عشاق الإمارة، طلبوا منه أن يعينهم في بعض المناصب ..إن المتطلعين إلى المناصب الكبيرة كثيرون، وكذلك الذين يحسنون الظن بمواهبهم !والأمة وحدها هي التي تنتخب من تتوسم الخير على يديه، وتراه أقدر على مقاليد الحكم، وأجمع لخلال القوة والأمانة"[1] .

ويبدو من كلام الغزالي هذا انه استدل من القرآن الكريم وما روي عن تاريخنا الإسلامي لإثبات فكرة تأييده للأحزاب السياسية، كما يرى إمكانية أن يترشح أي مسلم للرياسة أو أن يرشح غيره شرط أن يرى في نفسه القدرة على القيام بذلك، ولكن هذا الترشيح لا يكون خبط عشواء بل لديه ضوابط تحدده بعيدة عن الحب الغير مسؤول للسلطة ولا عن ضعف وعدم قدرة على الرياسة، بمعنى أنه صحيح أنه يقول بفكرة القدرة على ترشح المسلم لنفس ولغيره ولكن هذا الترشح لا يكون عبثي، بل يجب أن يقوم على ضوابط وشروط.

ولعل أقرب رأي لفكرة التصويت والانتخاب ما يراه يوسف القرضاوي، فهو يرى هذا النظام القائم على التصويت بمثابة شهادة للمترشح بالصلاحية، أي أنه قادر على تحمل مسؤولية هذا المنصب

[1] محمد الغزالي، **مائة سؤال عن الإسلام**، مصدر سابق، ص239.

حيث يقول:"فإذا نظرنا إلى نظام كنظام الانتخاب أو التصويت، فهو في نظر الإسلام * شهادة* للمرشح بالصلاحية. فيجب أن يتوفر صاحب الصوت ما يتوفره الشاهد من الشروط بأن يكون عدلا مرضي السيرة،كما قال تعالى﴿ **وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ** ﴾**[الطلاق:02]**، **وقوله أيضا**﴿ **مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ** ﴾ **[البقرة:282]**.

و يمكننا أن نخفف من شروط العدالة وأوصافها هنا بما يناسب المقام، ويمكن أكبر عدد من المواطنين من الشهادة، ولا يستبعد إلا من أثبت عليه القضاء جريمة مخلة بالشرف ونحوها.

ومن شهد لغير صالح بأنه صالح، فقد ارتكب كبيرة شهادة الزور، وقد قرنها القرآن بالشرك بالله، إذ قال﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ** ﴾ **[الحج:30]**

ومن شهد لمرشح بالصلاحية لمجرد أنه قريبه أو ابن بلده، أو لمنفعة شخصية يرتجيها منه، فقد خالف أمر الله تعالى﴿ **وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ** ﴾**[الطلاق:02]**.

ومن تخلف عن أداء واجبه الانتخابي، حتى رسب الكفء الأمين، وفاز بالأغلبية من لا يستحق ممن لم يتوفر فيه وصف القوي الأمين فقد خالف أمر الله في أداء الشهادة، وقد دعي إليها، وكتم الشهادة أحوج ما تكون الأمة إليها، وقد قال تعالى : ﴿ **وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا** ﴾ **[البقرة:282]**، ﴿ **وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ** ﴾ **[البقرة:283]**

ومثل ذلك ما يقال في صفات المرشح وشروطه من باب أولى. وإننا بإضافة هذه الضوابط والتوجيهات لنظام الانتخاب، نجعله في النهاية نظاما إسلاميا، وإن كان في الأصل مقتبسا من عند غيرنا."[1]

ويبدو جليا من كلامه هذا أنه حاول وضع ضوابط تتماشى مع النظام الإسلامي وإن كان منبعه غربيا وعند قوله بأنه لا يجب أن نقبل ترشيح إلا من يصلح لهذا المنصب لا وفق قرابة أو انتماء فهذا يتوافق مع فكرة محمد الغزالي في قوله أن يرشح نفسه أو غيره من يأنس فيه القدرة على الرياسة، وهذه القدرة بطبيعة الحال لن تكون نتيجة قرابة أو انتماء لنفس البلد، أو لمنفعة شخصية يرتجيها منه.

[1] يوسف القرضاوي، **من فقه الدولة**، مرجع سابق، ص138-139.

المطلب الثالث : رأي الغزالي في مشاركة المرأة في العمل السياسي

تحدث الشيخ محمد الغزالي عن قضية تولي المرأة للمناصب السياسية ومشاركتها في العمل السياسي، فكان منصفا ووسطيا، فلم يكن مدافعا عنها بقدر ما كان مدافعا عن الحق الذي جاءت به الشريعة الإسلامية السمحاء، وقد كان اهتمامه بهذا الموضوع واضحا في العديد من كتاباته ومواقفه، نتيجة الظلم الاجتماعي والتأويل الضيق للنصوص الدينية الذي كان يمارسه بعض أشباه علماء الدين.

إذ انقسمت الآراء في هذه القضية إلى قسمين: القسم الأول يرى بحرمان المرأة من الحق السياسي عموما، وقسم آخر يرى أنه لا ضير في إقحامها في العمل السياسي بما فيه : الحق في الانتخاب والترشح

والحق في المراقبة والمعارضة السياسية، وهذا استنادا لقوله تعالى: ﴿ **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ** ﴾**[النساء:34]**إلى قول الرسول الكريم:« **لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة** »

أما القسم الآخر فرأى أنه لا ضير في تولي المرأة للمناصب السياسية، وذلك باعتبارها إنسان مكلف مثلها مثل الرجل، وبالتالي فهي مطالبة بعبادة الله تعالى، وإقامة دينه و أداء فرائضه، واجتناب المحرمات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا ما خص الرجال به في الخطاب، وكقوله تعالى: " **يا أيها الناس** " أو" **يا أيها الذين آمنوا** " ، والأصل أن المرأة تعادل الرجل في التكليف، والدليل قوله تعالى: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾**[التوبة:71**، وقوله صلى الله عليه وسلم :" **إنما النساء شقائق الرجال** "، وقوله تعالى أيضا : ﴿ **بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ** ﴾ **[آل عمران:195]**، ورأى هؤلاء أنه إذا كانت المنافقات يقمن بدورهن في إفساد المجتمع بجانب الرجال المنافقين ﴿ **الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ** ﴾ **[التوبة:67]**، فعلى المؤمنات أن يقمن أيضا بدورهن في إصلاح المجتمع بجانب الرجال المؤمنين .[1]

أما عن محمد الغزالي فرأى فيه أنه ينبغي أن نأخذ موقفا وسطا بين الطرفين فلا نضيق الحصار عليها ولا أن نفسدها بالحرية المطلقة، فتكون سندا للرجل في النهوض بالأمة، فمن الضروري أن نبني أمة شريفة تحفظ للمرأة حقوقها وتساعدها في القيام بدورها، إذ يقول في هذا الصدد : " إننا نبغي لأمتنا حياة شريفة يعمل فيها الجنسان، وأمامهما قول الله : ﴿ **فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ**

[1] يوسف القرضاوي، **من فقه الدولة**، مرجع سابق، ص161.

أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ﴾[آل عمران:195]، ولا نريد من أحد أن يخيرنا بين شرَين : حبس المرأة في البيت حتى تدخل القبر، أو إطلاقها في الطريق تعربد وتفسد، فالإسلام نظام غير هذا وغير ذلك [1].

ومنذ وقت مبكر دعا محمد الغزالي دعوات تحرير المرأة في الوطن العربي أن يؤسسوها على نهج الإسلام إذا أرادوا لها النجاح : إذ يقول " نحن نلفت رواد النهضة النسائية إلى ما في تراثنا الإسلامي من نفاسة

تعجب، وما فيه كذلك من أسانيد لقضاياهم النزيهة إذا أرادوا أن يربطوا حركتهم بالإيمان، والمعرفة ويبتعدوا عن مزالق الهوى والتحلل"[2]

هذا إن دل على شيء إنما يدل على تيقن الغزالي أن الإسلام دين جاء ليحرر المرأة من العبودية ودفعها إلى الحضارة، على عكس ما ينادي به دعاة التحرر الزائف للمرأة .

ويرى الغزالي أن هناك من النساء من هن أقوى من بعض الرجال، إلا أن هذا لا يعني قاعدة عامة تخالف الطبيعة الإنسانية التي فطر الله بها الرجال والنساء " الرجال قوامون على النساء " فهم أقدر من النساء وعلى كواهلهم نهضت الحياة الإنسانية، وكانوا وسيبقون قادة لكل نشاط مدني أو عسكري أو اقتصادي، بل إن النهضات الإنسانية كما تسمى ليست إلا وليدة شعور بالرأفة من طرف بعض الرجال ليقوموا بتحريرها من قيود رجال آخرين، إذ يقول في هذا " قد تكون هناك فصائل من النساء من هن أقوى من الرجال، إلا أن امتياز أفراد من لا يعني خدش الحقيقة العامة التي ذكرناها و هي أن الرجال في الجملة أقدر من النساء، وأنهم بناة العمران، وعلى كواهلهم القوية نهضت الحياة الإنسانية، ولا يزال الرجال في عصرنا هذا وسوف يبقون على مر العصور قادة لكل نشاط مدني أو عسكري، بل إن النهضات النسائية – كما تسمى – ليست إلا وليدة شعور بالرقة والألم غمر قلوب بعض الرجال فقاموا يحررون المرأة من القيود التي رماها به رجال آخرون " [3]

---

[1] محمد الغزالي، **الإسلام و الطاقات المعطلة**، شركة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005، ص101.

[2] المصدر نفسه، ص 113.

[3] المصدر نفسه، ص100.

إلا أن الغزالي وإن كان يقدس مكانة المرأة ودورها في المجتمع الإسلامي مقابل ما تعانيه من إهمال وتعطيل لطاقاتها في العصر الحالي، فهو يعود للتحفظ في رأيه خشية الانبهار بالنموذج الغربي المسيطر الذي يريد إخراجها من الأسرة مكانها الطبيعي وإشراكها في المجال العام دون ضوابط أخلاقية[1].

وحول دخول المرأة مجلس الشعب وقع جدال بين رافض ومؤيد، فالبعض يرى أن ترشيح المرأة للإنتخاب حرام وإثم مبين، وذلك لقوله تعالى: " وقرن في بيوتكن " مما يعني أنه لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيتها إلا للضرورة القصوى، وترشيح المرأة للانتخاب يقتضي بالضرورة إخراجها مكانها الطبيعي، مما يوقعها في ما حرم الله .

إلا أن دليل هؤلاء رد عليهم، وذلك لعدة أسباب :

أولا : لأن الآية هنا تخاطب نساء النبي، اللواتي لهن من الحرمة و عليهن من التغليظ ما ليس على غيرهن وأجر الواحدة منهن إذا عملت صالحا مضاعفا، وعذابها إذا أساءت مضاعفا أيضا.

ثانيا : أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ومع نزول هذه الآية خرجت من بيتها، وشهدت معركة الجمل استجابة لما رأته واجبا دينيا عليها، وهو الاقتصاص من قتلة عثمان وإن أخطأت التقدير فيما صنعت.

ثالثا : المرأة خرجت من بيتها، وذهبت إلى المدرسة والجامعة وعملت في مختلف مجالات الحياة دون نكير من أحد يعتد به، مما يعتبره الكثيرون إجماعا على مشروعية عمل المرأة خارج البيت مع مراعاة شروط ذلك.

رابعا : الحاجة تقتضي دخول المرأة المسلة ميدان الانتخاب حتى تواجه المتحللات اللائي يزعمن قيادة العمل النسائي .

خامسا : حبس المرأة في البيت لم يعرف إلاَ أنه كان في فترة مضت عقوبة لمن ارتكبت الفاحشة : " ﴿**فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا** ﴾**[النساء:15]**
، فكيف يمكن أن يكون هذا حال المرأة المسلمة في الحالة الطبيعية.

أما من زاوية سد الذرائع والقول أن المرأة عندما ترشح للبرلمان ستتعرض للاختلاط بالرجال

[1] هبة عبد الرؤوف عزت ،**مقال الحق المر الشيخ محمد الغزالي و قضايا المرأة** ، مجلة إسلامية المعرفة ، ص 90.

والخلوة بهم، فيرى ويوافق يوسف القرضاوي الشيخ الغزالي في ذلك، إذ أن المبالغة في سد الذرائع كالمبالغة في فتحها، وقد يترتب عليها ضياع مصالح كثيرة، لا سيما أولئك الذين يستفيدون من أصوات النساء المتحللات من الدين.

من خلال ما سبق ذكره يمكن أن نخرج بنتيجة أن المرأة سواء كانت ناخبة أو مترشحة للانتخابات عليها أن تتحفظ في ملاقاتها مع الرجل في كل ما يخالف تعاليم الدين الإسلامي من خضوع بالقول أو تبرج، أو خلوة أو اختلاط.[1]

وتبدو قوة حجة الغزالي في قوله أن تولي المرأة للوظائف العامة في رؤيته للمرأة المسلمة العفيفة أهلا للنهوض بأمتها، فتكون جنبا إلى جنب مع الرجل على عكس ما كان عليه الأمر في الستينات حيث كان يؤكد أولوية عمل المرأة داخل ببيتها، نجده في الثمانينات بعد طول خبرة و اطلاع على أحوال المرأة و تقديرا للمهام التي نهضت بها الصحابيات الأوائل، ومحاولة منه لإحياء فقه الوسطية، يدعو إلى مشاركتها في العمل السياسي مع السعي إلى إيجاد توازن بين مسؤوليتها تجاه أسرتها وتجاه قضايا أمتها[2].

أما فيما يخص موضوع ولاية المرأة، فيستدل البعض إلى منع المرأة من الترشيح للمجلس النيابي لأن في ذلك ولاية على الرجل وفي هذا مخالفة لطبيعة كل من الرجل والمرأة – مسألة القوامة –، وهنا يرى الغزالي أمرين :

- الأول : عدد النساء اللواتي يترشحن للمجلس النيابي محدود وستظل الأغلبية الساحقة للرجال وهذه الأكثرية هي التي تمتلك القرار، وهي التي تحل وتعقد ولا مجال للقول أن ترشيح المرأة للمجلس سيجعل الولاية للنساء على الرجال .
- الثاني : الولاية المقصودة في الآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموال " إنما قررت ذلك في الحياة الزوجية، فالرجل هو رب الأسرة والمسؤول وقوله تعالى﴿**بِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ** ﴾**[النساء:34]**.

[1] يوسف القرضاوي، **من فقه الدولة في الإسلام**، مرجع سابق، ص 173-174.

[2] هبة عبد الرؤوف عزت، " **الحق المر الشيخ محمد الغزالي وقضايا المرأة**"، مرجع سابق، ص 95.

ويرى الشيخ الغزالي أن الممنوع في ولاية المرأة على الرجل هو الولاية العامة(الإمامة العظمى) على الأمة كلها ، أي رئاسة الدولة، والواجب الرجوع إلى فهم القول الرسول الكريم " **لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة** " للموازنة بين الأقوال المروية، واختيار ما نراه أرجح دليلا وأجدى على الناس، وكذلك النظر في سبب

وروده، فلا يمكن أخذ عموم اللفظ كقاعدة نسلم بها، ولو فعلنا ذلك لوقعنا في سوء التفسير وعارض ظاهر القرآن، والمقصود بالقول هنا قصة الملكة بلقيس ملكة سبأ، وما أوتيت من سداد الرأي والحكمة في موقفها من سليمان عليه السلام، منذ تلقت رسالة الهدهد، وكيف استشفت في رسالته الموجزة الجدية

والالتزام، وكيف جمعت الملأ من أشراف قومها، على طريقتها في الحكم : " **ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون** "، وكيف فوض الرجال الأشداء الأمر إليها مختارين الأمر إليها لتتصرف فيه بحكمتها : " **قالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد، والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين** " وكيف تصرفت بعد ذلك بمنتهى

الذكاء[1] ، وفي هذا دليل على أنه قد يكون للمرأة من البصيرة وحسن التدبير في الشأن السياسي أحسن من الرجال.

والواقع يثبت أن كثير من النساء قد كنَ لأوطانهن خير من كثير من بعض الرجال، وهن أرجح في ميزان الكفاءة والمقدرة السياسية والإدارية من كثير من الحكام العرب الذين أثبتوا فشلهم .[2]

والأمثلة كثيرة حول إثبات المرأة لأحقيتها وجدارتها في تولي المناصب السياسية في البلاد، فإنجلترا مثلا بلغت عصرها الذهبي أيام الملكة فيكتوريا، وتاريخ هذه الأمة حافل بإنجازات النساء اللواتي تداولوا المناصب الحساسة فيها، إذ تتصدر قمة هرم الدول المستقرة سياسيا، فأين الخيبة التي تحدث عنها جمهور العلماء المسلمين المنادين بلا أحقية المرأة في المناصب السياسية [3]

من خلال عرضنا لموقف الغزالي من الديمقراطية نجد أنه كان معتدلا في طرحه فلم يغال في التطرف كونه مسلما، ولم يقل بالأخذ بها كنموذج مثالي بل دعا إلى تمحيصها وفق ما يتوافق مع طبيعة المجتمعات العربية.

---

[1] هبة عبد الرؤوف عزت، " **الحق المر الشيخ محمد الغزالي وقضايا المرأة**"، مرجع سابق، ص169.

[2] خالد حباسي، **الفكر السياسي للشيخ محمد الغزالي**، مرجع سابق، ص 107.

[3] يوسف القرضاوي، **من فقه الدولة في الإسلام**، مرجع سابق، ص169.

خاتمة

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا، والذي تناولنا فيه إشكالية الديمقراطية في الفكر السياسي لمحمد الغزالي:

1. أن الديمقراطية من المسائل الوافدة و الدخيلة على مجتمعاتنا العربية الإسلامية، وهي فكرة غربية تنشد حكم الشعب لنفسه، وتقوم على مجموعة من المبادئ و الأسس التي تسعى إلى إرساء العدل داخل المجتمعات، وقد عرف هذا النظام صدى داخل المجتمعات العربية ووقع جدال بين المفكرين العرب حول إمكانية تبنيه من عدمه، والشيخ محمد الغزالي بدوره حاول أن يعالج هذه المسألة من منظوره الخاص في إطار المرجعية الإسلامية.
2. كانت نظرته للديمقراطية وسطية، بحيث لم يخاصم النظام السياسي الغربي ولم يرفضه، بل حاول أن يبين الجانب الإيجابي فيه ليكيّفه مع خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، فكانت نظرته تمحيصية تسعى إلى التوفيق بين الديمقراطية الغربية وبين الشورى كنظام سياسي إسلامي.

وباعتبار أن العلاقة بينهما علاقة تأثير وتأثر تظهر في تميز كل من الشورى و الديمقراطية في بعض المظاهر التي يمكن أن يفيد فيها بعضهم الآخر مثل :

3. الشروط الأخلاقية التي تشترطها الشورى، و التي ينبغي أن تميز المرشحين للانتخابات الديمقراطية، كالأخلاق الفاضلة والسلوك الحسن والخبرة بالشؤون العامة .
4. الإفادة من نظام الانتخابات العام عن طريق التصويت و الاقتراع كبديل عن البيعة في النظام السياسي الإسلامي، على أن يتم ذلك عن طريق الرقابة القضائية على جميع مراحل الانتخاب، ومعاقبة كل من تسول له نفسه المساس بنزاهة هذه العملية.
5. اعتماد الشورى على قيم ثابتة لضبط تصرفات الأمة ورغباتها والوصول إلى تغليب النظرة الإنسانية وإلغاء الإطار الأناني.
6. يقيد نظام الشورى من الدعاية ويلزم بضرورة الاقتصار على أقل حد من التمويل، ممَا يؤثر إيجابا على نتائج الانتخاب الديمقراطي إذا ما التزم به .
7. يمكن الإفادة من نظام الأحزاب السياسية كأساس للديمقراطية، لكن بشرط الالتزام بإطار الشريعة وأصولها، فيتفق الجميع على المبدأ ويختلفون في وسائل تنفيذه.

8. تكون نتائج الانتخاب الديمقراطي بشفافية أكبر إذا ما أخذت بتقيد الشورى الحريات العامة وفق ضوابط شرعية توازن بين المصلحة الفردية والجماعية.
9. يمكن للنظام الديمقراطي أن يفيد من اهتمام الشورى بتكوين الضمير الحي لدى الإنسان والوازع الداخلي الذي يغنيها عن وضع الضمانات الخارجية لنجاح ومصداقية الانتخابات.
10. لو أنشأت الأحزاب السياسية في وقت النزاع بين علي ومعاوية لكان هناك تداول سلمي للسلطة، يحترم فيه اختلاف الآراء ويحتكم فيه لرأي الأغلبية فيصل الحاكم إلى السلطة أو يحرم منها بانتخاب صحيح أي لا مجال للعنف والفتنة.
11. لا ضير في مشاركة المرأة في العمل السياسي في إطار احترام حدود الشريعة الإسلامية، وفي حيلة أمهات المؤمنين خير دليل على عدم معارضة الشريعة لذلك، فقد يكون الحكم الراشد من طرف المرأة.
12. وكانت النتيجة النهائية أن مصدر السلطة في نظرية الديمقراطية هي الأمة أي رأي الجماعة و هذا ما يوافق الشورى في الطرح الإسلامي.

في الأخير يمكننا إجمال بعض التوصيات من خلال بحثنا هذا ، للطلبة المقبلين على إعداد مذكرة تخرج في هذا الموضوع :

1. تخصيص حيز أكبر لدراسة مسألة الديمقراطية في فكر محمد الغزالي، لغزارة فكره، ووسطية طرحه و اعتداله.
2. محاولة إبراز مثل هذه القضايا السياسية بإعداد دراسات جديدة وبحوث مستقلة .
3. أخيرا نوصي بمضاعفة الجهد بالاهتمام بكل ما من شأنه أن يرفع سير البحث، ويكون له إسهام جليل في مجاله .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

القرآن الكريم

قائمة المصادر :

- محمد الغزالي، أزمة الشورى في المجتمعات العربية الإسلامية، دار الشرق الأوسط للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ، 1411هـ ، 1990م.
- محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة السادسة، أكتوبر 2005.
- محمد الغزالي، الإسلام والطاقات المعطلة، شركة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005.
- محمد الغزالي، دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، دار الشروق، القاهرة، مصر، دون طبعة،1401هـ.
- محمد الغزالي، مائة سؤال عن الإسلام، شركة زا عياش للطباعة و النشر، الجزائر، الطبعة الجزائرية الأولى، 1419هـ1999م.
- محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق، القاهرة، الطبعة السادسة، 1989.
- محمد الغزالي، قصة حياة، دار الرشاد للنشر والتوزيع، قسنطينة، دون طبعة، 2006.

قائمة المراجع:

- برهان غليون، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 2000.
- برهان غليون، سمير أمين، حوار الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.
- هشام أحمد عوض جعفر، الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية، سلسلة الرسائل الجامعية (قضايا الفكر الإسلامي)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1401هـ1971م.

- يوسف القرضاوي، فقه الدولة في الإسلام مكانتها..معالمها..طبيعتها موقفها من الديمقراطية و التعددية والمرأة وغير المسلمين، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1422هـ، 2001م.
- يوسف القرضاوي، الشيخ الغزالي كما عرفته، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ2000م.
- مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر بدمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1991، التجديد 2000.
- مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر بدمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1979، التجديد 2002.
- مهدي فضل الله، العقل والشريعة: مباحث في الابستمولوجيا العربية الإسلامية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، تموز (يوليو) 1995.
- محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، تر: هاشم صلاح، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
- محمد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، تر:هاشم صلاح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999.
- محمد عمارة، الإسلام و التحديات المعاصرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، يناير 2005.
- محمد عمارة، الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
- محمد جمال الدين طحان،الاستبداد وبدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي أنموذجا، دار نون ،الإمارات، الطبعة الثالثة، 2015.
- محمد جمال طحان،الأعمال الكاملة للكواكبي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان، الطبعة السابعة، 2009.
- مفلاح بن عبد الله، الدين والسياسة في خطاب محمد الغزالي مقاربة تحليلية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.
- محمد شلبي، الشيخ الغزالي ومعركة المصحف في العالم الإسلامي، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،19871408هـ.

- محمود شلتوت، من توجيهات الإسلام،دار الشروق ، القاهرة،مصر، الطبعة الثامنة.
- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة السابعة،2011.
- السيد قطب، معالم في الطريق، دار الشروق، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1399هـ، 1979م.
- سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة عشرة، 1414هـ1993م.
- سليمان محمد توبولياك، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1418 هـ1997م.
- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر،كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.
- سعود بن سلمان آل سعود وآخرون، النظام السياسي في الإسلام مدار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، 2015.
- عبد الرحمن الكواكبي(الرحالة كاف)، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار الأوائل، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2003.
- عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الإسلام، نهضة مصر للطباعة والنشر، د ط، مصر، 2005.
- عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، الشورى بين التأثير والتأثر، مطبعة الشروق، القاهرة، مصر، دون طبعة،1402هـ 1982م.
- عبد الرزاق السامرائي، النظام السياسي في الإسلام، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الثانية، 2000 م.
- ثائر الحلاق، محاضرات في الفكر المعاصر، دار الماجد، الطبعة الأولى، 2014.
- غالب بن علي عواجي، المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، الجزء الأول، المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة السعودية، الطبعة الأولى،1467هـ 2006م.

قائمة المعاجم :

- ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، منشورات محمد علي بيضون، طبعة مقابلة على نسخة مخطوطة تعود إلى عصر المؤلف و عليها قراءات لجماعة من العلماء، الجزء الرابع.
- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1968.
- إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان،الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، 1990.
- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، دون طبعة، 1982م، الجزء الأول.

قائمة المجلات:

- حسن توفيق إبراهيم، مجلة الأهرام الديمقراطية ، أزمة الديمقراطية التمثيلية : إشكالية الدولة الوطنية و صعود الشعبوية.الأحد 9 يونيو 2019.
- هبة عزت عبد الرؤوف،إسلامية المعرفة، السنة الثانية، العدد السابع، رمضان1417/ يناير1997، مؤسسة زاعياش للطباعة، برج الكيفان الجزائر.
- أحمد صابر حوحو،مبادئ و مقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد 5، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- جلال الدين خانجي وآخرون، تحرير مصطلح الديمقراطية، مركز شامنا للدراسات والأبحاث، سوريا، 2015.

قائمة الندوات:

- حسين فقير، ندوة حول الديمقراطية التشاركية، نبأ 24، جريدة رقمية وطنية مستقلة، موقع نبأ24، على الرابطhttp://www.nabae24.com/?p=2073، بتاريخ 12-06-2018، على الساعة 19:56.

- مركز الدراسات والأبحاث في الفكر والمجتمع – المغرب –أكادير، ندوة دولية حول منظومة قيم الديمقراطية ورهانات التنمية،موقع الضياء على الرابط/https://diae.net/55451، بتاريخ 12-06-2019، على الساعة 20:04.

-أحمد بيضي،ندوة بخنيفرة من أجل الخطة الوطنية حول الديمقراطية و حقوق الإنسان و الارتقاء بدور الفاعلين المدنيين ،موقع بن ملال نيوزعلى الرابط:
https://anwarpresse.com/21934.html بتاريخ 12-2019،06، على الساعة 19:45.

البرامج التلفزيونية :

سعيد بن ناصر الغامدي وآخرون، برنامج دين وسياسة– بين الشورى والديمقراطية في الإسلام، قناة الحوار، 16 أفريل 2019.

آرام كرابيت، الديمقراطية السياسية، شبكة جيرون الإعلامية، 7في يناير2017.

الرسائل الجامعية:

محمد نور مصطفى الرهوان، الديمقراطية وموقف الإسلام منها، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الدراسات العليا الشرعية فرع عقيدة، 1983.

خالد حباسي، الفكر السياسي عند الشيخ محمد الغزالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، 2002، 2003.

الدوريات:

عبد الوهاب بوخلخال، قراءة في فكر مالك بن نبي،كتاب الأمة،العدد 152، ذو القعدة1433هـ، ادارة البحوث و الدراسات قطر.